نحو التغلب على الإقصاء السياسي

إستراتيجيات لمشاركة فعالة للفئات المهمشة في صنع القرار السياسي

نحو التغلب على الإقصاء السياسي

إستراتيجيات لمشاركة فعالة للفئات المهمشة في صنع القرار السياسي

نحو التغلب على الإقصاء السياسي

إستراتيجيات لمشاركة فعالة للفئات المهمشة في صنع القرار السياسي

جيني هيدستروم
جوليان سميث

نحو التغلب على الإقصاء السياسي

إستراتيجيات لمشاركة فعالة للفئات المهمشة في صنع القرار السياسي

Overcoming Political Exclusion:
Strategies for marginalized groups to successfully engage in political decision-making

© المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٤

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
International IDEA
Strömsborg
SE-103 34 Stockholm
Sweden

هاتف: ٠٠ ٣٧ ٦٩٨ ٨ ٤٦+، فاكس: ٢٢ ٢٤ ٢٠ ٨ ٤٦+

البريد الإلكتروني: info@idea.int، الموقع الإلكتروني: www.idea.int

النسخة الإلكترونية من هذا المنشور متاحة بموجب رخصة المشاع الإبداعي (CCI)- سمة المشاع الإبداعي - رخصة غير تجارية - رخصة المشاركة بالمثل (٣,٠). يجوز نسخ المنشور وتوزيعه وبثه أو تعديله وتهيئته بشرط استخدامه لأغراض غير تجارية فقط، وأن يُنسب المنشور على النحو الصحيح، وأن يتم توزيعه برخصة مماثلة. لمزيد من المعلومات حول رخصة المشاع الإبداعي (CCI)، انظر الموقع: http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0

منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) مستقلة عن أي مصالح وطنية، أو سياسية معينة. كما أن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تمثل بالضرورة وجهات نظر المؤسسة أو هيئتها العامة أو أعضاء مجلسها.

تصاميم الغرافيك: تيربو ديزاين، رام الله
صورة الغلاف: Xipe Totec39/ Flickr
الرقم المعياري الدولي للكتاب:
٩٧٨-٩١-٨٧٧٢٩-٦٥-٢

تقديم

تعد زيادة مشاركة المهمشين في صنع القرار السياسي، سواء في دوائر الحكم العرفي/غير التقليدي أو التقليدي، هامة لعدة أسباب، من أبرزها أن إقصاء هذه الفئات والتمييز ضدها، يشكل عاملاً رئيساً في الصراع السياسي والمدني. وتعتبر المساواة والشمولية في المشاركة بين مختلف صفوف المواطنين في الحياة العامة والخاصة من الجوانب الأساسية لمجتمع سلمي وعادل. وعليه، فإن تحسين فرص الجماعات المهمشة سابقاً للمشاركة في المؤسسات والآليات الديمقراطية غالباً ما يتبلور تأثيره في صورة منع الصراعات.

ومع ذلك، غالباً ما تبدي مجتمعات الأغلبية استياءً إزاء شمول الفئات المهمشة. وفي الواقع، فإن التعامل مع ردة الفعل المحتملة من جانب الفئات المهيمنة، كان أحد التحديات العديدة التي وجدت نفسي مضطرة للتعامل معها خلال عملي كوزيرة في حكومة السويد، وكذلك خلال فترة ولايتي بعضوية المفوضية الأوروبية وفي الأمم المتحدة. وأثناء قراءتي لهذا المنشور الذي أعدته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، والمعنون: نحو التغلب على الإقصاء السياسي: إستراتيجيات لمشاركة فعالة للفئات المهمشة في صنع القرار السياسي، تذكرت العديد من تلك التحديات. فقد كان من الممكن لمصدر من هذا النوع أن يوفر بعض الأفكار المفيدة في إستراتيجيات التغلب على تلك العقبات. ولعل الأهم من ذلك، هو أن الأفكار التي يتضمنها هذا المنشور صادرة عن أشخاص يواجهون هم بأنفسهم صور المظالم في مجال حقوق الإنسان، حيث يسردون ما واجهوه شخصياً من ضروب التمييز. وتتراوح هذه المظالم من التمييز طويل الأجل، وفي بعض الحالات استغلال النساء والفتيات في ظل الحكم العرفي[1]، وإلى استبعاد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً ومغايري الهوية الجنسية، في سياق أنظمة الحكم التقليدية. وكما لاحظت في عملي مع المفوضية الأوروبية، تتطلب الممارسة الديمقراطية التشاركية

---

[1] نلفت انتباه القارئ الكريم انه تمييزاً للحكم العرفي عن الاحكام العرفية (والتي تعني فرض الاحكام العسكرية اثناء الاضطرابات مثلاً)، يشير الحكم العرفي في سياق نص هذا الكتاب الى الحالات التي تقوم بها السلطات التقليدية بممارسة القوانين والاعراف التقليدية عبر دوائرهم التأسيسية (محافظات، مقاطعات، بلديات وغيرها من التقسيمات الادارية للبلد) – وتتضمن الدوائر التأسيسية المبنية على اساس لغوي، عرقي، قبلي وجغرافي – والتي قد يكون أو لايكون لها صلات، رسمية أو غير رسمية بالدولة او الحكومة

والفعالة أن يصغي واضعو السياسات للمواطنين بفاعلية، وعلى وجه الخصوص، أن يصغوا بكل عناية لتجارب الناس مع الممارسات التمييزية.

إن إشارة المنشور لفهم الروابط بين الفقر والأمية والتهميش والإقصاء السياسي، مع اعتماد نهج شامل ومتعدد المستويات للتغلب على الإقصاء والتمييز، تكتسب أهمية خاصة في السياق المتعلّق بالنساء وتعزيز مفاهيم الشمول والتنوع والتسامح.

وبالمثل، فإن ضرورة تغيير مناهج التعليم بحيث يتم فيها دمج مبادئ حقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي تعزز احترام الاختلاف والتسامح في التجارب التعليمية من سن مبكرة جداً، تشكل أمراً حيوياً لتحقيق النجاح، على سبيل المثال، لمحاولاتنا التخلص من القوالب النمطية للنوع الاجتماعي (الجندر) ونظام السلطة الأبوية المرتبطة بها على المدى الطويل. ويسرني أن يلقى هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها عبرهذا المنشور.

ويشير المنشور إلى مواجهة المرأة للزعماء الدينيين وزعماء العشائر أو الزعماء السياسيين وتعاونها معهم في نهاية المطاف للتغلب على الإقصاء، مما يضرب بعض الأمثلة على قيمة الإستراتيجيات الملموسة التي يمكن تكرارها في مجالات أخرى. كما استرعى انتباهي أيضاً الأهمية التي يضفيها المنشور على دخول الفئات المهمشة إلى البرلمانات، وضرورة قيام أعضاء هذه الفئات بالرصد والتغلب على ممارسات الاستبعاد الحصرية التي تمارسها الأحزاب السياسية وسماسرة السلطة التقليديون.

وعليه، فإني أوصي وبشدة بضرورة الاطلاع على هذا المنشور من قبل الأفراد الذين يضطلعون بمهام تعزيز الديمقراطية والنهوض بحقوق المهمشين في المشاركة السياسية الفعلية.

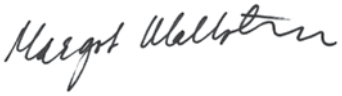

مارغوت فالستروم

الرئيسة السابقة لمجلس مستشاري المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

تمهيد

تحظى زيادة مشاركة الفئات المهمشة في الحياة السياسية، وتأمين وصولها إلى الحياة السياسية بأهمية خاصة بالنسبة لتنمية الديمقراطية واستدامتها. ومن أجل تحقيق ذلك، نحتاج إلى فهم العقبات التي تحول دون شمول هذه الفئات في كل من أنظمة الحكم العربي والديمقراطي، وتحديد التدابير الفعالة على أساس الأمثلة الناجحة في التغلب على الإقصاء من عملية صنع القرار السياسي.

وتشمل الفئات المهمشة المدرجة في هذا المنشور: أفراد الأقليات الدينية والعرقية واللغوية، الأشخاص الذي يواجهون التمييز على أساس الانتماء الطبقي، ذوو الإعاقات، الشباب، الشعوب الأصلية وقاطنو المواقع الجغرافية النائية، والأشخاص الذين يعانون من التمييز ضدهم على أساس الجنس أو التوجه الجنسي.

ومن المهم، بصفة خاصة تحقيقاً لفعالية الحكم، أن تتسم المؤسسات السياسية بالشمول والاستجابة، لتلبية احتياجات طيف واسع من الفئات الاجتماعية. وفي هذا السياق، تلتزم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) بتعزيز مشاركة وتمثيل الفئات المهمشة التي تعاني من الإقصاء من عملية صنع القرار السياسي في كل من أنظمة الحكم العربي والتقليدي، وعلى وجه التحديد، مشاركتها في المؤسسات السياسية المحلية والوطنية والدولية.

وقد انصب تركيز الأدبيات التي تتناول تحيز هياكل ومؤسسات صنع القرار غير العربي ضد مشاركة المهمشين المتساوية في الحكم، إلى حد كبير، على دول الشمال بدلاً من دول الجنوب، كما خلص عدد قليل للغاية من الدراسات التي تحدد العقبات التي تعيق مشاركة المهمشين في الحكم العربي إلى دروس حاسمة. وثمة عدد أقل من الدراسات التي حددت ووصفت الأمثلة الإيجابية للمهمشين الذين نجحوا في الانتقال من حالة الإقصاء إلى الشمول في عملية صنع القرار، سواء في النظم السياسية العرفية أو غير العرفية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن منشور نحو التغلب على الإقصاء السياسي: إستراتيجيات لمشاركة فعالة للفئات المهمشة في صنع القرار السياسي، يحدد العوامل الحاسمة التي تحول دون شمول المهمشين

في هياكل صنع القرار العرفية والديمقراطية، وتوضح كيف تمكّن المهمشون من العمل مع أصحاب العلاقة والشأن الآخرين في التغلب على العقبات التي تعترض مشاركتهم.

ويُفصل هذا المنشور إستراتيجيات معينة، والتي اعتمدها المهمشون والمدافعون عنهم – بما في ذلك إستراتيجيات العمل المباشر في جمهورية صوماليلاند، "سياسة البطن" القسرية في جنوب شرق نيجيريا، إستراتيجيات الدعوة "الناعمة" للدعم والمناصرة في كمبوديا، واستخدام الآيات القرآنية والحقوق الدستورية في حملات التوعية المجتمعية في ولايتي راجاستان وكارناتاكا بالهند. ومن خلال هذه الإستراتيجيات، يستخلص المنشور الدروس التي يمكن للفئات الأخرى، الساعية إلى التغلب على عقبات مماثلة تعيق إصلاحات الشمل، النظر في اعتمادها.

وتجمع دراسات الحالات وعددها ٣٨ المشار إليها في المنشور ما بين المعرفة والخبرة العملية من دول الجنوب، بالاعتماد على جهود المهمشين وغيرهم من أصحاب العلاقة والشأن بإصلاح المشاركة الشاملة للجميع، لتحديد الطرق التي تمكّن المهمشين من التأثير على العمليات السياسية، عبر مشاركتهم في حملات المطالبة بالمساواة في السياسة العرفية والديمقراطية.

نود إزجاء الشكر لمؤلفي دراسات الحالات لما قاموا به من جهود بحثية دقيقة تمخضت عن مجموعة وفيرة للغاية في معلوماتها المتنوعة من الدروس المفيدة لممارسي التعاون الديمقراطي والإصلاح وصانعي السياسات، على حد سواء.

كما نتوجه بالشكر أيضاً للدول الأعضاء في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، والتي لولا دعمها ما كان لهذا المنشور أن يرى النور.

ونحن على ثقة من أن جميع قرائنا، بمن فيهم المشاركون في النشاط العملي لدعم الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية للمهمشين، سيجدون في هذا المنشور فوائد جمة ومفيدة للغاية.

إيف لوتيرم

الأمين العام للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

شكر وتقدير

يتقدم المؤلفان بخالص الشكر لكاتبي دراسات الحالات المذكورين تالياً لما قدموه من جهود فائقة استند إليها محتوى هذا المنشور، وهم: جيهان أبو زيد، أديتيا باستولا، فنير كويكو، هنري سيدو دائانا، أوسيماتو داميني تيريز، أنتوني ديالا، جاكوب فورمان، رينيه غيندرون، سو غوليفر، مارغريت غوس، ليزا هيمان، نيكولاس هنري، شارلوت هيل، مارتن هيلبرانت، نعومي جونستون، سارة قمحاوي، كونغمي كيم، ليا كيماثي، يوليوس لامبي، كينياتا ميثا، فاسو موهان، لورنس نيجزينك، أنوشا موناسينغي، جاي موسيوكا، فرانسيس-زافييه أوشيينغ، مايكل أوتو، توماس رولاند، بيتري روتساليننين، قاسم سجابي، مايكل سيبوليبا، سارة سيلوكو، تارا روزانا سيمونكوفا، إمام سينغ، بينكي سولانكي، سارة ستاندلي، إلكا ستغتر، ثريا تبسّم، ماتيو تروم، جانين أوبينك، كارول أندروود، مايكل وولز، آن ويغلزورث، ماريا دي ويجن وجولي ويتمر.

كما نود إزجاء الشكر الخاص للآراء البناءة والمستنيرة والمتطورة بالفعل، التي قدمها كارل سودربيرغ من المجموعة الدولية لحقوق الأقليات. كما نود أن نخص بالشكر كل من ديفيد براتر على مساعدته في أعمال التحرير والتدقيق اللغوي، وليزا هاغمان لجهودها في تنسيق الجداول الزمنية وأعمال التحرير والتنسيق وسائر الأنشطة الأساسية الأخرى في عملية إخراج النسخة الانجليزية لهذا المنشور إلى حيز النور. ونشكر أيضا ناديا حنضل زاندر وتحسين زيونة لجهودهما في تحرير ونشر النسخة العربية لهذا المنشور.

كما ندين بوافر الشكر والعرفان إلى كل من مارغو براون وجينيفريدا أيسباري وكاتارينا يورجنسين وفاليريا فيرزي، على المساعدة القيمة المقدمة من جانبهن في مراحل مختلفة من إعداد هذا المنشور. كما نتوجه بالشكر أيضاً إلى كل من توماس كورمييه وأندرو إليس وكريستين سامبل، للتعليقات التي أبدوها على المسودة الأولية لمشروع المنشور.

وأخيراً، فإننا نود التوجه بالشكر والتقدير إلى المشاركين في ورشة العمل في كاتماندو عام ٢٠١٢ التي أقامتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (InternationalIDEA) لما قدموه من مساهمات ألهمت معرفتنا حول إستراتيجيات تعزيز المشاركة السياسية للفئات المهمشة في الحكم العرفي والتقليدي، ومن بينهم: دنيا بن رمضان، نينا بيتوري، هيرنان كورونادو، يوفروسينا كروز

مندوزا، عيسى دارف الخميسي، إليسيا ديل أغيلا، وازما فروغ، أماندا هاردينغ، ناو إس هاكوانغ، نوي نوي هتت سان، نانا كالندادزي، سوشيلا لاما، روشان ماهاتو، توم ماوك هارن، آلان مسوسا، سونيل بانت، يوسف رامز، ويلاتلوك سينسوات، كاساندرا سميثيز، كارل سودربيرغ، تشيتانيا سوبا، أوغسطين تاراوالي، جورجينا تيبينياني، إيفرين تي إمبي، غيفت ترابينس وإسماعيل فيغا.

المحتويات

تقديم ٥

تمهيد ٧

شكر وتقدير ٩

الاصطلاحات والمختصرات ١٤

الملخص التنفيذي ١٦

المقدمة ٢٠

الغرض والهيكلية ٢١

استعراض الأدبيات ٢٣

منهجية البحث ٢٥

١. العوامل الرئيسية على المستوى الكلي المحددة للشمول ٢٨

١/١. الصلة بين الفقر والتهميش ٢٩

٢/١. العمل الجماعي من خلال التواصل عبر الشبكات وبناء التحالفات ٣٤

٣/١. السياقات الثقافية والأمنية ٣٧

٤/١. تثقيف الشباب حول شمول الفتيات والنساء ٣٩

توصيات ٤٣

الإطار ١/١. الشمول القسري لسكان مانينبيرغ في إستراتيجيات لمعيشة بتكريس التبعية الاقتصادية والتفتت الاجتماعي ٣٠

الإطار ٢/١. حركة المرأة نحو صنع القرار في الحكم العرفي البعيد عن المنال سابقاً في شمال كينيا ٣٣

الإطار ١/٣. تعبئة المرأة الإستراتيجية للقيادات الرجالية لتولي مهام بناء السلام في صوماليلاند ٣٤
الإطار ١/٤. تلاعب الطبقة العليا والمحاباة وغياب المساءلة في الحكم المحلي الريفي في نيبال ٣٦
الإطار ١/٥. سياسة "البطن" في جنوب شرقي نيجيريا ٣٩
الإطار ١/٦. مشاركة الشباب في عمليات وضع الموازنات العامة في إمباكاسي، كينيا ٤٠

٢. محددات الشمول السياسية والدينية والقضائية والإدارية ٤٦
٢/١. دور القادة السياسيين والدينيين ٤٧
٢/٢. دور مؤسسات القضاء وحقوق الإنسان ٥١
٢/٣. الصلات مع الجهات والمؤسسات الحكومية القائمة ٥٥
٢/٤. تمثيل المجموعات المهمشة في الإدارة المدنية ٥٥
٢/٥. تكاليف التغلب على التهميش ٥٦
توصيات ٥٨
الإطار ٢/١. الدعم التقليدي من قبل الرئيس لشمول النساء في صنع القرار العرفي، ناميبيا ٤٧
الإطار ٢/٢. زيادة مشاركة الرجال المسلمين في التوعية بشأن حقوق المرأة في الهند ٤٩
الإطار ٢/٣. شمول تجار شمال السودان سياسياً في جنوب السودان ٥٠

٣. المحددات الأخرى لإصلاحات الشمول الناجحة ٦٠
٣/١. استخدام طرق بحث مختلفة ٦١
٣/٢. دور الإعلام في حملات إصلاح الشمول ٦٤
٣/٣. أهمية إدارة الصورة العامة وقيمة التطوع ٦٦
٣/٤. توقيت حملات الشمول ٦٦
٣/٥. استخدامات اللغة ٦٧
٣/٦. حدود المشاركة ٦٩
٣/٧. استكشاف السمات المتقاطعة للجماعات المهمشة ٧١
توصيات ٧٢

الإطار ١/٣. "من وراء كل السياسيين تقريبا، هناك نساء في الظل":
تجارب المرأة الكمبودية في الحكم المحلي ٦١
الإطار ٢/٣. التدخل بالوقت المناسب في الساعة الأخيرة للمفاوضات،
ميانمار ٦٧
الإطار ٣/٣. سلم آرنشتاين لمشاركة المواطنين ٧٠

٤. القضايا الرئيسية في الحكم العرفي ٧٤
١/٤. مواءمة حقوق الإنسان مع القيم العرفية ٧٥
٢/٤. التفاوض بشأن الإصلاحات ٧٨
توصيات ٧٩
الإطار ١/٤. دور الزعيم في غانا ٧٧

٥. دروس لأصحاب العلاقة والشأن في المساعدة والتعاون الديمقراطي ٨٠
١/٥. تمثيل الجماعات المهمشة في المؤسسات السياسية ٨١
٢/٥. إجراءات العمل الإيجابي ٨٣
٣/٥. تطوير المهارات القيادية ٨٥
٤/٥. أدوار الجهات العاملة في ميادين المساعدات الإنسانية والسياسية ٩٠
٥/٥. أهمية أخلاقيات التطوير ٩٢
توصيات ٩٦
الإطار ١/٥. شمول النساء بصنع القرار في تيمور الشرقية ٨١
الإطار ٢/٥. أنظمة الحصص (الكوتا) على مستوى الحكم المحلي
في أفغانستان ٨٤
الإطار ٣/٥. تطوير المهارات القيادية لدى الشابات بولاية كارين، ميانمار ٨٧
الإطار ٤/٥. شمول نساء الماساي في صنع القرار لإدارة الموارد الطبيعية ٩٤
الإطار ٥/٥. أربع خطوات بديلة لتمويل المانحين ٩٥

المراجع ٩٩

الهوامش ١١١

الاصطلاحات والمختصرات

BWU	Burmese Women's Union	الاتحاد النسائي البورمي
CEDEP	Centre for the Development of People	مركز التنمية البشرية
CBO	community-based organization	منظمة أهلية
CONAIE	Confederation of Indigenous Nationalities of Ecuador	اتحاد الشعوب الأصلية في الإكوادور
DFID	Department for International Development (UK)	إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)
ECUARUNARI	Confederation of Peoples of Kichwa Nationality (Confederación de)	اتحاد شعوب الكيشوا في الإكوادور
HRC	Human Rights Commissions	لجنة حقوق الإنسان
ICT	information and communication technology	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية
IDF	Integrated Development Foundation	مؤسسة التنمية المتكاملة
International IDEA	International Institute for Democracy and Electoral Assistance	المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
IPU	Inter-Parliamentary Union	الاتحاد البرلماني الدولي
KWO	Karen Women's Organization	منظمة نساء كارين
LGBTI	Lesbian, gay, bisexual, transsexual and intersex	المثليات والمثليون ومزدوجو الميول الجنسية ومغايرو الهوية الجنسية وثنائيو الجنس

MP	Member of Parliament	عضو برلمان
MWI	Muslim Women's Initiative	مبادرة النساء المسلمات
NGO	non-governmental organization	منظمة غير حكومية
OHCHR	Office of the High Commissioner for Human Rights	مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان
PFM	People and Community Empowerment (PEACE) Foundation Melanesia	المؤسسة الميلانيزية لتمكين الشعوب والمجتمعات
QDA	Quarter development association	جمعية تنمية مناطق الإيواء
SIDA	Swedish International Development Agency	الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNFPA	United Nations Population Fund	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNICEF	United Nations Children's Fund	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
UPR	Universal Periodic Review	الاستعراض الدوري الشامل

الملخص التنفيذي

يستند هذا المنشور على نتائج ٣٨ دراسة حالة أجريت بتكليف من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) في أواخر عام ٢٠١١. وتوضح دراسات الحالات هذه الطرق التي تمكنت من خلالها الفئات المهمشة التي تعاني من الإقصاء السياسي لدى أنظمة الحكم العربي أو التقليدي، من التغلب كلياً أو جزئياً على إقصائها من عمليات صنع القرار السياسي.

ويجري التركيز هنا على الإستراتيجيات الداعمة لانتقال الفئات المهمشة من الإقصاء السياسي إلى الشمول المتزايد، بالاستناد إلى التزام المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بمنح الأولوية للمشاركة السياسية والتمثيل كمجال رئيسي فاعل في عملها. ويشكل شمول الفئات المهمشة في العمليات السياسية، سواء في أنظمة الحكم الديمقراطي التقليدي أو الحكم العربي جزءاً مهماً من هذا العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مراجعة ما كُتب من أدبيات حول الممارسات الجيدة في تسهيل عملية الانتقال من الإقصاء السياسي إلى الشمول، تدل على أن النماذج التي وضعتها الدراسات الأكاديمية وغير الأكاديمية قد فشلت، إلى حد كبير، في التوصل إلى أطر قابلة للتكرار أو حلول مبتكرة لشمل الفئات المهمشة في عملية صنع القرار السياسي، ولا سيما في دول الجنوب. وعلاوة على ذلك، فإنه نادراً ما تحلل هذه الأدبيات الخطوات الإيجابية المتخذة – من قبل الفئات المهمشة وأنصارها – لتحقيق الشمول في ترتيبات الحوكمة.

وقد تم الانتهاء من معظم دراسات الحالات في شهر مارس/آذار ٢٠١٢، وهي تعكس سلسلة من التحديات التي تواجهها الفئات المهمشة في أسفارها من الإقصاء السياسي إلى الشمول، جنباً إلى جنب مع الإستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة للتفاوض بنجاح بشأن هذه التحديات. وتتضمن هذه الدراسات رؤى وتحليلات لأفراد من الأقليات الدينية والعرقية واللغوية، الأشخاص الذين يواجهون مرارة التمييز على أساس الانتماء الطبقي، ذوي الإعاقات، الشباب، الشعوب الأصلية وقاطني المواقع الجغرافية النائية، والأشخاص الذين يعانون من التمييز على أساس الجنس أو التوجه الجنسي. ومن الناحية الجغرافية، تغطي دراسات الحالات هذه جميع مناطق دول الجنوب، وكانت غالبيتها في أفريقيا–جنوب الصحراء الكبرى (١٨ حالة)، وجنوب آسيا (ست حالات) وجنوب شرق آسيا (سبع حالات). وشملت دراسات حالة أخرى منطقة الشرق الأوسط (حالتين)، والقوقاز (حالتين) وجزر المحيط الهادي (حالتين) وأميركا اللاتينية (حالة واحدة).

وقد اعتمد الكُتّاب على عدد من تقنيات جمع المعلومات، بما في ذلك الاستطلاعات المستندة إلى الاستبيانات، المقابلات مع مزودي المعلومات الرئيسيين وأعضاء الفئات المهمشة المتأثرين بالمشكلة، تحليلات البيانات الإحصائية ذات الصلة، واستعراض الكتابات والأدبيات الحديثة. والأهم من ذلك، فقد حدد الكُتّاب أيضا الآثار المترتبة على السياسات والدروس الأخرى المستقاة من تحليلاتهم الخاصة بما في ذلك، عند الاقتضاء، الآثار المترتبة على الفئات المهمشة التي تسعى للتغلب على العوائق التي تحول دون شمولها في أنظمة الحكم الديمقراطية والعرفية، على حد سواء، في شتى أنحاء العالم.

ويكشف تحليل دراسات الحالات عن العديد من الدروس المفيدة لصالح القائمين على إصلاحات الشمول، سواء كانوا من صناع القرار على مستوى الحكومة، أو أعضاء ونشطاء من إحدى الفئات المهمشة، أو أعضاء من المجتمع المدني أو شركاء خارجيين معنيين بمناهضة الإقصاء السياسي والتغلب عليه.

وعلى مستوى تحليل أوسع، تبرز العديد من الدروس الهامة. أولاً، هناك حاجة لفهم الروابط بين الفقر والأمية والتهميش والإقصاء السياسي، واعتماد نهج شامل متعدد المستويات للتغلب على نهج الإقصاء ليشمل جميع المستويات الحكومية، إذا لزم الأمر. ثانياً، أوصت العديد من دراسات الحالات بسد الثغرات في الحقوق الدستورية والتشريعية بشأن الفقر والأمية، من خلال تدخلات التعليم المتصلة بسبل المعيشة والمبادرات الأخرى للتخفيف من حدة الفقر، جنباً إلى جنب مع تدريب القيادة السياسية الذي من شأنه بناء الثقة لصالح أعضاء الفئات المهمشة. ثالثاً، من المهم أن تضمن مبادرات الإصلاح استعداد الثقافة السائدة لقبول مساهمات الفئات المهمشة والترحيب بها، من خلال برامج التوعية المجتمعية الهادفة للتخلص من أشكال الوصم والتمييز والاستغلال والإقصاء السياسي. ورابعاً، لن يحالف هذه الإصلاحات النجاح ما لم تقم على أساس من التحالفات والشبكات المقامة من خلال تشكيل علاقات داعمة مع أصحاب التأثير الأكبر على الرأي العام، مثل كبار الزعماء السياسيين والدينيين وممثلي وسائل الإعلام، ومن خلال تدريب أصحاب العلاقة والشأن من بين هؤلاء، بحيث يتولد الزخم لإحداث القوة الدافعة للتغيير في الثقافات السائدة في أوساط القيادة.

وثمة اعتبار آخر يستدعي الانتباه للشركاء الخارجيين في حملات الإصلاح بشأن تأثير السياقات الثقافية والأمنية على إستراتيجيات التغيير المفضلة لدى الفئات المهمشة. وعلى سبيل المثال، فإن الدعوة "الناعمة" في كمبوديا -التي اعتُمدت في بعض الأحيان لاعتبارات أمنية- لن تنجح في جمهورية صوماليلاند، حيث من المرجح هناك تفضيل العمل المباشر، بينما في جنوب شرق نيجيريا، فإن "سياسة البطن"، باعتبارها عملة التغيير السياسي المفضلة، تعني أن القسر السياسي والاقتصادي يُنظر إليه على أنه أكثر فعالية من إستراتيجيات التغيير الأخرى.

وهناك درس آخر يبرز من دراسات الحالات، وهو درس غالباً ما يجري نسيانه في غمرة زخم حملات الإصلاح، ومفاده أن التغيير في معظم الأحيان يتسم بطبيعة طويلة الأمد، وبالتالي فإنه يتطلب تغييراً

في مناهج التعليم للأطفال والشباب لدمج مبادئ حقوق الإنسان، لا سيما تلك التي تعزز الاحترام والتسامح تجاه الاختلاف. وترتبط بذلك أهمية التغلب على نظام السلطة الأبوية والتوقير في تطوير الثقة بالنفس لدى الشباب، وإعادة بناء المؤسسات السياسية وغيرها لتشجيع مشاركة الشباب في الخطاب السياسي. ويشمل ذلك النظر، على سبيل المثال، في تخصيص حصص مقاعد "كوتا" للشباب لزيادة مشاركتهم في البرلمانات والهيئات التمثيلية الأخرى.

كما تسفر دراسات الحالات أيضاً عن دروس وتوصيات أكثر تحديداً بشأن الإستراتيجيات الفعالة لإصلاح عملية الشمول. وهي توضح أهمية البحوث التي تقوم عليها الدعوة للتأييد والمناصرة، بما في ذلك بحوث دراسات الحالات كوسيلة فعالة للتعبير عن التجارب التي تصيغ رسائل الدعوة الخاصة بالفئات المهمشة، على لسان أعضاء تلك الفئات أنفسهم. والأهم من ذلك، فإنه ينبغي تجنب المزالق التي تقع فيها البحوث التي تتناول الاحتياجات، وإدراك أن الفئات المهمشة نادراً ما تكون متجانسة بل تشمل مجموعات فرعية متعددة في كثير من الأحيان. وبالمثل، فمن المهم استخدام الخصائص المشتركة لأعضاء المجموعات الفرعية (كالنوع الاجتماعي والعِرق) للتغلب على الصراع أو التوتر داخل الفئات المهمشة.

وقد اعتُبرت الملامح العامة التي ينتهجها نشطاء الإصلاح، بما في ذلك دوافعهم وشفافيتهم، الأسلوب الذي يستخدمونه في مفاوضاتهم، وتوقيت حملاتهم ومزايا الحملات التي تتزامن مع فعاليات الإصلاح الوطنية أو الدولية أو حتى المحلية الأخرى، بمثابة عوامل حاسمة يمكن لها أن تحدد مؤشرات النجاح في مساعي الإصلاح.

كما تقدم دراسات الحالات عدداً من الدروس لشركاء التعاون الديمقراطي الخارجيين الذين يعملون مع الفئات المهمشة، ومن بينها أهمية فهم طبيعة الثقافات المحلية والمؤسسات المحلية وطرق أهل البلاد في التصرف. إن أعضاء الفئات المهمشة، في أغلب الأحيان، لديهم الحلول لما يواجهونه من مشكلات – إلا أنهم يحتاجون فقط إلى التعرف على إستراتيجيات الدعوة والتأييد وتكتيكاتها وأساليبها، اعتماداً على الدروس التي يقدمها النشطاء في أنظمة الحكم الأخرى، كتلك التي ترد في سياق هذا المنشور. وعند مواجهة ممارسات الفئة المهيمنة التي تستبعد المهمشين، فمن الأهمية بمكان البحث عن القيم الثقافية التي تقوم عليها ممارسات الفئة المسيطرة أو سلوكياتها، وإيجاد التوافق بين هذه القيم ومبادئ حقوق الإنسان التي تستند إليها إستراتيجيات الإصلاح.

وأخيراً، عند النظر في النُظم والإجراءات الانتخابية التي تدعم دخول الفئات المهمشة إلى البرلمانات، فمن الضروري تقييم الظروف التي على ضوئها يكون تحديد نظام الحصص وتخصيص المقاعد لصالح الفئات المهمشة. ولمساعدة الفئات المهمشة في الوصول إلى المناصب المنتخبة في المحافل التمثيلية، بما في ذلك، والأهم، مجلس النواب بالبرلمان، فقد يكون من الضروري لأعضاء هذه الفئات مراقبة ممارسات حصر الترشح وتمويل المرشحين، والتي تقوم بها الأحزاب السياسية وسماسرة السلطة التقليدية.

المقدمة

المقدمة

الغرض والهيكلية

يتمثل الغرض من هذا المنشور في وصف الإستراتيجيات الناجحة التي اعتمدتها الفئات المهمشة وغيرها، بما في ذلك الحكومات في دول الجنوب، في إطار سعيها للتغلب على الحواجز التي تستبعد الفئات المهمشة من المشاركة في صنع القرار السياسي، سواء في أنظمة الحكم الديمقراطية أو العرفية، ولتقديم التوصيات لصناع القرار وأصحاب العلاقة والشأن الآخرين في مجال الإصلاح بشأن الطرق الأكثر احتمالاً لتسهيل شمول الفئات المهمشة في عمليات صنع القرارات. ولقد اختارت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) تحديد الدروس المستفادة من دول الجنوب نظراً لأنه، كما جرى ذكره في استعراض الأدبيات، لم ينشر سوى القليل جداً عن النجاحات الكاملة والجزئية في عملية الشمول في دول الجنوب، وكيف يمكن ترجمة ذلك إلى دروس لممارسي التعاون الديمقراطي، سواء في دول الجنوب أو الشمال.

وترتكز الإستراتيجيات التي جرت مناقشتها في هذا المنشور على الأبحاث التي أجرتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بين سبتمبر/أيلول ٢٠١١ ومارس/آذار ٢٠١٢. وقد تم تكليف مجموعة مؤلفة من ٤٣ باحثاً بإجراء البحوث، حيث تمكنوا من إعداد ٣٨ دراسة حالة عن الفئات المهمشة التي تتراوح، بدءاً من النساء اللاتي يعانين الإقصاء دينياً أو عرقياً إلى الشباب وذوي الإعاقة والسكان الأصليين والفئات المستبعدة لغوياً، وأولئك الذين يواجهون التمييز على أساس ميولهم وتوجهاتهم الجنسية.

وقد أعطت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الأولوية للمشاركة السياسية والتمثيل النيابي، باعتبارها إحدى أربع مجالات تأثير رئيسية في عملها، مما يجعل شمول الفئات المهمشة في العمليات السياسية بأنظمة الحكم الديمقراطي التقليدية أو العرفية محوراً هاماً في مجال هذا التأثير.[1] ويتخلل مجالات التأثير الرئيسية الأربعة المحاور الثلاثة المتقاطعة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وهي: النوع الاجتماعي، تمكين المرأة، الصراع والأمن، والديمقراطية والتنوع. ومنذ عام ٢٠١١، فقد عمل برنامج الديمقراطية والتنوع التابع للمؤسسة على وضع قاعدة

بيانات ومعلومات للمساعدة في تحسين قدرات هياكل الحكم الديمقراطي والعرفي لإدارة واستيعاب عملية التنوع. وتوفر دراسات الحالات المشار إليها في هذا المنشور أمثلة موضوعية على النجاح في إدارة التنوع والتغلب على الإقصاء السياسي.

وثمة أدلة قوية تشير إلى إقصاء الفئات المهمشة والأقليات من صنع القرار السياسي كعامل رئيس في كل من الصراعات السياسية والمدنية، والتسبب في عدم الاستقرار (بالدوين، تشابمان، وغراي ٢٠٠٧). فقد كانت الصراعات الأخيرة في كل من الشيشان وشمال غرب الصين ودارفور والعراق وإيرلندا الشمالية وكوسوفو والأراضي الفلسطينية المحتلة وسريلانكا وتركيا كلها متعلقة، إما بتجاهل أو عدم وضوح حقوق المهمشين في الاعتراف بهم وفي المشاركة.

ومع ذلك، فإن تحسين فرص الفئات المهمشة سابقاً أو الأقليات بالمشاركة في المؤسسات والعمليات الديمقراطية، غالباً ما يتبلور تأثيره في صورة منع الصراعات، سواء كان ذلك من خلال إصلاح النظام الدستوري والانتخابي أو المشاركة الحقيقية في الأحزاب السياسية ونظم العدالة. وقد تم توفير مساحة للأقليات للتعبير عن هوياتها والترحيب بها، مما شكل عنصراً حاسماً في عمليات بناء السلام، كما اتضح من مشاركة الأقليات في إصلاح النظام الدستوري والانتخابي بعد انتهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وذلك سمح للفئات العرقية والاجتماعية واللغوية المتعددة في جنوب أفريقيا بالتمتع بمستوى تمثيلي أكبر بالمشاركة في الحياة السياسية الديمقراطية (بالدوين وآخرون، ٢٠٠٧).

تعطي هذه المقدمة استعراضاً للأدبيات ووصفاً لمنهجية البحث المستخدمة في دراسات الشمول التي أجرتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. وقد أسفرت دراسات الحالات التي تم استعراضها والبالغ عددها ٣٨ دراسة، عن عدد من الدروس المستفادة والآثار الإستراتيجية للعاملين في مجال التعاون الديمقراطي والإصلاح. وتُعرض هذه الدروس في الأبواب الخمسة التالية، ويختتم كل منها بقائمة توصيات محددة لمحللي السياسات وأصحاب العلاقة والشأن في عملية الشمول.

وتتدفق التحليلات والتوصيات، إلى حد كبير، من دراسات الحالات، بالإضافة إلى نتائج ورشة العمل التي عقدتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لممارسي الشمول من دول الجنوب في كاتماندو بنيبال في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢. وقد عملت ورشة العمل على تحديد وتوثيق التحديات التي تواجه مجموعة متنوعة من الفئات المهمشة، وكيفية نجاح تلك الفئات في الانتقال من الإقصاء السياسي إلى المشاركة والشمول التام، أو تحقيق بعض التقدم في القيام بذلك، في سياق أنظمة الحكم العرفية والتقليدية، على السواء.

ومن خلال تقديم أمثلة لفئات مهمشة نجحت في التغلب على الحواجز التي حالت دون مشاركتها في صنع القرار؛ فإن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات تأمل في أن يقتنع صانعي القرار– بمن فيهم المشرعين وواضعي السياسات وزعماء القبائل أو القرى وأصحاب العلاقة والشأن في المجتمع المدني، بفوائد تعميق الديمقراطية من خلال المشاركة الهادفة في صنع القرار.

استعراض الأدبيات

تسترشد الأدبيات الأكاديمية بشأن عمليات الشمول في كل من الترتيبات الرسمية والعرفية لصنع القرار، وخاصة الدراسات التي تناولت جنوب شرق آسيا وأفريقيا-جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية، في الغالب، بتركيزها على الحركات الاجتماعية والعمل الإيجابي. وبشكل أكثر تحديداً، فإن الدراسات التي تتناول الإستراتيجيات المستخدمة لتحسين الشمول السياسي للفئات المهمشة غالباً ما تُجرى في سياق الحركات الاجتماعية ونماذج أو حملات تنظيم أو تعبئة المجتمع، أو من خلال البحث في شأن تدابير العمل الإيجابي والأحكام الدستورية.

وهناك أيضاً مجال ثالث للبحوث غير الأكاديمية بتكليف من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مثل الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المحلية حول موضوع الإقصاء والشمول. وغالباً ما تتبنى مثل هذه الأبحاث منظوراً قائماً على الحقوق. وسوف يتم استعراض كل من هذه المجالات الثلاثة أدناه.

الحركات الاجتماعية

تضم دراسات الحركات الاجتماعية عدة مجالات للبحوث، بما في ذلك علم الاجتماع، العلوم السياسية، القانون، دراسات النوع الاجتماعي، ودراسات عن المثلية الجنسية والتحرر الجنسي. ويشمل هذا المجال أيضاً بحوثاً حول بناء الهوية وتعبئة وتنظيم الحركات (بوليتا وجاسبر، ٢٠٠١). وتكثر المناقشات حول ما يشكل مجتمعاً، والفرق بين تنظيم المجتمع وتعبئته، جنباً إلى جنب، مع عمليات التغيير الأصلية والخارجية (فاوست ١٩٩٩؛ وباين ١٩٩٥). وقد وضع روثمان (٢٠٠١) إطاراً لفهم الإستراتيجيات والإجراءات التي اعتمدتها المجتمعات التي تضطلع بجهود التغيير، استناداً إلى مراكز السلطة القائمة أو الجديدة ونُهُج التغيير المنطلقة من القمة أو من القاعدة.

وفي المقابل، ترى بوليتا وجاسبر أن الإستراتيجيات المستخدمة من قبل الحركات أو الفئات الاجتماعية لا يمكن تحليلها على أساس هذا المنطق فقط، لأن هوية الجماعة ستؤثر على اختيارها للإستراتيجيات.

وقد سعى أصحاب نظريات الحركات الاجتماعية إلى فهم الجهود التي تبذلها الحركات الاجتماعية، بما في ذلك الاختلافات في كل من الحوار والأنشطة اللاحقة التي تشجع، رغم ذلك، على التضامن والقواسم المشتركة. فعلى سبيل المثال، فإن هيويت (٢٠١١) تفرق بين نماذج المعارضة، وتلك التي تستند إلى الحقوق، وأخرى ذات تركيز داخلي، مشيرة إلى أن النماذج ذات التركيز الداخلي تكون أكثر فعالية في التغلب على الخلافات داخل الحركة، وتعزيز الشعور بالقواسم المشتركة. وكذلك الأمر، فإن النماذج ذات التركيز الداخلي تعتبر أيضاً بأنها أكثر نجاحاً في تعزيز الشعور المشترك بالنضال من خلال البناء على الاختلافات المتأصلة دون توقع أن تطبّق الحركة إستراتيجيات

موحدة في جميع المجالات. وفي المقابل، فإن النموذجين الآخرين، رغم اعترافهما أيضاً بالتنوع، إلا أن لديهما القدرة على إشعال الخلافات والنزاعات داخل الحركات بسبب تركيزهما على مجال معين و/أو تسلسل هرمي للمشكلات، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى إسكات الأصوات الهامشية داخل الحركات عن غير قصد.

إن أدبيات الحركات الاجتماعية أشبه بعدسة مفيدة لتحليل الأسباب الكامنة وراء العمل الجماعي والإطار النظري، لتفسير الإستراتيجيات المختارة. ومع ذلك، فإنها تركز إلى حد كبير على الحركات الاجتماعية، وتنظيم المجتمعات في الدول الغربية، ولكنها تفشل في رسم تفاصيل بخطوات محددة كي تتخذها الفئات المهمشة في أنحاء أخرى من العالم لتحقيق الشمول.

العمل الإيجابي

وبالمثل، فإن الدراسات التي تتناول العمل الإيجابي، لا تتناول بالتحليل والتفصيل كيف استطاعت الفئات المهمشة تمكينَ أنفسها للاستفادة من تدابير العمل الإيجابي لتعزيز شمولها في عملية صنع القرار السياسي. وبدلاً من ذلك، فإنها إما أن تركز على التفاصيل الفنية، أو على التبريرات الأيديولوجية التي يقوم عليها تنفيذ مثل تلك التدابير. وتشير مثل هذه الكتابات في معظمها إلى قضايا المساواة بين الجنسين، والمساواة بين الأقليات العرقية والدينية، مع التركيز على تصميم كوتا الحصص وأنواعها وتنفيذها، وغيرها من التدابير.

ويحاول جانب آخر من الكتابات المتوافرة تحديد تأثير العمل الإيجابي على عدد أعضاء الفئات المهمشة المنتخبين للبرلمانات، أو المجالس الوطنية (داليراب ٢٠٠٦؛ نوريس ٢٠٠٦). وقد ركزت بحوث العمل الإيجابي الأخرى على التحقيق في تأثير الحصص على نتائج السياسات (كروك ٢٠١٠).

البحوث غير الأكاديمية

ولعل النماذج التي وضعتها أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة، بشأن شمول الفئات المهمشة، تشكل الأدبيات الأكثر ملاءمة لهذا المنشور. وتسعى هذه النماذج إلى توفير إطار مرجعي بشأن إستراتيجيات الشمول التي تستخدمها إما الوكالات أو الفئات نفسها، بدءاً من الدعوة إلى تطبيق نهج قائم على الحقوق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٧) إلى التحذير من الاعتماد المفرط على هذه النُهُج (مؤسسة ليدلو ٢٠٠٢). وعادةً ما يُنظر إلى المجتمع المدني والدولة ووسائل الإعلام، باعتبارها أدوات هامة للعمل (مؤسسة ليدلو ٢٠٠٢؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٤، ٢٠٠٧؛ وزارة التنمية الدولية البريطانية ٢٠٠٥)، كما تدافع معظم الدراسات عن أهمية شمول الفئات المهمشة في تطوير جهود التغيير ذات الصلة، على الرغم من أن دراسة (ماناكيني بانت ٢٠٠٤) عن قبائل البدو الرُحّل في ولاية راجاستان في الهند، تؤكد أن الأطراف الفاعلة الخارجية

يمكنها أن تكون حاسمة في تعبئة المجتمعات المهمشة من خلال جلب أصحاب المهارات والخبرة الخارجيين، مما يساعد على البدء في النضال من أجل التغيير.

ومع ذلك، فإن النماذج التي وضعتها الجهات الفاعلة غير الحكومية تعتبر في معظمها مكررة، وتعكس فهماً محدوداً لقضايا الشمول، وتبدو كأنها تركز إلى حد كبير على أهمية مشاركة الفئات المهمشة في جهود التغيير واستخدام النُهُج القائمة على حقوق الإنسان. ولذلك، فإن الأدبيات تقدم قدراً ضئيلاً من الأفكار الجديدة، أو البدائل المفيدة، للممارسات الجيدة المقبولة على نطاق واسع.

وتخفق كل من الدراسات الأكاديمية وغير الأكاديمية، إلى حد كبير، في اقتراح أطر قابلة للتكرار أو حلول مبتكرة لشمول الفئات المهمشة بنجاح في عملية صنع القرار السياسي في دول الجنوب. وجدير بالذكر أن الأدبيات قلما تحلل الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الفئات المهمشة أو المؤازرون لها للوصول إلى الشمول في سياقات الحكم. كما أن عدداً قليلاً جداً من الإستراتيجيات المعتمدة في الدراسات التي تناولتها الأدبيات هي التي يمكن تكرارها. ونظراً إلى أن الأدبيات المتوفرة تعطي معلومات ضئيلة حول منهجيات الممارسات الجيدة التي تيسّر زيادة شمول الفئات المهمشة في دول الجنوب، فإن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من البحوث حول الإستراتيجيات المحددة التي تستخدمها الفئات المهمشة للتغلب على الإقصاء في كل من سياقات الحكم الرسمي والعرفي. وتمثل هذه الدراسة محاولة للقيام بذلك.

منهجية البحث

لقد تولت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الاضطلاع بالقيام بعملية من ثلاث مراحل، وهي التكليف بإجراء الأبحاث ومراجعتها وتجميعها، حول كيفية نجاح الفئات المهمشة على مر التاريخ في التغلب على إقصائها من هياكل وعمليات الحكم الديمقراطي والعرفي، من خلال المبادرات التي غيرّت المعرفة والفهم والمواقف والممارسات من جانب ثقافات الفئة المهيمنة وصناع القرار فيها. وقد بدأت المؤسسة هذه العملية بدعوة الباحثين المطلعين على تقدم الفئات المهمشة عبر مسيرتها من الإقصاء إلى الشمول، لتقديم أوراق بحث موجزة تصف دراسات الحالة التي تناولوها، بما في ذلك الخطوط العريضة للسياقات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي كان التهميش يتم في إطارها، جنباً إلى جنب، مع عمليات التغيير الرئيسية، والنتائج التي تؤدي إلى الشمول السياسي.

وقد تم الانتهاء من عملية التكليف في أغسطس/آب ٢٠١١. ومن بين ٢٠٥ ملخصات تم تلقيها، جرى التعاقد مع ٤٣ كاتباً لتقديم ٣٨ دراسة حالة لغاية ١٠,٠٠٠ كلمة في كل منها. وقُدمت معظم دراسات الحالات في أواخر عام ٢٠١١، وتم الانتهاء منها عقب عمليات تحرير الكتابات في مارس/آذار ٢٠١٢.

كما كان من الضروري أن تلتزم دراسات الحالات باتّباع النظام ذاته في الكتابة، بحيث تعكس الخلفية السياق الذي تجد الفئات المهمشة نفسها فيه، بما في ذلك العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية الرئيسة التي تسهم في إقصائها أو تفسره، وتعطي تحليلاً لتأثير الممارسات الإقصائية على تلك الفئات، وعلى الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل عام، ومناقشة السبل التي قد تؤدي إلى استفادة مصالح معينة داخل الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من إقصاء الفئات المهمشة.

وقد فصلت دراسات الحالات أيضاً العمليات التي نهضت بها الفئات المهمشة والأطراف الأخرى للتغلب على إقصائها، بما في ذلك الطرق التي نجحت بها في التفاوض مع صانعي القرار لتحقيق نتائج الشمول. ومع ذلك، فقد خلصت بعض دراسات الحالة إلى أن إصلاحات الشمول بدأت إلى حد كبير من جانب الحكومة، وقد تم تسليط الضوء على تلك الحالات في هذا المنشور. وقد عملت كل دراسة من دراسات الحالات على تحديد الخطوط العريضة لأي تغييرات في المعرفة والفهم والمواقف والممارسات والسلوكيات، من جانب صناع القرار وغيرهم، بما في ذلك –وهو الأهم– المجتمع برمته والعوامل الحاسمة التي تقوم عليها مثل هذه التغييرات.

وقد اعتمد الكُتاب على عدد من تقنيات جمع المعلومات، بدءاً من المسوحات المعتمدة على الاستبيانات وإلى المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، والأهم من ذلك، أعضاء الفئات المهمشة المتأثرون بالمشكلة. وفي كثير من الحالات، فقد عمل الكُتاب على تضمينها بيانات إحصائية ذات صلة وأدبيات حديثة، فضلاً عن البحوث النوعية والكمية التي تتناول كلاً من الفئات المهمشة قيد التحليل والمشكلات التي تواجهها.

وفي نهاية المطاف، فقد حدد كل كاتب الآثار المترتبة على السياسات والدروس الأخرى المستقاة من تحليلاته الخاصة، كما وصف بعضهم الآثار المترتبة على الفئات المهمشة الأخرى التي تسعى للتغلب على العوائق المماثلة التي تحول دون شمولها في الحكم الديمقراطي والعرفي. وتضمنت هذه التحليلات تقديرات المؤلفين لمدى إمكانية تكرار تلك الدروس في أماكن أخرى والظروف التي قد تدعم أو تعرقل عملية التكرار، بما في ذلك أي تعديلات مقترحة لتغيير العمليات، وجعلها أكثر صلة في سياقات أخرى.

الباب ١

العوامل الرئيسية على المستوى الكلي المحددة للشمول

الباب ١

١/١. الصلة بين الفقر والتهميش

إن الصلة القوية بين الفقر والتهميش تعني أن هناك حاجة إلى تدخلات متعددة الأبعاد للتغلب على الإقصاء السياسي. وثمة ظاهرة لوحظت كثيراً في كل من سياقات الحكم العربي وغير العربي، وهي تعقيد العوامل المسببة للتهميش والإقصاء السياسي، والصلة المترابطة بين الفقر والتهميش والإقصاء السياسي. وقد أدى الفقر والتهميش إلى عجز في سبل العيش المتاحة للبشر والتعليم والصحة والحصول على الخدمات الأساسية الأخرى، وهذا العجز غالباً ما يرتبط بدوره بإقصاء مَن يعانون منه مِن عملية صنع القرار السياسي، كما يتبين في العديد من دراسات الحالات التي يجري استعراضها هنا. ولعل الحالات التي تمثل أوضح تعبير عن الصلة بين التهميش والإقصاء السياسي والفقر، هي تلك التي تحلل التقدم المحرز من قبل ذوي الإعاقة في أوغندا في نضالهم لترجمة تجاربهم الأولية للشمول السياسي في صورة خدمات ومستويات معيشة أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة.

وهناك دراسات أوغندا التي أجراها موسيوكا (٢٠١٢)، وسجابي (٢٠١٢) وسيبوليبا، وعبدول وأتويجوير (٢٠١٢) والتي تشير إلى الصلة القوية بين الإعاقة والفقر، حيث إن غياب فرص العمل المتاحة للمعاقين يحد من فرصهم في انتزاع أنفسهم من براثن الفقر، على الرغم من إحراز بعض التقدم في التغلب على الإقصاء السياسي. أما سيبوليبا وآخرون، فإنهم يشيرون إلى تقديرات تفيد أن أكثر من سبعة من كل عشرة أشخاص معاقين في أوغندا يعيشون في فقر مدقع في ظل انخفاض شديد في مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة (٢٠١٢: ٦). وهذه الصلة القوية بين الفقر والأمية والتهميش السياسي أبرزها العديد من كُتاب دراسات الحالات الآخرين، من بينهم ويغلزورث (٢٠١٢)، ستاندلي (٢٠١٢)، هنري (٢٠١٣) وغوليفر (٢٠١٣)، في دراستهم حول تغلب المرأة على الإقصاء السياسي في تيمور الشرقية وشمال غرب كينيا وميانمار وكمبوديا، على التوالي، (لمزيد من المعلومات حول كل من هذه الدراسات، راجع الإطار والشرح في النص التالي). ويتم تناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الباب الخامس، في سياق بناء الثقة والتدريب على القيادة للفئات المهمشة.

إن المعنى الضمني للإصلاح الديمقراطي هو ضرورة أن تكون التدخلات متعددة الأبعاد ومتسقة، وأن تنطوي على تدابير ملزمة قانوناً ومرصودة، مثل الإصلاحات الدستورية والتشريعية والقانونية الشاملة. وينبغي استكمالها عن طريق توليد المدخولات المالية ومحو الأمية والتوعية المجتمعية، وفي كثير من الأحيان، مبادرات تحسين البنية التحتية المادية، والخدمات الأساسية المتكاملة على نحو جيد مثل، رعاية الأطفال وتلبية الاحتياجات الحساسة التي تعزز مشاركة المرأة على نطاق أوسع. ويصبح ذلك أكثر وضوحاً في الحالات التي تنطوي على التمييز المتعدد أو المتقاطع. فمثلاً، موهان وثريا تبسّم (٢٠١٣) يصفان تجارب نساء من الأقليات الدينية المسجلات في برنامج يعتمد على كل من القرآن الكريم والدستور الهندي لتثقيف النساء المسلمات ومجتمعاتهن حول حقوقهن السياسية والقانونية، بما في ذلك الحق في التعليم واختيار شريك الحياة والطلاق والمشاركة في الحكم والأعمال التجارية. وبالمثل، يضرب ويتمر (٢٠١٢) مثالاً للتدخلات متعددة الأبعاد في منطقة مستوطنة ماينبرغ المدقعة في الفقر، في جنوب أفريقيا بعد حقبة الفصل العنصري، حيث نجحت الأغلبية السوداء فيها في استعادة حقوقها في الخدمات الأساسية وصنع القرار المحلي، في مواجهة هيمنة العصابات وزيادة معدلات الجريمة، وغيرها من التحديات التي تعوق إنفاذ القانون والسلامة والأمن (انظر الإطار ١/١).

الإطار ١ / ١. الشمول القسري لسكان ماينبيرغ في إستراتيجيات المعيشة بتكريس التبعية الاقتصادية والتفكك الاجتماعي

"قتل والدي من قبل إحدى العصابات. وبمجرد أن سمعت بالأمر، هرعت إلى منزلي. وحين وصلت، كان زعيم عصابة هارد ليفينغز، ويدعى ستاغي، قد نقل والدي بالفعل إلى المستشفى. ولم يكن لدى والدتي وسيلة أخرى للنقل، فاضطرت إلى القبول. توفي والدي في الطريق إلى المستشفى. في ذلك اليوم نفسه، جال أفراد العصابة في أنحاء المجتمع لجمع ... أو بالأحرى المطالبة... بالمال لعائلتنا. وكنت أعلم أن أحداً لم يكن يملك مالاً ليعطيني إياه، ولم أكن أمتلك أنا المال لأسدد الدين. كنت غاضباً جداً... بعدها جاؤوا [العصابة] وأعطونا حوالي ٣,٠٠٠ راند".

"سيسرق شخص ما بيتي وسأعلم العصابة التي ينتمي إليها. سأذهب إلى زعيم العصابة وأقول: "واحد من جماعتك سرق كل ما أملك"، وسيقول لي إن لا سيطرة له على الصغار من جماعته وإنه سوف يساعدني. وبعد يوم واحد، امتلأ بيتي بالأثاث الجديد وامتلأت الثلاجة بالأطعمة. وفي اليوم التالي، قيل لي أصبح لي رصيد لدى العصابة. وكما ترى، فإنهم قد طلبوا بالفعل من الشاب أن يسرقني. كلهم متواطئون...وهم لا يزالون يشترون لي البقالة".

"لم يكن لدي منزل أعيش فيه... كنت سأُطرد... وكان ابني عضواً في العصابة، لذا فقد حصلت على بيت".

"كانت العصابات تعلن أنها ستأتي في اليوم التالي. فكان الجميع يخرجون إلى الشوارع... في انتظار قدوم سياراتهم. وأظنهم قد ألقوا بنحو ٢٠,٠٠٠ راند نقداً. في بعض الأحيان يضعون بضائعهم المسروقة في

الشوارع كي يأخذها الناس. ونحن نعلم من أين أتت، ولكن ماذا عساي أن أفعل عندما لا أمتلك ثلاجة أو طاولة؟".

من ويتمر، جي، تحويل الفضاء الحضري نحو الديمقراطية من خلال الحكم الذي يشمل المجتمع: دراسة حالة مانينبيرغ، جنوب أفريقيا، (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢) غير منشورة، ص ١٢

وتتضمن بحوث المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عدة أمثلة للتدخلات متعددة الطبقات، والتي تقترن بالتطورات السياسية على مستوى واحد للحكم لتحقيق نتائج إيجابية للشمول. وتحدد الدراسة التي أجرتها يوبينك (٢٠١٣) حول تمكين المرأة في منطقة أوامبو بناميبيا الترابط بين التغير في مستويات الحكم المختلفة، بل وأهمية العمل من أجل التغيير بشكل متزامن على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، في حين أن دراسة سولانكي (٢٠١٢) عن التقدم الذي أحرزته المرأة في التغلب على الإقصاء من جانب قيادة الكنيسة المعمدانية وسلطات القرية في مانيبور بالهند الشرقية، تحدد الدور الذي لعبه الخطاب عن حقوق الجنسين على المستوى الدولي في خلق مساحة وقوة دافعة من أجل التغيير لتولي النساء مناصب قيادية بالكنيسة على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

إن العديد من دراسات الحالات، تسلط الضوء على مسألة أنه ما لم يتم تنفيذ إصلاحات الشمول على مستوى الحي والمستويات المحلية والإقليمية والوطنية (علماً بأن بعضها يستلزم أيضاً تدخلات دولية)، فإنه قد لا تتم إزالة العقبات التي تحول دون الإقصاء بشكل فعال. وعلى العكس، فإن العديد من الإصلاحات التي تستهدف مستوى واحداً أو مستويين كانت غير فعالة في بعض الأوقات (أوبينك ٢٠١٣؛ باستولا ٢٠١٢؛ سايابي ٢٠١٢؛ سيبوليبا وآخرون ٢٠١٢؛ أوتو ٢٠١٢). وعلى سبيل المثال، فإن إدخال الإصلاحات الدستورية والتشريعية في أوغندا، والتي تتصدي للتمييز والإقصاء السياسي الذي يعاني منه الأشخاص ذوو الإعاقات، قد أثمر عن زيادة المشاركة السياسية ولكنه في حد ذاته لم يُحدث تغييراً كبيراً في تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، أو في تحسين نوعية حياتهم. وعلى الرغم من تمرير البرلمان الأوغندي للعديد من القوانين الخاصة بالإعاقات و١٥ قانوناً آخر تم تضمين بنود حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيها، فلا يزال هناك عجز كبير في كل المواقف السياسية والاجتماعية تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك غياب الاستثمارات الحكومية في التثقيف المجتمعي للتغلب على المواقف المشبعة بوصمة العار (سجابي ٢٠١٢: ١٧)، والحاجة إلى التدريب وبناء الثقة للممثلين السياسيين ذوي الإعاقات (موسيوكا ٢٠١٢: ١٧) والانقسامات عبر شبكات الإعاقة وهياكلها ومقدمي الخدمات (سايابي ٢٠١٢: ٣١؛ سيبوليبا وآخرون ٢٠١٢: ٢٨).

وهناك، بطبيعة الحال، ظروف مثل حواجز اللغة والمسافات والقيود المفروضة على الموارد التي تحول دون عمل النشطاء على مستوى أعلى من المحلي. وفي مثل هذه الحالات، فإن استكشاف

وتطوير التحالفات التي تربط بين مجموعات العمل على المستوى المحلي مع مثيلاتها على الصعيدين الوطني والدولي، في الواقع، مهمة في التغلب على تحديات الإقصاء (انظر القسم ٢/١).

وقد اتضحت فعالية النُهُج متعددة الأبعاد في التغلب على الإقصاء، حتى في الحالات التي تركزت فيها التدخلات على مستوى واحد من الحكم وحده، مثل الحكم العرفي في منطقة توركانا الشمالية الغربية القاحلة في كينيا. وقد أظهر ستاندلي (٢٠١٢) أن الجماعات النسائية التي وضعت إستراتيجيات متعددة الجوانب لمساعدة المجتمعات في التغلب على آثار تغير المناخ (بدءاً من إيجاد إستراتيجيات المعيشة أكثر إنتاجية من نظيراتها التقليدية الأقل إنتاجية) قد تناولت في إطار جهودها مجموعة من المشاكل المجتمعية لمساعدة النساء في الانتقال إلى قدر أكبر بكثير من الشمول في صنع القرار العرفي (انظر الإطار ٢/١). كما أن مساهماتهن في الشؤون المالية لأسرهن مع تعزيز أصواتهن في اتخاذ القرارات الأسرية والمجتمعية، قد شكلت تطوراً بالغ الأهمية، وستجري الإشارة إليه في أجزاء أخرى من هذا المنشور.

إن الإصلاحات الدستورية والتشريعية، جنباً إلى جنب مع الإصلاحات التي تستهدف الأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية الأخرى، يجب أن تقترن بمبادرات التوعية المجتمعية وتعزز التغيير في المواقف للتغلب على العقبات النظامية والمؤسسية الراسخة لشمول الفئات المهمشة في عملية صنع القرار. وكما جاء في تحليل أجرته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عام ٢٠١١ لمشكلات إدارة التنوع (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١١: ٢١)، فإن التشريعات لن تتخلص أبداً من التحيز والتمييز ضد الأقليات. وغالباً ما تفشل الحكومات في توفير موارد كافية لحملات التوعية وتعزيز التنوع التي تعالج العلاقات بين الأغلبية والأقلية. ويشير باستولا في تحليله لإقصاء الطبقات والنوع الاجتماعي في قرية "وادي" الريفية في ولاية ماهاراشترا في الهند، أنه على الرغم من إدخال قانون بانشيات راج عام ١٩٩٣، فإن اللامركزية الديمقراطية أبعد ما تكون عن الاكتمال، إذ لا يزال شمول القانون للطبقات الدنيا في الحكومة المحلية يستلزم مجموعة من المبادرات التنموية التكميلية كي تُكتب له فرص النجاح (باستولا ٢٠١٢: ١٦).

وفي بوروندي، فقد تم إحراز بعض التقدم بشأن الشمول السياسي لشعب باتوا الذي عانى من الوصم والإقصاء السياسي على مر التاريخ. وقد نتج ذلك، إلى حد كبير، عن جهود الدعوة للمناصرة وكسب التأييد على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، وكذلك جهود الدعوة الدولية الرامية إلى مساءلة الحكومات في المنطقة عن تهميش شعب باتوا والتمييز ضده. ولكن غياب التنسيق والترابط في الجهود على جميع مستويات الحكم، جنباً إلى جنب مع الاستثمار المحدود في تغيير المواقف الاجتماعية تجاه باتوا، قد أدى إلى عدم إحراز تقدم يُذكر في رواندا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، في الالتزام بالمعايير الدولية بالنسبة للشعوب الأصلية. ولا يزال شعب باتوا -لا سيما النساء منه- يعاني من التهميش والتمييز والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والظلم في توزيع الأراضي، وعدم الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم (أوتو ٢٠١٢: ١٦).

وتبرز دراسات الحالات التي تناولتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مسألة أن التقدم في مجال واحد للحكم، سواء كان ذلك وطنيا أو إقليمياً أو محلياً، مِن المرجح أن يؤدي إلى تقدم في مجال آخر، فتتوالى من بعدها التغييرات، كما كان الحال في مثالي ناميبيا وجنوب أفريقيا، التي وصفتهما أوبينك وهيمان على التوالي، حيث تضافرت الأحداث على المستوى الوطني مع الأحداث على الصعيد الإقليمي وفي قطاع القضاء، لخلق قوة دافعة للتغيير في مستويات الحكم الدنيا، مع مساعدة المرأة على القيام بأدوار أكثر أهمية في عملية صنع القرار في كلتا الحالتين.

الإطار ١/٢. حركة المرأة نحو صنع القرار في الحكم العرفي البعيد عن المنال سابقاً في شمال كينيا

ان ما يعزز المرونة في التعامل مع التغيير هي قاعدة موجودات اكثر توازناً، وتنعكس في قدرة المرء على مواجهة التحديات المرتبطة بفقدان نوع واحد من رأس المال (كفقدان القوة العاملة البشرية بسبب اعتلال الصحة)، مع نوع آخر (مثل فرص العمل الإضافية بسبب إقامة صلات جديدة في جماعة نسائية).

وقد كان للخطوات [التي اتخذتها جمعية نساء توركانا] نتائج إيجابية بشكل كبير على رأس المال البشري في شكل التعليم. وتوضح شهادات المسنين من الذكور والإناث، أن التعليم بات له ما يبرره على نحو متزايد في مجتمع توركانا بسبب الجفاف لفترات طويلة، والذي أعقبه نقص شديد في الماشية اللازمة لتبادل المهور :

"في الماضي كانت مجتمعاتنا ثرية جداً وكان لدينا العديد من الماشية... لم يكن هناك وعي...أو فهم للحاجة إلى التعليم بسبب عدم وجود معاناة" (أحد الرجال المسنين، كاتيلو).

"لقد تعلم الناس درساً قاسياً، وفهموا أن الأسر التي علمّت أبناءها حالتها الآن أفضل كثير" (إحدى السيدات المسنات، كابوا).

وعملت الجماعات النسائية التي تدعم الإستراتيجيات البديلة لكسب العيش على تحسين فرص الحصول على التعليم، من خلال تخفيض الرسوم المدرسية لتصبح في متناول الجميع. فعلى سبيل المثال، نجحت مجموعة إنتاج نبات الصبّار في ناموروبوث في "توليد دخل جديد للنساء من إنتاج وبيع منتجات الصبار" [مما أتاح] "سبلاً إضافية للحصول على الائتمان والقروض لدفع الرسوم المدرسية" (كما أشارت عضوة بمجموعة الصبّار النسوية، ناموروبوث). وبالإضافة إلى تحسين المعرفة المتعلقة بالصحة والنظافة، فإن الانتظام في الدراسة يتيح فوائد في صورة تكييف قدرات المرأة على المدى الطويل، من خلال قدرتها على دخول سوق العمل الرسمي والتواصل عبر الكتابة.

نقلاً عن: س. ستانلي، القدرة على التكيف مع تغير المناخ في شمال كينيا: دور هياكل وعمليات الحكم العرفي في تمكين النساء ليصبحن وكيلات في التغيير (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢) غير منشور، ص ٢٨

١ "المهر أو الصداق"، هو ما يدفع على شكل مال أو ممتلكات أو أصول أخرى ذات قيمة من قبل أو نيابة عن العريس المعني إلى عائلة العروس في بعض الثقافات، ويعرف بمهر العروس.

٢/١. العمل الجماعي من خلال التواصل عبر الشبكات وبناء التحالفات

إن العمل الجماعي المنسق جيداً من خلال التواصل عبر الشبكات وبناء التحالفات، يشترط إعطاء الأولوية للإستراتيجيات للتغلب على الإقصاء. ورغم أن إستراتيجيات التغيير لا بد من تخطيطها ورسمها محلياً، فهناك عنصر مشترك آخر ظهر في العديد من دراسات الحالات، وهو أهمية العمل الجماعي أو الوكالة الجماعية في التغلب على التحديات طويلة الأمد وعميقة الجذور التي تفرضها الانقسامات العرقية والدينية والاختلاف بين الجنسين وغير ذلك من الشقاقات. ولذلك، فإن بناء التحالفات من خلال التواصل عبر الشبكات وتنسيق حملات التغيير المفتتة سابقاً يشكلان عنصرين أساسيين في النجاحات التي يصفها الكُتّاب. كما أن تعزيز دعم المجتمع المدني للفئات المهمشة من خلال تنظيم المزيد من هياكل التنسيق الرسمية ثبت أنه يوفر المساعدة الملموسة للحملات. وكما يشير لامبي وداميني (٢٠١٣: ٣٥٤) في سياق الكاميرون، فإنه لا يمكن أن تحدث مشاركة ذات معنى حين تكون الفئات المهمشة مفتتة وغير منظمة وغير رسمية، لأنها ستكون ضعيفة سياسياً.

وعندما أدت الانقسامات الدينية والعرقية وفي النوع الاجتماعي وغيرها إلى النزاع، بات تكوين تحالفات مع أطراف محايدة أمراً بالغ الأهمية من الناحية الإستراتيجية في حمل الخصوم على قبول الموقف المطلوب. وفي الحالة التي قمن فيها نساء واجير بالدعوة إلى السلام في شمال كينيا (كيماثي ٢٠١٣: ٨٢)، فقد ثبت أن الاستعانة بشيوخ محايدين يحظون بالاحترام على طاولة التفاوض يعد محورياً للنجاح في صنع السلام (انظر الإطار ٣/١).

الإطار ١/٣. تعبئة المرأة الإستراتيجية للقيادات الرجالية المحايدة لتولي مهام بناء السلام في صوماليلاند

بعد فشل أولي [في مخاطبة شيوخ العشائر للمساعدة في بناء السلام]، غيرت نساء واجير من إستراتيجيتهن، عن طريق مخاطبة شيوخ عشائر كونا، ذات الأقلية التي لم تتورط بشكل مباشر في الصراعات. وعادة، لم تكن كونا متورطة بشكل مباشر في الصراعات على السلطة الإقليمية، لأن أعدادهم تكاد تكون ضئيلة. إلا أن شيوخهم، شأنهم في ذلك شأن أي شيوخ صوماليين آخرين، يحظون بالاحترام في أنحاء العشيرة. فطلبت النساء من هؤلاء الشيوخ التوسط بين الشيوخ المتحاربين. وبعد محادثات مطولة، عقد شيوخ كونا اجتماعاً للشيوخ الذين يمثلون جميع العشائر. فكان ذلك انقلاباً كبيراً بالنسبة للنساء. فقد كن يعلمن أنهن إذا استمرين في حملة السلام دون مشاركة الذكور، فسيتنكّر المجتمع لجهودهن. ولذا، كان ضرورياً ألا يشركن الرجال فحسب، بل وأن يسمحن لهم بأخذ زمام المبادرة (على الأقل في الظاهر العلني). وعلاوة على ذلك، كان شيوخ العشائر الكبرى يرون في اجتماعهم معاً من خلال وساطة شيوخ عشائر الأقليات حفظاً لماء الوجه بدلاً من وساطة النساء.

وكما هو متوقع، كانت الاجتماعات الأولى عدائية جداً. وأبدى العديد من الشيوخ استياءهم، لأن مبادرة السلام بدأتها النساء ممن أشاروا إليهن على أنهن أطفال. وجاء الانفراج، عندما صرح أحد الشيوخ لصالح المبادرة موضحاً أن الشيوخ قد فشلوا في مسؤوليتهم الأولى لتوفير الحماية للمجتمع. وعلى مضض، وافق الشيوخ الآخرون –الذين اشتهر بعضهم بكونهم زعماء حرب– بأن الوقت قد حان لإنهاء الصراعات التي أثرت سلباً على كافة أنحاء واجير (إبراهيم وجينر ١٩٩٦). وفي مجتمع يثمن آراء الرجال وكبار السن على آراء النساء والشباب، فإن مثل ذلك الأمر يعد إنجازاً هاماً.

نقلاً عن: ل. كيماثي، "اختراق حدود التقاليد: لجنة واجير للسلام والتنمية في شمال كينيا – المبادرة النسائية، في الرحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات المرأة المهمشة في التغلب على الإقصاء السياسي (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٣) ص ٨٢

وهناك مثال باهر لفئة مهمشة تغلبت على الإقصاء السياسي والاجتماعي نظراً لقوة تحالفاتها، يتمثل في الإكوادور والدور الذي لعبه اتحاد القوميات الأصلية في الإكوادور (CONAIE) في حملته لصالح السكان الأصليين لتحقيق قدر أكبر من الشمول الديمقراطي. وكما أشار تروم وهيلبرانت ورولاند وفورمان (٢٠١٢)، أصبح اتحاد القوميات الأصلية في الإكوادور منذ أوائل التسعينيات صانعاً للتغيير السياسي، وممثلاً اجتماعياً محورياً، فأسقط رئيسين، وفي عام ١٩٩٨ نجح في تمرير دستور جديد للإكوادور، يعمل على تسهيل لامركزية الدولة وإضفاء الطابع الديمقراطي على السلطات المحلية، جنباً إلى جنب مع الاعتراف بالحقوق الجماعية، وإدخال قضايا الشعوب الأصلية في النظام السياسي، وإبراز إشكالية العنصرية في الساحة العامة. ونجح الاتحاد في جعل حركة السكان الأصليين العنصر الأهم في التغيير السياسي في الإكوادور من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٢ (غاليغوس ٢٠٠٩: ٩٠، وورد ذلك في تروم وآخرون ٢٠١٢: ٢٢–٣).

وتمثلت العناصر الرئيسة التي تقوم عليها حملة الشمول الناجحة للاتحاد في قدرتها على التعبئة الاجتماعية (بيرالتا، ٢٠١١، ووردت في تروم وآخرون ٢٠١٢: ٢٣) وقوة المنظمات الأعضاء فيها. وفي واقع الأمر، فإن الرئيس السابق لاتحاد شعوب الكيتشوا بالإكوادور (ECUARUNARI)، وهو واحد من ثلاث مجموعات إقليمية تضم الاتحاد، أشرف على توقيع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ (ياشار ٢٠٠٦ الوارد في تروم وآخرون ٢٠١٢). وتعترف الاتفاقية بثقافات الشعوب الأصلية وهوياتها، إذ تنص على التشاور مع الأقليات وتمكينهم من المشاركة في القضايا التي تمسهم، بما في ذلك استخدام المواد الهيدروكربونية، وهي أولوية هامة لاتحاد القوميات الأصلية.

ويقدم إيمان غورونغ (٢٠١٢) مثالاً حياً لقوة العمل الجماعي الذي أثمر عن انتخاب مرشح من الطبقة الدنيا لمنصب رئيس قرية، في سردِه للأحداث في سردِيباس بالمناطق النائية جنوب نيبال. جاء ذلك بعد ٢٥ عاماً من التلاعب من قبل طاغية الطبقة العليا، الذي كان قد أعلن زوراً أمام مسؤولي الانتخابات الزائرين انتخابه رئيساً للقرية بالتزكية (انظر الإطار ١/٤).

الإطار ١ / ٤. تلاعب الطبقة العليا والمحسوبية وغياب المساءلة في الإدارة المحلية الريفية في نيبال

على الرغم من أن دستور نيبال يشترط انتخاب رؤساء القرى من جانب الناخبين مرة كل خمس سنوات، لم تجرِ أية انتخابات في سرديباس لمدة ٢٥ عاماً. ووفقاً لما قاله بال بهادور كركي: "لم يود أحد أن ينافس في الانتخابات. فقد كان المنصب مثقلاً بالمسؤوليات، ولم يشأ أهل غورونغ الاضطلاع بتلك المسؤوليات".

وفي المقابل، عند سؤالهم، ذكر أهالي غورونغ أنه "لا أحد يجرؤ على المنافسة، لأن من ينافس كركي على المنصب يواجه الصعاب والشدائد". وحين ترسل الحكومة مسؤولي لجنة الانتخابات كل خمس سنوات، يوقفهم كركي في جاغات ويخبرهم بأنه كان المرشح الوحيد، وبالتالي لا بد من إعلانه رئيساً منتخباً. إلا أن أهالي غورونغ لم يعلموا أبداً بوصول مسؤولي لجنة الانتخابات والانتخابات الوشيكة. فقد أبلغهم كركي أن الحكومة قد عينته مرة أخرى رئيساً. وعندما كان يعلن نفسه كل خمس سنوات رئيساً، كمكافأة على أدائه الممتاز، كان كركي يعين وبمفرده أقاربه ومؤيديه لمناصب نائب الرئيس ورؤساء كل قرية في لجنة تنمية القرى، وهي الوظائف التي تتطلب الاختيار من خلال انتخابات مفتوحة. وبالتالي، لم يُسمح لأهالي غورونغ أبداً بممارسة حقوقهم السياسية المشروعة.

آي. س. غورونغ، قصة نجاح شمول أقليات عرقية في الحكم الديمقراطي في نيبال: دراسة حالة نضال الغورونغ في سرديباس، لانتخاب أول رئيس للغورونغ (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢) غير منشورة

إن أهمية التواصل عبر الشبكات وبناء تحالفات إستراتيجية، تبرز أيضاً في دراسة حالة تتضمن بؤرة تركيز مختلفة تماماً. وفي تحليل التحديات التي تعترض إعادة بناء السجلات التاريخية التي تعرضت للتشويه سابقاً، قام هيلي وغيندرون وغوس بتوثيق الصعوبات التي يواجهها الشركس في استعادة هويتهم التاريخية والثقافية، بما في ذلك صعوبات تحقيق التعاون السياسي الفعال، نظراً لتشتتهم الجغرافي داخل روسيا وأعداد المغتربين الكبرى (٢٠١٢: ١٣).[٢]

ولم تكن الا فترة قصيرة قبيل انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، حتى برزت جهود جادة لتنسيق المجتمعات الشركسية المختلفة. ومنذ ذلك الحين عملت عوامل عدة على تحسين التعاون فيما بين المجتمعات الشركسية، بما في ذلك إتاحة تواصل أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر موثوقية، وتقليل القيود المفروضة على السفر داخل روسيا، والأهم من ذلك، تأسيس الجمعية الشركسية العالمية (ICA) عام ١٩٨٩ لإشراك المغتربين في بناء التحالفات الهامة وتشجيع العمل على العرض الثقافي للتاريخ الشركسي. وهذه التطورات، جنباً إلى جنب مع ظهور شبكات التواصل الاجتماعي، أدت إلى إكساب القضية الشركسية بروزاً أكبر على الساحة الدولية، والتي بدأ يُنظر إليها مؤخراً على أنها مشكلة "حقيقية" من قبل حكومة الولايات المتحدة، والتي تقوم حالياً بالتنسيق مع السلطات الجورجية في شأن الإبادة الجماعية الشركسية وتاريخهم (هيل وآخرون. ٢٠١٢: ١٣).

وكما توضح الحالة الشركسية، فإن توسعة شبكات الناشطين هي عملية هامة لتكوين تكتل كبير من الأعضاء للتغلب على الإقصاء السياسي. وتشير دراسة حالة أجرتها هيدستروم حول اتحاد المرأة البورمية في ميانمار، إلى أن الاستعانة بالنساء المحجمات سابقاً ليشاركن في الجهود الإصلاحية باستخدام الأماكن غير السياسية ومراكز الاجتماع غير الرسمي، مثل المكتبات للمهاجرين ومراكز اللجوء للناجين من العنف المنزلي، مكن النساء من اللقاء والتواصل مع بعضهن البعض حول الاختلافات العرقية دون أجندة سياسية علنية (٢٠١٣: ٢٥٦). كما أن استخدام هذا السياق غير السياسي والفعاليات المجتمعية كشعائر الصلاة وورش العمل العلاجية والمهرجانات أثبت فعالية في بناء الثقة والتفاهم بين الأشخاص من مختلف الهويات الدينية والعرقية، كما أشار موهان وتبسّم (٢٠١٣: ٢٦٤).

وقد أتاحت هذه الإستراتيجيات للفئات المهمشة إمكانية الوصول إلى شبكة واسعة من مؤيدي الإصلاح المحتملين وفرصاً لإدخال المواضيع السياسية تدريجياً. ويحرص الأشخاص الذين يتلقون مثل هذه المعلومات على تقاسمها مع غيرهم من أفراد المجتمع، مما يضاعف من أثر نشر المعلومات، وهي الخطوة الأولى الأساسية للاستعانة بمشاركين جدد في حملة الإصلاح.

وكما أُشير سابقاً، فإن التواصل عبر الشبكات وبناء التحالف مع جماعات مثل الشباب الذين يعانون من مشكلات إقصاء مماثلة غالباً ما تكون إستراتيجية مثمرة للغاية، إذ تسهم بموارد بشرية إضافية، والأهم من ذلك، فهي تضخ الحماس والطاقة في شرايين مبادرات الإصلاح وتعطيها ثقلاً سياسياً. وقد تبين أيضاً أن النقابات تلعب دوراً حاسماً في بناء التحالفات وتسهيل التغيير السياسي، كما لاحظ ديالا (٢٠١٢: ١٦) في دراسة الحالة التي أجراها عن نيجيريا. ففي محافظة أويري النيجيرية، لعبت اتحادات البلدات –وهي جماعات المساعدة الذاتية التي تعزز إنشاء بلديات للأعضاء فيها– دوراً رئيساً لمساعدة أهالي أوسو في التغلب بنجاح على العقبات التقليدية التي تحول دون مشاركتهم في الحكم العرفي.

وأخيراً، تبين أن بناء التحالفات والتعاون والتنسيق مع الحكومات في العديد من دراسات الحالات مفيد، لا سيما في إصلاح ممارسات الإقصاء. وكما يؤكد دي وين (٢٠١٢: ١٤)، ففي الوقت الذي يشكل فيه العمل الايجابي خطوة مهمة نحو بناء بيئة شاملة، فإن الشمول وحده لا يؤدي تلقائياً إلى التمكين. وينبغي أن يكون الهدف العام هو تعميم الشمول وتعزيز المشاركة على نطاق واسع، كما أن التعاون بين الحكومات، رغم غيابه في كثير من الأحيان، فإنه قد يسهل العملية.

١/٣. السياقات الثقافية والأمنية

إن إستراتيجيات التغيير تتحدد غالباً في ضوء سياقات الثقافة والأمن. ويجب على الإستراتيجيات المصممة لتسهيل التغيرات في المعرفة والمواقف والممارسات، وفي نهاية المطاف السلوكيات نحو

الفئات المهمشة، أن تكون متسقة مع السياق الثقافي للبلد وبيئته الاجتماعية والسياسية والأمنية. وعلى سبيل المثال، فإن النشاط السياسي للمرأة في كمبوديا لن يعكس بالضرورة نُهُج تصادمية كتلك التي استخدمتها المرأة بنجاح في صوماليلاند. وبالنسبة للمرأة الكمبودية، فإن القلق المنبعث من تاريخ البلاد الحديث المتمثل في الحكم من خلال الترهيب والخوف، من خلال سيطرة الأحزاب السياسية المركزية الصارمة على سياسة المجلس المحلي، تعكس أمنهن الشخصي وأمن أسرهن بوصفها عوامل هامة تحدد استخدامهن للنُهُج غير التصادمية في التعامل مع المواقف التي تنطوي على النوع الاجتماعي. إن أهمية قيام النشطاء بتحليلات جارية للسياق والمخاطر في بيئات غير آمنة سياسياً وعسكرياً، جنباً إلى جنب مع الإعداد لإدارة الأزمات للتعامل مع التهديدات المحتملة عند القيام بجهود التغيير، ضمت أيضاً توصية رئيسية من ورشة عمل أقامتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عام ٢٠١٢ بشأن إستراتيجيات الشمول من أجل نشطاء التغيير (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٢). وصادفت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات العديد من حالات التخويف، مما دفع نشطاء الأقليات إلى الانسحاب من الإدلاء بتصريحات عامة حول الحكومات أو الكيانات الأخرى، أو إعادة كتابة البيانات لمدح الأنظمة. وعند التعامل مع البروز على الساحة الوطنية والدولية، على حد سواء، لا بد من دراسة المخاطر التي يواجهها الأشخاص المهمشون ووضع إستراتيجيات لتقليلها أو القضاء عليها.

وعلى النقيض من مثال كمبوديا، تحلت النساء في صوماليلاند بالجرأة للإقدام على مواجهة جماعية عقب عدة نجاحات حققنها بالاحتجاج من خلال العمل المباشر. والدرس المستفاد هنا، هو أن جهود إصلاح الديمقراطية يجب أن تدرك حقيقة أنه في كل ثقافة اجتماعية وسياسية، بل وثقافة فرعية، فإن مجموعة الإستراتيجيات الرامية إلى تيسير التغيير، من الأفضل أن تحددها وتعتمدها الفئات المهمشة من داخل تلك السياقات الثقافية والأمنية. ويؤيد ذلك درس إضافي متكرر يتضح في العديد من دراسات الحالة: خلافا للحلول النابعة من الداخل، فإن الحلول المفروضة من الخارج لا تنجح في معظم الأحيان.

ويؤكد ديالا أن ثقافة "سياسة البطن" في نيجيريا –وهي ثقافة لا تميل إلى حل المنازعات السياسية من خلال الحوار (انظر الإطار ٥/١)– تُعتبَر إستراتيجيات التغيير الأكثر فعالية لكونها تنطوي على الإكراه السياسي والاقتصادي. وعلى وجه التحديد، في جنوب شرق إغبولاند في نيجيريا، يرى ديالا أن استعداد الفئة المهيمنة وقدرتها على نبذ الصور النمطية الثقافية والتعامل على قدم المساواة مع أوسو، وهي الأقلية العرقية التي عانت الإقصاء على مدى سنوات، قد تأثرت بالضغوط الاقتصادية "الإكراهية" التي مارستها اتحادات البلديات أكثر من تأثرها بالحوار السياسي (ديالا ٢٠١٢: ٢٥). ويدعم هذا المثال مسألة أنه علينا ألا نفترض أن نهجاً معيناً إزاء إدارة الصراعات وحلها في المجال السياسي – كالتفاوض والحوار المستندين إلى المبادئ – سوف ينجح دائماً في مطابقة السياقات الثقافية، وأن الدراسات وما يرتبط بها من نظريات تعكس الأبعاد الثقافية للنزاع السياسي، مثل

نظرية هوفستيد (٢٠١٠) والتي تستلزم اهتماماً عن كثب عند النظر في إستراتيجيات إصلاحات الشمول.

الإطار ١ / ٥. سياسة "البطن" في جنوب شرقي نيجيريا

بعد أن أدركت فروع اتحادات البلديات فشل التشريعات في وضع حد للتمييز ضد أهالي أوسو،... فقد نجحت في استخدام الإكراه الاقتصادي للمساعدة في شمول أهالي أوسو في عمليات الحكم العرفي. وفي الاجتماعات العامة للبلدية، اعتمد أهالي أوسو على الضغط والإكراه لاستمالة الآراء نحو مشاركتهم الكاملة في الحكم العرفي (أوامانام ٢٠١١). وأحيانا نجحوا عبر استخدام الحوافز المالية، في إقناع أهالي إيزي في منحهم ألقاب الزعامة، مما مكنهم من الانضمام إلى عضوية مجلس إيزي. وهذه الإستراتيجية المعتمدة على الإكراه الاقتصادي، والتي يُشار إليها بعبارة سياسة المعدة، أو "سياسة البطن" (بايارت ١٩٩٣)، يعود نجاحها، إلى حد كبير، لارتفاع معدل الفقر في إغبولاند. وإلى جانب سياسة البطن، فإن العديد من أهالي أوسو الذين حظوا بميزة التعليم في البلدان الغربية استغلوا ما حصلوا عليه من تعليم لتقلد العديد من المناصب القيادية في الحكومة الوطنية والإقليمية. ومن خلال هذه المواقف، فقد استغلوا أدوارهم ذات التأثير الواسع في اتحادات البلديات للضغط من أجل شمول أهالي أوسو في الحكم العرفي.

من: أ. سي. ديالا، دراسة حالة أهالي أوسو في أويري، جنوب شرقي نيجيريا، (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢) غير منشورة، ص: ٢٠

١/٤. تثقيف الشباب حول شمول الفتيات والنساء

يشكل تثقيف الشباب حول أهمية شمول الفتيات والنساء وتسهيل مشاركتهن في الخطاب السياسي إستراتيجيات حاسمة على المدى الطويل. وقد قام العديد من كُتّاب دراسات الحالات بتسليط الضوء على مسألة أنه لا توجد طرق مختصرة في مهمة التغلب على العقبات التي تحول دون الإقصاء الاجتماعي والسياسي للفئات المهمشة. ويعني ذلك، أن شمول المواطنة ومبادئ حقوق الإنسان مثل مساواة المهمشين في مناهج التعليم النظامي وغير النظامي سوف يثمر عن تغييرات إيجابية في معرفة المجتمع ومواقفه وسلوكياته، وسيحرز تقدماً كبيراً في تمكين المهمشين على المدى الطويل.

إن الاستثمار في تعليم الفتيات، على سبيل المثال في السياق الإسلامي، من خلال العمل مع علماء الدين الإسلامي لتأمين التغييرات المستقبلية في المواقف تجاه تمكين النساء والفتيات، كان يُنظر إليه باعتباره أحد عوامل النجاح الهامة في الإصلاح، إذ غالباً ما تعارض المرأة ذاتها عملية إصلاح حقوق المرأة. وقد كان لاعتماد التعليم وفقاً للقرآن الكريم، وكذلك وفقاً لأوجه الحماية القانونية الوطنية، والدولية حيثما كان ملائماً، دور أساس في النجاحات الواردة هنا، على سبيل المثال في دراسة موهان وتبسّم عن الهند الغربية (٢٠١٣: ٢٣٠). إن تعزيز مبدأ المشاركة السياسية عن

طريق المناهج التعليمية باعتباره حقّاً أساسياً -كما هو منصوص عليه في الكثير من الدساتير الوطنية- يؤدي أيضاً إلى اعتماد الأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية الأخرى لسياسات النوع الاجتماعي وغيرها من سياسات الشمول الأخرى وخطط العمل كقوالب للتغيير. وزيادة مشاركة الشباب النشطة في السياسة من خلال إشراكهم الحقيقي -وليس الظاهري- في عمليات وضع الميزانية العامة (مايتي ٢٠١٢)، أو تعاون شبكات الشباب مع منظمات المرأة في عمليات بناء السلام (كيماثي ٢٠١٣: ٨١)، يثبت أيضاً أهمية تيسير التغيير طويل المدى في سياسات الشمول (انظر الإطار ١/٦).

الإطار ١/٦. مشاركة الشباب في عمليات وضع الموازنات العامة في إمباكاسي، كينيا

جرى في البداية تشكيل معظم مجموعات الشباب في إمباكاسي من قبل أجهزة الدولة أو منظمات المجتمع المدني كهياكل مجتمعية بحتة، لصرف منح الجهات المانحة أو البرامج التي تديرها الحكومة... بحسب الإجراءات الشكلية [أو] المحسوبية السياسية، [ولكنها في الواقع تزيد] من تهميش الشباب. وفي نهاية المطاف، اعتُبرت منظمات الدعوة الشبابية القليلة النشطة تهديداً للمؤسسة السياسية وباتت مستهدفة من قبل أعمال الترهيب.

وبعد ذلك، تم تجنيد الشباب وتمويلهم لتعزيز التوترات العرقية والعنف خلال فترة الانتخابات أو كعصابات لحماية المصالح الاقتصادية للسياسيين كالأراضي. وفيما اغترّ الشباب بالسلطة الكاذبة في خضم الفقر واليأس، انخرط بعض مديري الصناديق الحكومية في تبديد المال العام، من خلال تحويل اتجاه الموارد [المخصصة] للتعليم وخلق فرص العمل والصحة الإنجابية وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرياضة وغيرها من الخدمات الأساسية للشباب.

إن كسر سلاسل التهميش قد ثبت أنه رحلة محفوفة بالتقلبات... وقد تمثل التحدي في كيفية تحفيز [المجموعات المتنوعة من الشباب] على الاتحاد واتخاذ الإجراءات اللازمة. أما التحدي الثاني، فقد انحصر في كيفية التوفيق بين التوترات التاريخية والاختلافات الاجتماعية والسياسية التي تميز العلاقات بين الشباب في إمباكاسي. وكانت العقبة الثالثة، هي أنه على مر السنين لم يكن الشباب يجتمعون إلا عند تلقي الهبات...للمشاركة في أي عملية. وفي...جيبانغ...فإن "العمل التطوعي والمساعدة الذاتية والعمل الجماعي للشباب" كان هو الشكل الوحيد للتحفيز الذي يمكن لقادة [الشباب] تقديمه. وكان العائق الرابع، هو كيفية تنظيم الشباب [وتجنب] الانطباع بأن الهدف الأساسي للمبادرة هو الإطاحة بالقيادة السياسية الحالية في المنطقة. وفي حين أن المشاركة السياسية من قبل الشباب هي حق دستوري، فقد استلزمت العملية الأولية تأجيل هذا الطموح حتى يتسنى للشباب إنشاء حشد قوي من الأنصار وقوة سياسية للعمل. وتمثل التحدي الخامس، في كيفية إدارة العملية بطريقة لا ترفع سقف التوقعات بين الشباب أو تؤدي إلى مشاحنات على الزعامة واقتتال داخلي على حساب الهدف الأكبر وهو [التغلب] على تهميش الشباب... [وبعد حل هذه التحديات] تمكّن قادة الشباب من المضي قدماً في المبادرة من خلال الخطوات التالية:

١. بعد إنشاء منظمة شباب جيبانغ، خاطبت المنظمة مؤسسة خطة كينيا الدولية، التي تعهدت بتقييم احتياجات التدريب وتوفير التدريب في إطار السياسة الوطنية للشباب عام ٢٠٠٥ ودستور كينيا ٢٠١٠ وقانون الطفل لعام ٢٠٠١، وقامت بتحويل الأرصدة والدعوة للمناصرة والقيادة الاجتماعية ووضع الميزانيات الاجتماعية ومراجعة الحسابات الاجتماعية.

٢. تشكيل لجان الشباب ذات الاختصاصات المحددة بشأن كيفية إجراء عملية الإشراك [مع لجان إدارة الأموال المحولة].

٣. بدعم من خطة كينيا وبعض الدوائر الحكومية، أنشأ الشباب أدوات إشراك مختلفة، مثل بطاقة نقاط المواطن لعمليات التدقيق الاجتماعي، مجلس شفافية المواطن، مركز الحوكمة الإلكترونية، وبعض الكتيبات الفكرية.

٤. رسم خرائط للسلطة وتحليلها – تم تحديد طبيعة ونوع المصالح والنفوذ التي تمتعت بها مختلف الجهات الفاعلة في إمباكاسي، وتم تطبيق نُهُج مختلفة لإشراكهم.

٥. تحديد وإشراك أصحاب العلاقة والشأن حول كيفية دعمهم لمشاركة الشباب.

٦. تحديد مختلف مصادر المعلومات واستهدافها لأغراض مراجعة البيانات الثانوية وجمع الأدلة الذي كان عاملاً أساسياً في جهودهم للدعوة.

وقام الشباب، مسلحين بالمعارف والمهارات، بجمع وجهات نظر العامة مستهدفين جماعات المصالح المتنوعة، ثم إعداد وتعميم جدول زمني للمشاورات العامة بشأن أولويات الشباب في إمباكاسي وإنشاء أربع لجان قطاعية لقيادة هذه العملية. واستخدموا ما تتناقله الألسن والملصقات ومحطات أف أم للإذاعة المحلية ورسائل البريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي مثل تويتر والفيسبوك لإيصال رسالتهم. كما عقدوا مناقشات لمجموعات التركيز، وأجروا المقابلات واستعراض البيانات الثانوية من الإدارات الحكومية ذات الصلة. وقام الشباب بتحديد أولويات القضايا المستقاة من أقرانهم والتحقق من صحتها، وقدموا مقترحات الموازنة للحكومة. ثم تم تزويدهم بالآراء، رغم أنهم احتجوا على بعض بنود الموازنة غير الممولة وطالبوا بالتمثيل في لجنة التنمية المحلية "ذات النفوذ"، وهو ما حصلوا عليه لاحقاً. وأنشأوا بعدها شركة محدودة [تضم] حَمَلة أسهُمِها شباباً من ذوي الخبرة المتنوعة في العمل المهني.

من كي. ميثا، تحطيم سلاسل التهميش؛ سرد لكفاح الشباب في عمليات الموازنة العامة في كينيا (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢) غير منشورة، ص ٢٣-٢٥

أعطت لجنة الكومنولث المعنية بالاحترام والتفاهم الأولوية لمشاركة الشباب في الخطاب السياسي في تقريرها بعنوان: المسارات المدنية للسلام *Civil Paths to Peace* لعام ٢٠٠٧، مشيرةً إلى أهمية تعزيز الاحترام والتفاهم في سياق مشترك بين الأجيال. ويوصي التقرير بتجاوز المعايير الاجتماعية مثل نظام السلطة الأبوية والاحترام في تطوير الثقة بالنفس لدى الشباب، مع إصلاح هياكل السلطة لتشجيع الشباب على المشاركة في الخطاب السياسي. ويشير التقرير، إلى أن ذلك يحظى بأهمية خاصة بالنسبة للشابات والجماعات الأخرى التي عادةً ما تكمم أفواههم عبر الإشارة إلى "التقاليد" أو "العرف" (٢٠٠٧: ٦٠). ويمضي التقرير إلى القول، إنه عندما يُجرَّد الشباب من حقوقهم أو حين يهانون أو يشعرون بأنهم لا رأي لهم ولا مستقبل، فقد تجتذبهم الحركات أو الأيديولوجيات التي تبدو وكأنها تضمن لهم مكاناً في العالم وتمنحهم هوية صلبة، بما في ذلك إمكانية استقطابهم للمشاركة في صراعات كمقاتلين، سواء ملهمين أو مكرهين من قبل القادة (٢٠٠٧: ٦٠). ويوصي التقرير، أنه ينبغي بدلاً من ذلك النظر إلى الشباب باعتبارهم "في

قلب الحل" عند البحث عن مسارات مدنية نحو السلام، كما كان واضحاً في مبادرات مثل مختلف برلمانات الشباب (٢٠٠٧: ٦٢).

ومع ذلك، ورغم أن برلمانات الشباب قد يُنظر إليها في بعض الأحيان كحل لإدارة مشاركة الشباب، إلا أنها نادراً ما تلبي احتياجات الفئات الفرعية المهمشة، وعادةً ما توفر قدراً ضئيلاً من الإسهام في عملية صنع القرار السياسي. كذلك فإن اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان لعام ٢٠١٠ التابعة للاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، أشارت بإيجاز إلى برلمانات الشباب في واحدة من ٣٩ توصية بشأن أفضل الطرق لتسهيل مشاركة الشباب المجدية في صنع القرار. إلا أن توصيات اللجنة الدائمة تحدد الخطوط العريضة للعديد من النُهُج التكميلية لتعزيز مشاركة الشباب في الخطاب السياسي. ويشمل ذلك، دعوة الدول إلى جعل تعليم الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من المنهج المدرسي الإلزامي. والأهم من ذلك، أوصى الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً بقيام البرلمانات بتعميم قضايا الشباب في صلب عملها، على سبيل المثال، باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ICTs) بغرض تعزيز وعي الشباب ومشاركتهم في العملية السياسية، بما في ذلك من خلال الأحزاب السياسية. وبهذه الطريقة، يمكن للبرلمانات الوصول إلى الشباب، وزيادة فرص حصولهم على معلومات عن العملية الديمقراطية، ووضع تدابير عملية مثل إمكانية تخصيص حصص للشباب لزيادة مشاركتهم في البرلمان والهيئات التمثيلية الأخرى (الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠١٠: ٢ و١٢ و١٣ و١٩ و٣٠). ويستدعي ذلك النظر بجدية، عند تقييم أفضل العمليات لتسهيل مشاركة الشباب في الخطاب السياسي.

وبينما كان تقرير لجنة الكومنولث مصيباً في إيلاء الأولوية لتعليم للشباب بغرض التحرر من الصور النمطية وتثمين احترام التنوع، إلا أن هذه الإستراتيجية ينبغي أن تمتد إلى مستويات التعليم لمرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية، لأن الأطفال في هذه المراحل يبدأ لديهم الشعور بتقدير التنوع وقيم مثل الشمول. وكما أوضح فيرون وميرنز (٢٠١٢: ١٤١)، أن الأطفال يتأثرون بفعل انقسامات المجتمع من حولهم من سن ثلاث سنوات فصاعداً، ويمكن من خلال تعرضهم للمبادرات التعليمية الفعالة أن يتبنوا سلوكاً شاملاً يحترم الآخرين ويقبل الاختلاف.

توصيات

١. أن تشارك جميع قطاعات الفئة المهمشة في تصميم إستراتيجيات الشمول، بما في ذلك تحديد الاحتياجات وأوجه القصور في الحقوق، البت معاً في الأهداف المشتركة، الاتفاق على سبل المضي قدماً، ورصد التقدم المحرز في مدى تحقيق أهدافهم. وينبغي استمرار التشاور الوثيق بين النشطاء/منظمات المجتمع المدني والمجتمعات الأوسع المتضررة، على أن ترفع تقارير حول المجتمعات المتضررة وتُرسَل آراؤها طوال مراحل عملية التغيير. والأهم من ذلك، ينبغي إشراك كل من المرأة وغيرها من الفئات المهمشة في المجتمع المتضرر في توجيه هذه العملية، ويجب توفير المعلومات بطريقة وعبر قنوات ذات صلة بالمجتمع المهمش كله. ويشمل ذلك معلومات يتم إرسالها بلغتهم، وعبر عمليات تضمن التواصل الفعال لمن يفتقرون لمهارات القراءة والكتابة.

٢. أن تعتمد البرامج المصممة للحد من التهميش والتغلب على الإقصاء السياسي للفئات المهمشة نهجاً شاملاً ومتعدد المستويات، يعالج الثغرات في الحقوق الدستورية والتشريعية والفقر والأمية من خلال تدخلات التعليم المتصلة بسبل العيش وغيرها من مبادرات التخفيف من وطأة الفقر، وتدريب أعضاء الفئات المهمشة على القيادة السياسية بغرض بناء الثقة.

٣. أن تتناول هذه المبادرات أيضاً استعداد الثقافة السائدة لقبول مساهمات الفئات المهمشة والترحيب بها. وينبغي أن يتم ذلك من خلال برامج التثقيف المجتمعي للتخلص من الوصم أو التعيير والتمييز والاستغلال والإقصاء السياسي. وقد اعتمدت برامج التثقيف المجتمعي التي ثبت أنها الأكثر فعالية في العديد من السياقات في دول الجنوب على وسائل الإعلام، مثل المسرح المجتمعي والإذاعة والسينما. والأهم من ذلك، هو مزيج مما سبق.

٤. أن ترتبط تدخلات الإصلاح متعددة المستويات، حيثما كان ملائماً، بالإصلاح الدستوري والتشريعي وحملات التثقيف لضرورة التنوع التي تتناول العلاقات بين الأغلبية والأقلية. وينبغي لهذه الاستجابات متعددة المستويات أن تستهدف، إن تتطلب الأمر، كل مستوى من مستويات الحكم، وأن تحدد الخيارات التي تجذب الفئات المهمشة والمهيمنة على حد سواء، تحسباً لاحتمال سعي الفئات المهيمنة إلى سبل أخرى للحفاظ على السيطرة السياسية من خلال هياكل السلطة غير الرسمية و/أو الموازية.

٥. أن يتخذ أصحاب العلاقة والشأن المقبلين على حملات إصلاح الشمول أو المشاركين فيها خطوات، عند الاقتضاء، لتعزيز التنسيق ومنع التفتيت من خلال بناء و/أو تعزيز التحالفات القائمة أو الجديدة التي تنطوي على ثلاث عمليات. الأولى، تقييم الجدوى والإستراتيجيات اللازمة للاستعانة بأعضاء جدد باستخدام الأماكن غير السياسية، إن لزم الأمر، لزيادة وعي الأعضاء المحتملين بالقضايا التي تستدعي القيام بإجراءات. الثانية، عند الاقتضاء، بناء

علاقات مع المنظمات القادرة على تقديم المساعدة في وضع وتحسين حملات الدعوة وتحديداً الإستراتيجيات والتكتيكات لزيادة مساندة الجمهور لشمول الفئات المهمشة في صنع القرار السياسي. والثالثة، صقل العلاقات مع الشخصيات المؤثرة في الرأي العام مثل كبار الزعماء السياسيين والدينيين وممثلي وسائل الإعلام، لبناء قوة دافعة من أجل التغيير في ثقافة القيادة إزاء الفئات المهمشة.

الباب ٢

محددات الشمول السياسية والدينية والقضائية والإدارية

الباب ٢

١/٢. دور القادة السياسيين والدينيين

يلعب القادة السياسيون والدينيون دوراً مهماً في التغلب على إقصاء الفئات المهمشة. وتشير العديد من دراسات الحالات المدرجة هنا، إلى القيادتين السياسية و/أو الدينية باعتبارهما عوامل حاسمة في دعم وتعزيز عملية شمول الفئات المهمشة في هياكل وعمليات صنع القرار. وتقدم دراسات الحالات من ميلانيزيا (جونستون ٢٠١٣)، كينيا (كيماثي ٢٠١٣)، ميانمار (هنري ٢٠١٣)، الهند الغربية (موهان وتبسّم ٢٠١٣) وكوريا الجنوبية (كيم ٢٠١٢) أمثلة واضحة على أهمية ذلك. وعلاوة على ذلك، في دراسة حالة ناميبيا التي أجرتها أوبينك (٢٠١٣)، تحول العديد من القادة الذكور إلى استيعاب زيادة مشاركة المرأة بعد تحديد المكاسب المتبادلة المعنية، بما في ذلك القيمة التي تعود على المجتمع الأوسع اللاتي يمثلنه، وقيمتهن بالنسبة لمصالح المرأة (انظر الاطار ١/٢).

الإطار ٢ / ١. الدعم التقليدي من قبل الرئيس لشمول المرأة في عملية صنع القرار العرفي، ناميبيا

... كان الرئيس ليبومبو نفسه طرفاً رئيساً فاعلاً في تشجيع شمول المرأة في الهياكل القضائية والسياسية التقليدية لصنع القرار. وقد قُدم الدعم في كثير من الأحيان للدور القيادي للمرأة في الاجتماعات، وعين قيادات نسائية على مختلف مستويات القيادة التقليدية. إضافة إلى ذلك، فقد رحب ببعض من مستشاريه في أوكوامبي، والتحق هو نفسه ببرنامج تدريبي لتحسين إقامة العدل في المحاكم العرفية ومجالس الحكم التقليدية، مما كان لها أثر قوي على العلاقات بين الجنسين (بيكر ١٩٩٦). إن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات التقليدية لصنع القرار القضائي والسياسي يبرز بشكل خاص، نظراً لارتفاع نسبة الأسر التي ترأسها النساء بسبب ارتفاع معدلات هجرة الرجال. وهناك من ألمح إلى أن هناك سبباً آخر في دعم الرئيس ليبومبو لرغبات شعب أوكوامبي، ويكمن في جهوده لإسكات أي رغبة في إعادة إحياء الأسرة المالكة في أوكوامبي، لأن الرئيس لم يكن الوريث الشرعي لعرش أوكوامبي.

من: جيه. أوبينك، "الطريق نحو نجاح شمول المرأة في مؤسسات الحكم التقليدية: دراسة حالة السلطة التقليدية في أوكوامبو، شمال ناميبيا"، في المسيرات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات المرأة المهمشة في التغلب على الإقصاء السياسي (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٣)، ص: ١٢٦-١٢٧

ومن العوامل الرئيسة التي يقوم عليها دعم القادة الذكور لتمكين المرأة سياسياً في دوائر الحكم العربي، مما يعد أيضاً ذا صلة بالحكم الديمقراطي، هو مدى ارتباط قضايا الشمول في الثقافات والقيم والخطابات المحلية. وتقدم دراسات الحالة في بوغانفيل وكينيا وكارين في ميانمار وصوماليلاند والهند الغربية أمثلة واضحة جداً على أهمية ذلك الارتباط.

ومع ذلك، عندما تعتمد إستراتيجيات الشمول على القيادة السياسية وحدها، لا سيما في سياق الرؤساء الذكور الذين يمثلون هياكل السلطة التي كانت دائماً تتجاهل اعتبارات النوع الاجتماعي، فمن السهل أن تصبح الإصلاحات ذات طبيعة محدودة وقصيرة الأجل، مع عودة الهياكل التي يهيمن عليها الذكور غالباً بعد فترات إصلاح قصيرة أو إقامة هياكلهم وعملياتهم غير الرسمية كي يتسنى لهم الاستمرار في السيطرة. وهناك مثال على ذلك آخذ بالظهور في أفغانستان، رغم التزامات الحكومة الأفغانية بالاتفاقيات الدولية ودعمها لتنفيذ برنامج التضامن الوطني (وهو برنامج قائم على تكافؤ الفرص للنساء والرجال في انتخابات مجالس تنمية المجتمع والمشاركة في قرارات المجالس بشأن مشاريع تنمية المجتمع المحلي)، حيث يبدو أن هياكل السلطة التقليدية التي لا تراعي المساواة بين الجنسين قد أحكمت سيطرتها على هذه العمليات.

وتكتسب مشاركة الرجال النشطة في برامج تمكين النساء المسلمات أهمية حاسمة بشكل خاص، وفي حالة مبادرة المرأة المسلمة (MWI)، فقد تحققت مشاركة الرجال، عندما أكدت الوكالات القائمة على التنفيذ على الدور الهام الذي يلعبه الرجال في حماية حقوق ورفاه بناتهم وأخواتهم وأمهاتهم وزوجاتهم. وتوضح هذه الحالة، أنه في المجتمعات التي لم يكن الرجال فيها على استعداد لتقديم الدعم بنشاط في السابق، فمن المرجح أن تتغلب جهود الإصلاح المرتبطة بالقيم المحلية والهياكل العرفية، على المقاومة التقليدية (انظرالإطار٢/٢). وبالنسبة للمرأة المسلمة التي تسعى إلى معالجة قضايا عدم المساواة وتمكين نفسها للوصول إلى التكافؤ مع الرجل، فقد وُجد أن التفاوض على الدعم من جانب كل من القادة الذكور والرجال الآخرين في المجتمع شرطٌ أساس في العديد من دراسات الحالة للحصول على دعم أوسع لشمول المرأة في المؤسسات السياسية. كما برز مثال آخر في مصر، حيث أوضح أبو زيد (٢٠١٢) أن الداعيات المسلمات تمكنَّ من إقناع أزواجهن وأئمة المساجد بأن لديهن أدواراً هامة يلعبنها، سواء كواعظات في المساجد يمارسن الشعائر- وهو ما لم يكن مقبولاً من قبل - أو بالتعاون مع نظرائهن من الذكور على حث الناس على العودة إلى جوانب الحياة على النحو الذي بينه النبي (ص)، في وقت لا يمكن فيه الوثوق بمؤسسات الدولة بما في ذلك القضاء، لتحقيق العدالة والإنصاف (أبو زيد ٢٠١٢: ٧). جاء هذا الإقناع من خلال قدرة الداعيات على التواصل مع الزعماء الدينيين باستخدام الخطاب الديني، وقدرتهن على اجتذاب العديد من النساء والأطفال والأسر إلى المساجد، من خلال تنظيم الدعم المجتمعي داخل وحول المساجد لصالح الأسر الفقيرة غير القادرة على الوصول إلى مثل هذا الدعم المقدم من الدولة.

الإطار ٢ / ٢. زيادة مشاركة الرجال المسلمين في التوعية بشأن حقوق المرأة في الهند

كانت حلقات عمل للرجال والفتيان تعقد دائما بشكل منفصل عن تلك التي تحضرها النساء والفتيات. وكان معظم المشاركين هم إخوة أو أبناء أو أزواج أو آباء النساء اللاتي يحضرن حلقات العمل النسائية. وفي البداية كان من الصعب إقناع الرجال بالحضور، لأنهم شعروا أن هذا النوع من برامج "التوعية" يلائم النساء فقط. وكان ذلك تحدياً رئيساً لمبادرة المرأة المسلمة، لأن إشراك الرجال في البرنامج كان حاسماً لتصحيح المفاهيم الخاطئة أو الأحكام المسبقة فيما يتعلق بحقوق المرأة ولضمان دعمهم وملكيتهم لبرنامج التمكين برمته. وقامت المنظمات المحلية الشريكة بمواجهة هذا التصور، من خلال التأكيد على الدور الهام الذي لعبه الرجال في حماية حقوق ورفاه بناتهم وأخواتهم وأمهاتهم وزوجاتهم. وفي النهاية، نجحت حلقات العمل في جذب اهتمام ومشاركة الرجال على نحو أكبر بكثير مما كان متوقعاً، وكان على جميع الشركاء تنظيم حلقات عمل إضافية.

من: موهان، في، وتبسّم، أس، "شمول المرأة المسلمة في هياكل وعمليات الحكم الديمقراطي الهندي" في رحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاءات السياسية (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٣)، ص: ٢١٢

وثمة استنتاج آخر من دراسات الحالة، وهو أنه برغم الأهمية الكبيرة لدعم القادة الذكور في توليد دعم أوسع لشمول المرأة من جانب المجتمعات والمؤسسات السياسية لديها، إلا أن الأمر يعتمد على السياقات الثقافية والأمنية، إذ قد لا يكون من الضروري تحقيق ذلك في بداية حملة الشمول. وتُعطي دراسة حالة الاتحاد النسائي البورمي نموذجاً ممتازاً لتحديد الرجال ذوي الوعي بالمساواة بين الجنسين لتيسير تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي داخل المنظمات المعزولة. وقد تحقق ذلك من خلال تحديد المنظمات والتحالفات والمجموعات الإعلامية التي يهيمن عليها الذكور، والتي يمكنها تزويد الشابات العضوات في الاتحاد النسائي البورمي بفرص التدريب والتوظيف، مما مكن الاتحاد من للتأثير على المؤسسات التي يهيمن عليها الذكور من الداخل.

ومن المهم ملاحظة أنه في حين أن الحملات الساعية إلى التغلب على إقصاء الفئات المهمشة غالباً ما تقودها الفئات المهمشة نفسها، وفي بعض الأحيان بالشراكة مع حلفاء رئيسيين آخرين، تقدم دراسات الحالات عدة أمثلة لحكومات ووزارات (في أوغندا والكاميرون وكوريا الجنوبية وجنوب السودان)، قادت عمليات ناجحة في التغلب على الإقصاء السياسي والاجتماعي. ومن أمثلة الحكومات التي اعتمدت نهجاً استباقياً للتغلب على الإقصاء التاريخي هو ما قامت به الحكومة الأوغندية لمعالجة الإقصاء السياسي لشعب كاراموجونغ، حيث يصف أوشيينغ عمل الحكومة الأوغندية مع زعماء كاراموجونغ منذ عام ٢٠٠٣ فصاعداً في تنفيذ البرامج السياسية والاقتصادية وبرامج نزع السلاح والتنمية. وشملت هذه البرامج العمل الإيجابي وتوفير الخدمات الأساسية،

جنباً إلى جنب مع التمثيل السياسي، ويبدو أن جميعها قد نجحت في مساعدة كاراموجونغ في التغلب على الإقصاء الذي يعود إلى زمن طردهم من أراضيهم أول مرة خلال الفترة الاستعمارية (أوشيينغ ٢٠١٢: ٨).

وهناك مثال أخير للقيادة المتمثلة في تصميم دستور مؤثر على تدابير الشمول يأتي من دولة جنوب السودان. وفي حين أشارت التوقعات بعد إعلان استقلال جنوب السودان في يوليو/تموز ٢٠١١ إلى أن تجار شمال السودان المستقرين في عاصمة جنوب السودان، جوبا، سيواجهون التمييز والإقصاء السياسي، بيد أن ما حدث هو العكس، حيث يجري التعامل مع تجار شمال السودان بوصفهم أقلية من بين العديد من الأقليات في جنوب السودان. وفي الواقع، فإنه وفقاً لدستور جنوب السودان الجديد، وبدلاً من الإقصاء الاجتماعي والسياسي، فإن هؤلاء التجار مؤهلون حتى لتولي منصب الرئيس.[٣] ومن المفارقات، وفقاً لنجزينك (٢٠١٢)، أنَّ أهالي الشمال حالياً أكثر ارتياحاً بعد تحجيم وضعهم مؤخراً، للأسباب المبينة في الإطار ٢/٣.

الإطار ٢ / ٣. شمول تجار شمال السودان سياسياً في جنوب السودان

منذ أن نال جنوب السودان استقلاله، فإن الشماليين – العرب المسلمين على وجه الخصوص – يشعرون عموماً بارتياح أكبر في الجنوب مقارنةً بما قبل الاستقلال. وهذا هو التناقض: فالشماليون صاروا أكثر راحة الآن، على الرغم من أنهم أصبحوا في منزلة أدنى في المجتمع مما كانوا عليه عندما كانوا جزءاً من الفئة المهيمنة في (جنوب) السودان.

ويقول الشماليون، إن الجنوبيين صاروا أقل عداءً تجاههم. حتى أن الجنوبيين صاروا يقولون: "مرحبا بكم في بلدنا "حسبما يقول صلاح عبد الله، وهو فني سوداني يعمل في شركة دولية في جنوب السودان، ويعرف أيضاً سبب هذا التغيير في الموقف: "أصبحوا يتمتعون بمزيد من الثقة. من الأسهل أن ترحب بالناس إذا كنت لا تخشى القهر أو الهيمنة".

ويفسر حافظ، وهو تاجر عربي مسلم من الخرطوم، هذا التغير في الموقف بقوله إنه "بعد الاستقلال، ذهبت الكراهية، والآن يشعر الجنوبيون بأمان أكثر. فلهم بلدهم وقوانينهم الخاصة وحكومتهم. كما أن هجوم وسائل الإعلام على الشماليين أصبح أقل. وقلَّ استخدام مصطلحات مثل "القهر" و"الاستعمار" في هذه الأيام. إن الشعور العام لدى الجنوبيين هو أن الشماليين الموجودين في الجنوب فقدوا القدرة على إلحاق الأذى. والرجل الذي لا يخشى جاره يمكن أن يكون أكثر انفتاحاً وترحيباً له من شخص خائف منه".

من: نجزينك، ل. وضع التجار الشماليين، في جوبا، جنوب السودان (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢) غير منشور، ص ١٤٠

٢/٢. دور مؤسسات القضاء وحقوق الإنسان

يلعب القضاء ومؤسسات حقوق الإنسان دوراً مهماً في القرارات التي تدعم الأحكام الدستورية أو الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالشمول. وكما هو الحال مع الزعماء السياسيين والدينيين، يضطلع القضاء بدور حاسم في التغلب على الإقصاء. فمثلاً، أثبتت المحاكم في جنوب أفريقيا أنها آلية حاسمة لحماية حقوق المرأة حين تعرضت هذه الحقوق للعراقيل على يد الحكومة المحلية العرفية. وقبل نهاية نظام الفصل العنصري في عام ١٩٩٤، كان محظوراً على النساء في جنوب أفريقيا تملّك الأراضي، وكانت أشد النساء تضرراً من ذلك ممن لم يكن لهن أبناء ذكور، إذ كن يُحرمن من حقوق ميراث الابن البكر، أو حق قريب ذكر في أن يرث الأرض والممتلكات الأخرى من رب الأسرة المتوفى. ومن حيث المشيخة، كان الوضع يحتم أن يخلف الزعيم الابن البكر، وليست الابنة البكر. وكان اعتماد دستور جديد بعد انتهاء الفصل العنصري ينص على المساواة بين الجنسين، وما أعقبه من عدة أحكام محورية للمحكمة الدستورية، والتي تمنح المرأة حق الحصول على الأرض، مما تمخض عنه مناخ من التغيير، عمِل على تحويل مواقف الزعماء التقليديين ومجالسهم تجاه المرأة.

وتحلل دراسة الحالة التي أجراها كيماثي (٢٠١٢) التحديات التي يواجهها مجتمع أندورويس في كينيا الذي تعرض أهله للتهجير القسري، وتقدم المزيد من الإيضاح لأهمية التدخل القضائي، ولكن هذه المرة على المستوى الدولي. كما تكشف دراسة الحالة أيضاً عن بعض القيود التي تكتنف هذا التدخل. فقد عاش مجتمع أندورويس لسنوات حول بحيرة بوغوريا وفي مناطق غابات مشونغوي بسهول لايكيبيا في إقليم الوادي المتصدع (Rift Valley) بكينيا. وفي عام ١٩٧٣ طردت حكومة كينيا أهالي أندورويس بالقوة من أراضي أجدادهم بغرض إقامة محميات الصيد في بحيرة بوغوريا. وبوصفهم رعاة مزارعين، كان مورد الرزق الأهم لأهالي أندورويس وهويتهم تتمثل في الأراضي ذات الملكية الجماعية، بما في ذلك دورها كموقع مقدس للطقوس الدينية والثقافية. ومن ثم فقد أدى هذا الإخلاء القسري إلى فقدان سبل العيش والثقافة والدين، وفي عام ٢٠٠٣، وبعد التماس سبل الإنصاف دون جدوى من خلال المساومات السياسية ومن خلال مجموعة القوانين المحلية في كينيا، لجأ المجتمع إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بحثاً عن العدالة.

وفي حكم غير مسبوق، خلصت اللجنة إلى أن حكومة كينيا قد انتهكت عدة مواد من الميثاق الأفريقي. كما أصدرت عدة توصيات، بما في ذلك إعادة أرضي أجداد أهالي أندورويس ودفع التعويضات لهم عن كل الخسائر التي تكبدوها. وكما أشار كيماثي (٢٠١٢: ٣)، إذ بينما لم تمتثل الحكومة بعد لهذا القرار، إلا أنه أسفر عن بعض التغييرات على المستوى المحلي، حيث أتاحت السلطات المحلية في بارينجو وكوبياتك لأهالي أندورويس إمكانية الوصول المحدود إلى المحمية، مما مكّن الكثير من أفراد المجتمع من أداء الشعائر الدينية والثقافية على شواطئ بحيرة بوغوريا. والأهم من ذلك هو أن الحالة قد ركزت اهتمام كل من أهالي أندورويس والمراقبين الإقليميين على مسألة حقوق السكان

الأصليين في الأرض، وسبل كسب العيش، والحفاظ على التراث الثقافي. وقد أصبح يُنظر إلى هذه الحالة كسابقة، كما أنها أدت إلى إجراءات مماثلة اتخذتها جماعات أفريقية أصلية أخرى بسبب استحواذ الحكومة على أراضي أجدادها، بما في ذلك مجتمع الماساي في تنزانيا وباتوا في رواندا (كيماثي ٢٠١٢: ٢٠).

وعلى الصعيد الدولي، ظل كلٌ من مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، ولجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بالسكان الأصليين يرصد حالة أندورويس ووضع التنفيذ بها. كما شجعت الحالة أيضاً الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على إصدار توصيات السياسة العامة بشأن مسألة حقوق الأقليات (سينغوي ٢٠١١: ٢٧ الوارد في كيماثي ٢٠١٢: ٢٠). تلعب هذه المؤسسات دوراً حاسماً في الاستمرار في الضغط على أية حكومة تبدي عدم الرغبة في تنفيذ قرار اللجنة، مما يبرز القيمة الإستراتيجية للاستعانة بمؤسسات حقوق الإنسان على الصعيد الدولي وصعيد الأمم المتحدة للكشف عن هوية الحكومات التي ارتكبت هذه المظالم أو تغاضت عنها وتوجيه اللوم لها.

كما يوفر إشراك المقرر الخاص للأمم المتحدة في حالة أندورويس مثالاً آخر لمؤسسة أضفت ثقلاً كبيراً على خطاب "الشمول – والإقصاء"، من خلال تركيز الأضواء الدولية على مسائل الإقصاء داخل البلدان وعبرها. ويمكن لمؤسسات مثل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وما يتخذه من تدابير خاصة [٤] أن تشكّل حليفاً رئيسياً للفئات المهمشة في حملاتها الإصلاحية.

ويضمن المقررون الخاصون، الذين يعملون ضمن نطاق آليات الإجراءات الخاصة، بروزاً على الساحة لقضايا حقوقية معينة. ومن المهم أنه يمكن إحراز تقدم كبير من خلال تقديم التقارير إلى المقررين الخاصين الذين ينظرون في انتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن الفئات المتضررة، لا سيما إذا انصب التركيز على بلد بعينه.

كما أن الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يشكلان مرفقين إضافيين لحقوق الإنسان، ويوفران الدعم الهام المحتمل للفئات المهمشة وشركائها. ويمكن استخدام الاستعراض الدوري الشامل للضغط على الدول لتبرير القوانين والممارسات التمييزية، من خلال تقديم منظمات المجتمع المدني مثلاً لتقارير الظل لجلسات الاستعراض الدوري الشامل. ويمكن لهذه الجلسات أن تتيح لمثل هذه المنظمات فرصاً إستراتيجية لتطوير الشراكات مع الحكومات للتصدي لممارسات الإقصاء. وأحياناً تجد الحكومات صعوبة خلال جلسات الاستعراض الدوري الشامل لإيجاد حلول لممارسات الإقصاء التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، وفي بعض الأحيان تلجأ إلى هذه المنظمات لمساعدتها في إيجاد حلول للقضايا التي تم تحديدها في جلسات الاستماع.

ويمكن أن تطلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إعداد تقارير محددة عن الثغرات في حقوق الإنسان، كوسيلة لرفع مستوى الوعي لدى الدول الأعضاء الأخرى وخلق وممارسة ضغط وسائل الإعلام على الدول المخالفة. وعلى وجه التحديد، يمكن الاستعانة بالمادة ٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كأداة أساسية للاعتماد عليها في النقاشات في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية.[٥] وبينما يوفر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وسيلة أخرى لتسليط الضوء على القضايا التي تؤثر سلبا على الفئات المهمشة، هناك حالات للترهيب الذي جرت ممارسته على نشطاء المجتمع المدني من جانب الوفود الحكومية (مثل حالة سري لانكا عام ٢٠١٢) في مجلس حقوق الإنسان وغيره من الفعاليات المماثلة، مما أبرز أهمية النظر في القضايا الأمنية قبل الاضطلاع بحملات عبر المحافل، حيث لا يمكن ضمان عدم الكشف عن الهوية (انظر القسم ٣/١).

وهناك محفلان آخران جديران بالذكر هنا، وهما منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وهو إحدى ثلاث هيئات للأمم المتحدة تتعامل مع مشكلات السكان الأصليين[٦]، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات. والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، هو هيئة استشارية تابعة لمجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، وله ولاية لمناقشة قضايا السكان الأصليين، المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئة، التعليم، الصحة، وحقوق الإنسان، إضافة إلى تقديم المشورة ورفع الوعي بشأن قضايا السكان الأصليين، وهو يعقد اجتماعاً سنوياً في نيويورك. كما أن دورات المنتدى مفتوحة للمنظمات غير الحكومية ذات الصفة الاستشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمات الشعوب الأصلية والمؤسسات الأكاديمية. وفي المقابل، فإن المنتدى المعني بقضايا الأقليات مفتوح لمنظمات المجتمع المدني غير المعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو يشكل منصة لتعزيز الحوار بشأن القضايا المتعلقة بالأقليات القومية، أو العرقية أو الدينية أو اللغوية، والمساهمات الموضوعية في عمل الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات. ويركز المنتدى على المناقشات الفكرية، كما يجتمع سنوياً أيضاً.

وثمة نقطة إضافية جديرة بالذكر هنا، وهي أن قدراً كبيراً من الدعوة على مستوى الأمم المتحدة يتطلب الكثير من الإعداد التدريب والدعم. إذ تتطلب مثلاً عملية إعداد تقارير الظل (UPR shadow reporting process) لجلسات الاستعراض الدوري الشامل ضرورة تقديمها قبل انعقاد الجلسات بما لا يقل عن ستة أشهر. وعلى الرغم من ذلك، فإن منظمات مثل المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان تدعم الناشطين في التحضير لفعاليات من قبيل جلسات الاستعراض الدوري الشامل، وغيرها من عمليات رفع التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان.

وهناك مثالان آخران للدور الحاسم الذي لعبته القيادة القضائية في تسليط الضوء على الممارسات التمييزية ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وثنائيي الجنس

(LGBTI)، يمكن الاطلاع عليهما في الحالات القضائية في نيبال والفلبين. وفي عام ٢٠٠٧، قررت المحكمة العليا في نيبال شمول جنس ثالث في أحكام الجنسية والسماح بالزواج بين أصحاب الجنس نفسه، وبذلك تكون قد اعترفت بكل الأقليات الجنسية بوصفهم "أشخاصاً طبيعيين" لهم الحق في الزواج.

وفي حالة الفلبين، يصف كيوكو (٢٠١٢: ٢) كيف قام نشطاء المثليين والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وثنائيو الجنس بتشكيل حزب سياسي، عُرف باسم لادلاد Ladlad، لخوض الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٠، كجزء من إستراتيجية لمكافحة التهميش المنهجي المستند إلى الإدانة الدينية لمخالفته لقواعد النوع والمعايير الجنسية التي أجازتها الكنيسة. وقد تفاقم التحيز الديني ضد المثلية الجنسية، بسبب تصوير الإعلام لهذه الفئة بصورة شائنة وغير محببة، مما أسفر عن وصمة عار سائدة في البيوت والمدارس وأماكن العمل والمرافق العامة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى. وبمجرد تشكيل حزب لادلاد العلني، تقدم الحزب بطلب للحصول على الاعتماد في نظام القوائم الحزبية في الفلبين. وعندما رفضت لجنة الانتخابات طلب حزب لادلاد لاعتبارات دينية وأخلاقية، طعن الحزب أمام المحكمة العليا. فقررت المحكمة إلغاء قرار لجنة الانتخابات، وحكمت بوجوب معاملة نشطاء المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وثنائيي الجنس مثل غيرهم من الفئات المهمشة، والسماح لهم بالمشاركة في الانتخابات بنظام القوائم الحزبية. وعلى الرغم من فشل لادلاد في الحصول على مقعد في انتخابات الكونغرس بعد عام ٢٠١٠، إلا أن قرار المحكمة العليا كان ملهماً لهذه الفئة، حيث عزز عزمها على كسب بعض المقاعد في الانتخابات القادمة.

ورغم أن مجابهة الممارسات التمييزية على أسس دستورية قد لا تدعمه المحاكم دائماً، فإن الإجراءات التي تتخذها مؤسسات حقوق الإنسان تبرز قيمة تركيز الاهتمام الوطني على حقوق الإنسان لفئات مهمشة بعينها، على الرغم من المواقف التي تتخذها الحكومات في بعض الأحيان عند عدم الاعتراف بهذه الحقوق وإنفاذها. وحين تُبرز مؤسسات حقوق الإنسان جوانب القصور في حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وثنائيي الجنس والفئات المهمشة الأخرى، فإن ذلك من شأنه إثارة الوعي العام بالقضايا، بل والأهم من ذلك، الوعي بمواقف هذه المؤسسات نفسها إزاء تلك القضايا. وعلى سبيل المثال، فإن التحقيق الذي أجرته اللجنة الكينية لحقوق الإنسان عام ٢٠١١ وتقريرها بعنوان "المحظورون بيننا: دراسة عن بحث المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وثنائيي الجنس عن المساواة وعدم التمييز في كينيا"، قد حمل وزارة الصحة الكينية على فتح برامجها للرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال. كما دفع التحقيق أيضاً منظمات الخدمة المجتمعية إلى إصدار بيان بشأن العنف ضد هذه الفئة، والتوصية بألا تجرّم الحكومة سلوكيات المثليين، وبأن تشترك في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨ وقرار مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لعام ٢٠١١، وكلاهما يؤيد حقوق المثليين (لجنة حقوق الإنسان الكينية ٢٠١١).

٣/٢. الصلات مع الجهات والمؤسسات الحكومية القائمة

من المهم تطوير روابط إستراتيجية واضحة مع الأدوات والمؤسسات الحكومية الحالية عند السعي إلى تعزيز الإصلاحات. كما أن ربط المبادرات على نحو إستراتيجي بالمجالس البلدية أو مكاتب حكام المقاطعات، كتلك المشار إليها في دراسة الحالة في الكاميرون وجمهورية صوماليلاند، يمكن أن يساعد، دون شك، في تعزيز مكاسب المنظمات المحلية فيما يخص الوصول إلى شمول المجتمعات المهمشة في الحكومة المحلية. وعلى الرغم من ذلك، فإن من المهم أيضاً ضمان الوضوح في العلاقات بين منظمات المجتمع المدني والحكومة المحلية وتوثيق هذه العلاقات. وكما لوحظ في دراسة الكاميرون، فإن إبرام اتفاقيات الشراكة المكتوب بين جمعيات تنمية مناطق الإيواء (QDAs) والمجالس البلدية، أعطى سكان هذه المناطق المهمشين سابقاً شبه الحق في المشاركة، إلى جانب كونه قناة فعالة لإيصال أولوياتها الإنمائية لسلطات المجلس (لامبي وداميني ٢٠١٣: ٣٢٩). وفي الواقع، لا يزال واضعو دراسة الكاميرون يشيرون إلى أنه عندما يكون الخط الفاصل بين مسؤوليات المجتمع المدني والحكومة غير محدد، تميل الجهات الفاعلة الحكومية إلى "الاستئثار" بمجال صنع القرار. وللتغلب على ذلك، ينصح الكُتاب بأنه من المهم للإصلاحيين، في مجال الشمول، وضع خطة أو إستراتيجية لحل النزاعات قبل الدخول في أي شراكة مع الحكومة المحلية. إن تشجيع شمول الفئات المهمشة دائماً ما يُكسبها المزيد من النفوذ على حساب الجهات الفاعلة التي كانت مهيمنة في السابق على صنع القرار. ولذا، فإن وضع خطة لحل النزاع مقدماً أمر حيوي – ودون ذلك، قد لا تتورع الجهات الفاعلة المهيمنة، إن شعرت أن سلطاتها آخذة في التراجع، عن السعي إلى تخريب عملية المشاركة قبل أن يتم تأسيسها بشكل كامل، أو عن وضع عملية موازية غير رسمية للاحتفاظ بسلطة صنع القرار الحقيقي على المجموعة المستبعدة. كما تظهر دراسة الكاميرون أيضاً مدى استعداد الأعضاء في مجلس تقليدي وفي هيكل تشاركي جديد ليس فقط لحل الصراع، ولكن لاعتماد عملية فعالة ومستمرة لحل النزاعات (لامبي وداميني ٢٠١٣: ٣٥٤).

٤/٢. تمثيل المجموعات المهمشة في الإدارة المدنية

إن تمثيل المجموعات المهمشة في الإدارة المدنية هو عامل حيوي في التغلب على الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وثمة نقطة مهمة أشار إليها سابقاً بالدوين وآخرون (٢٠٠٧: ٧) وفي تقرير تشاور الخبراء الذي أعدته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عام ٢٠٠٨ عن الديمقراطية والتنوع (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠٠٨، ص: ٢٩)، هي أن الخدمات المدنية والإدارات التي تسيطر عليها الفئات المهيمنة تؤدي إلى تفاقم الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للفئات المهمشة. وأكد ذلك غورونغ (٢٠١٢: ٢)، حيث وصف الطبقات العليا في نيبال بأنها تحتكر لنفسها مناصب الخدمة المدنية متجاهلة الظلم الذي تعاني منه الأقليات العرقية. وبالمثل، يوضح هيلي وآخرون (٢٠١٢: ١٤)، أن قانون جورجيا للخدمة العامة (١٩٩٨) ينص على

أن يتحدث جميع موظفي الخدمة المدنية باللغة الجورجية، بينما ينص القانون الإداري في البلاد (١٩٩٩) على إتمام جميع الإجراءات الإدارية أيضاً باللغة الجورجية (متريفيلي وكوليك، ٢٠٠٩ الوارد في هيلي وآخرون ٢٠١٢: ١٤). وكما يؤكد المؤلفان، فإن هذه الاشتراطات تحرم ذوي الأصول الأرمنية من فرص تقلد العديد من المناصب المهنية في الخدمة المدنية، وبالتالي فهي تفرض قيوداً على سبل معيشتهم، لا سيما سبل معيشة سكان منطقة سامتسخي-جافاخيتي. كما أنها تحد من وصول الأرمن غير الناطقين بالجورجية إلى الخدمات العامة، وتعزز لديهم الشعور بالعزلة و"البُعد" عن جورجيا. والأهم من ذلك، هو أن الأطفال والشباب الأرمن ممن تتوافر لهم فرص الحصول على التعليم بلغتهم الأم بالإضافة إلى لغة الأغلبية، من المحتمل أن يتغلبوا على صعوبة الوصول إلى الخدمة المدنية ومشكلات العمالة الأخرى التي يواجهها البالغون (انظر القسم ٥/٣). ومن المرجح أيضاً أن يتجنبوا الشعور بالعزلة والبُعد عن الجورجيين خلال السنوات الحاسمة في تطور تصوراتهم عن الاختلاف عن الآخرين واحترامهم (انظر القسم ٤/١).

وأخيراً، فمن المرجح زيادة تفاقم شعور الأرمن بالبعد عن الجورجيين نظراً إلى أن المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم المحافظ المنتمي إلى سامتسخي- جافاخيتي، يتم تعيينهم وليس انتخابهم، ومن ثم فهو يحظى بدرجة متدنية من الشرعية من جانب السكان الأرمن المحليين (متفيفا ٢٠٠٣: ١٦٥ كما ورد في هيلي وآخرون ٢٠١٢: ١٤).

٥/٢. تكاليف التغلب على التهميش

ستحقق الفئات المختلفة شمولاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً في مراحل مختلفة، وبالتالي فإن تكلفة التغلب على التهميش قد تختلف إلى حد كبير فيما بين مختلف الفئات المهمشة. وكما يرد في القسمين ١/٣ و ٥/٥ ، فإنه في حين أن الفئات المهمشة غالباً ما يُفترض أنها متجانسة، إلا أنها في واقع الأمر وفي كثير من الأحيان تتألف من العديد (إن لم يكن الكثير) من الفئات الفرعية، مما يجعلها غير متجانسة على نحو ملحوظ. وهذا هو الحال بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بالشباب (مايتا ٢٠١٢: ٨) والأشخاص ذوي الإعاقة (سيبوليبا وآخرون ٢٠١٢: ٣٠)، مما يبرز أهمية تحليل مجالات التقاء خصائص الفئات الفرعية أو تباعدها.

وقد حدد سيبوليبا وآخرون إحدى التبعات الهامة للاختلافات بين الفئات الفرعية في حالة فئات المعاقين في أوغندا، وهي أن الفئات المختلفة حققت الشمول السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مراحل مختلفة. وعلى سبيل المثال، لضمان إتاحة الوصول إلى الانتخابات من جانب ذوي الإعاقة بأنواعها المختلفة، لا يكفي مجرد تسهيل دخولهم إلى مركز الاقتراع. فذلك يحل مشاكل الإقصاء بالنسبة لمعظم المعاقين جسدياً، ولكن من يعانون من صعوبات في الرؤية أو السمع سيصعب عليهم الإدلاء بأصواتهم دون دعم إضافي في شكل مرشدين أو مترجمين للغة الإشارة، على التوالي. وهؤلاء المرشدون والمترجمون عادةً ما يتطلب تواجدهم المزيد من الوقت للتنظيم وموارد مالية إضافية، إذ

إنهم يتلقون أجورهم بالساعة أو باليوم. وفي المقابل، ليس هذا هو الحال بالنسبة لعملية الدخول إلى المكان، مما يبرز الاختلاف في التدابير المطلوبة لجعل عملية التصويت في متناول جميع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة. وستأتي أوقات تستلزم نُهجاً وجداول زمنية مختلفة تماماً في حل المشكلات، عند الاستجابة لمختلف الصعوبات التي تواجه الفئات، والفئات الفرعية المهمشة في التغلب على التمييز والإقصاء السياسي.

توصيات

١. ينبغي أن تقوم الفئات المهمشة بوضع وتقديم التدريب للسياسيين والزعماء الدينيين والمؤسسات الإعلامية وغيرهم من كبار صناع الرأي، من أجل توعيتهم بالمشكلات التي تواجهها الفئات المهمشة. والأهم من ذلك، ينبغي لمثل هذا التدريب أن يساعد صناع الرأي الرئيسيين في فهم الفوائد التي تعود على الجميع نتيجة لشمول الفئات المهمشة في عملية صنع القرار السياسي وضريبة الإقصاء السياسي المتواصل.

٢. ينبغي ألا يعتمد الإصلاحيون في مجال الشمول على عدد محدود من القادة السياسيين أو الدينيين لخلق القوة الدافعة للإصلاح على ساحة الشمول، وعوضا عن ذلك ينبغي ضمان أن يتأتى هذا الزخم من أجل الإصلاح من مصادر أخرى، تحسباً لاحتمال تراجع جهود الإصلاح أو ضياعها بسبب تغير القيادة.

٣. ضرورة أن يدرك إصلاحيو الشمول وشركاؤهم الخارجيون أن إستراتيجيات وتكتيكات تسهيل التغيير المفضلة لدى الفئات المهمشة، من المرجح أن تتحدد، إلى حد كبير، في ضوء الاعتبارات الثقافية والأمنية في البيئات المتضررة من النزاعات. لذا، فمن الضروري للشركاء الخارجيين الوصول إلى فهم جيد لهذه الأبعاد قبل مباشرتهم لدورهم في الإصلاح.

٤. ضرورة أن تشمل تدابير الإصلاح، عند الاقتضاء، مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان في مناهج التعليم النظامي وغير النظامي، بما في ذلك مناهج مرحلة ما قبل المدرسة، بالأشكال المناسبة، على أن تشير هذه المبادئ إلى المساواة بين المهمشين ومبدأ المشاركة السياسية، طبقاً لما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الأخرى.

٥. ضرورة اتخاذ خطوات محددة لضمان مشاركة الشباب، لا سيما الفتيات في الخطاب السياسي. وينبغي أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، جعل تعليم الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من المنهج المدرسي الإلزامي، وتعميم تمثيل الشباب في المؤسسات والمنابر السياسية كالأحزاب السياسية عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنظر في إدخال نظام الحصص للشباب لزيادة مشاركتهم في البرلمان وغيره من الهيئات التمثيلية.

٦. من الضروري أن تعطي وزارات التعليم في الدول الأولوية لتعليم أطفال مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية تفكيك الصور النمطية وتثمين احترام الآخرين، وتعزيز فهم التنوع، باعتباره عملية هامة جداً في نمو الأطفال.

٧. أن تضع الجماعات التي تسعى إلى الإصلاح السياسي والقضائي من جراء الممارسات التي تؤدي إلى الإقصاء في اعتبارها أنه في الحالات التي لا ينجح فيها التشريع المحلي، فإنه يمكن

اللجوء إلى السبل القانونية الدولية، حتى ولو اقتصر الغرض على تركيز الاهتمام الوطني والدولي على جهود الحكومة أو تراخيها، وهو حتماً سيساعد في تسهيل عملية الإصلاح.

٨. ضرورة استغلال دعم المؤسسات أو العمليات في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني و/أو الدولي (مثل اللجان الوطنية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، بما في ذلك المقررون الخاصون للأمم المتحدة، وعملية لجنة المراجعة الدورية الشاملة للأمم المتحدة أو النُهُج الأخرى إزاء مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة) في تسليط الضوء على جوانب القصور في مجال حقوق الإنسان مثل التمييز و/أو الاستغلال، ووصف مسارات عمل للحكومات لإصلاح هذه الممارسات وتسهيل الشمول. وعلاوة على ذلك، فإنه للمساعدة في المشاركة في مؤسسات حقوق الإنسان، ينبغي على الفئات المهمشة الاستفادة من مساعدة المفوضية السامية لحقوق الإنسان والدعم التدريبي التي تقدمه منظمات مثل المجموعة الدولية لحقوق الأقليات.

٩. يتعين أن تدرس الفئات المهمشة المضطلعة بجهود الإصلاح على المستوى المحلي ربط المبادرات بمجالس البلدية أو مكاتب حكام المقاطعات ربطاً إستراتيجياً، لإضفاء الطابع المؤسسي على المكاسب التي تحققت في مجال شمول المجتمعات المهمشة في العمليات والهياكل الحكومية على المستوى المحلي و/أو المقاطعات. وعند القيام بذلك، ينبغي أن يكون واضحاً للفئات المهمشة وشركائها في الإصلاح كيفية مواصلة التحكم في مبادرات الإصلاح في إطار علاقاتهم مع دوائر الحكم على المستوى المحلي ومستوى الأحياء والمقاطعات.

١٠. ينبغي أن تضمن الدول حصول الفئات العرقية على نسب تمثيل تناظر نسبتها إلى إجمالي عدد السكان في الخدمة المدنية وغيرها من جهات العمل، على نطاق واسع، عبر مؤسسات الدولة للتخفيف من احتمال الإقصاء من الخدمات الحكومية على أساس اللغة، ولضمان عدم إقصاء الأقليات العرقية من فرص العمل ومن المشاركة الاقتصادية في نهاية المطاف.

١١. كما يجب أن تتجنب كل من الدول ودعاة الإصلاح الافتراض الشائع بأن الفئات المهمشة متجانسة، وبالتالي بأن الفئات الفرعية داخلها تواجه بالضرورة احتياجات ومشكلات مماثلة وجوانب القصور نفسها في الموارد. وعلى سبيل المثال، يعاني ذوو الإعاقات الجسدية من مشكلات مختلفة، ولديهم موارد ومهارات مختلفة تحت تصرفهم لتلبية احتياجاتهم مقارنة بذوي الإعاقات أو العلل البصرية أو السمعية أو غير ذلك.

الباب ٣

المحددات الأخرى لإصلاحات الشمول الناجحة

الباب ٣

١/٣. استخدام طرق بحث مختلفة

يمكن استخدام أنواع مختلفة من البحوث كأدوات للإصلاح. ويشير عدد من كُتّاب دراسات الحالات إلى البحوث المستندة إلى الأدلة، والتي تناقش التجارب التي عاشتها الفئات المهمشة، لكونها لعبت دوراً حاسماً في تنظيم معلومات عن أسباب الإقصاء والحواجز المحددة التي تمنع الشمول وتدابير الإصلاح الأكثر احتمالاً للنجاح، وتأثير تدابير العمل الإيجابي مثل نظام الحصص في تسهيل الشمول السياسي للفئات المهمشة. ومع ذلك، فإنه في العديد من دراسات الحالة كان الدور الأهم الذي لعبته البحوث هو توجيه إستراتيجيات الدعوة والتواصل، من خلال توفير البيانات التي تحتاجها الفئات المهمشة لإقناع صناع القرار بالخسائر التي تتوالى من جراء استمرار التمييز ضد الفئات المهمشة واستغلالها وإقصائها السياسي، وفي المقابل، إقناعهم بالمكاسب الناتجة عن شمولهم الحقيقي في عملية صنع القرار.

الإطار ٣/١. "من وراء كل السياسيين تقريبا، هناك نساء في الظل": تجارب المرأة الكمبودية في الحكم المحلي

توضح الروايات التي تسردها أربع نساء من الريف الكمبودي في الخمسينيات من عمرهن...إستراتيجياتهن المتنوعة في التغلب على العقبات التي واجهنها كمستشارات مجتمعيات. كذلك فإن المعايير الثقافية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والهياكل الهرمية الاجتماعية والثقافة السياسية الرجولية، التي يهيمن عليها الانتماء الحزبي على حساب مزايا المرشح الفرد، هي عقبات تعترض كل امرأة. و[يمكن تحديد] سمات الشخصية الأساسية [لديهن] وتصرفاتهن الشخصية بالنظر إلى التحول التاريخي والسياسي والدوافع السياسية الواضحة، مما يسهم في تسليط الضوء على كيفية قيام هؤلاء النساء بإعادة بناء هويات النوع الاجتماعي. كذلك تحلل... [دراسة الحالة] دور منظمة محلية غير حكومية ومدى مساهمتها في إشراك المرأة في السياسة المحلية.

وضعت النساء الأربع إستراتيجيات مختلفة لمعالجة التهميش التقليدي من الأدوار السياسية العامة. وهذه الإستراتيجيات حركتها دوافع سياسية، تأثرت بدورها بالعلاقات الأسرية، ومشاركة المجتمع المحلي وجهود النشطاء، وتجارب شخصية من التعرض للإذلال والتمييز. كما لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً رئيساً في تحقيق هذه الدوافع وفي مساعدة النساء على إدارة هوياتهن المتعارضة أثناء انخراطهن في ساحة السياسة العامة مع الاستمرار في لعب دورهن في المجال الخاص. وتُبرز النتائج الحاجة إلى الاعتراف بالدوافع السياسية المتنوعة والفردية وإستراتيجيات المواجهة والتكيف والعمل معها جميعاً، للاستجابة بشكل أفضل تجاه الأثر السلبي للتنشئة الاجتماعية حول النوع الاجتماعي فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

من: س. غوليفر"من وراء جميع السياسيين تقريبا، هناك نساء في الظل": تجارب المرأة الكمبودية في الحكم المحلي" في رحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الاستبعاد السياسي (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٣)، ص ٢٩٧

وعلى وجه التحديد، فإن استخدام أساليب البحث المتبعة في دراسات الحالة لفهم تجارب المرأة (غوليفر ٢٠١٣: ٣٢٠) بات معترفاً به كأداة قوية لتوجيه النقاشات حول تمكين المرأة (انظر الإطار ١/٣)، إذ تدرك هذه الأساليب أن قصص النساء التي يعبرن عنها بأساليبهن الخاصة هي الأكثر فعالية في رفع الوعي بقضايا الإقصاء. كذلك فإن تحليل الخطاب لمشاركة الفئات المهيمنة مع الفئات المستبعدة في السياسة (مثل مشاركة المستشارين بالمجالس البلدية في العمل مع المستشارات بذات المجالس في كمبوديا)، يعد أيضاً أداة مفيدة في فهم وتحليل التباين في السلطة بين الرجال والنساء (غوليفر ٢٠١٣: ٣٠٧).

وعلاوة على ذلك، فإن إشراك الفئات المستبعدة في التخطيط للأنشطة البحثية وإجرائها وتحليل نتائجها، يشكل درساً مهماً في ضمان امتلاك الفئات المهمشة لعملية البحث ونتائجه، مع السماح لهم بالاستفادة من تلك النتائج على نحو أفضل، من خلال ترجمتها إلى مكاسب في الدعوة. وكان هذا هو الحال في صوماليلاند، حيث قامت منظمة نجعاد Nagaad غير الحكومية بإجراء بحوث مجموعة التركيز لتحديد الأسباب وراء تراجع أداء المرشحات في انتخابات عام ٢٠٠٥ لمجلس النواب الذي يضم ٨٢ مقعداً، حيث فازت امرأتان فقط. وحددت الدراسة عدداً من العقبات المحددة التي تحول دون زيادة المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك الهياكل العشائرية والولاءات المتضاربة، التعاليم الإسلامية المحافظة، نقص التعليم والتمويل وغياب الثقة، ومقاومة الرجال لتقاسم السلطة – وقد صارت هذه العقبات منذ ذلك الحين جزءاً أساسياً من التخطيط الإستراتيجي لمنظمة نجعاد وجهودها في الدعوة (والز ٢٠١٣: ١٨٧).

وبالنسبة لطرق البحث، من المهم أن ندرك أن الفئات المهمشة من المرجح أن تتألف من عدد من الفئات الفرعية التي تكون لها في بعض الأحيان عدة احتياجات، وتتعرض لمشكلات تُترجم في صورة أجندات متعارضة داخل المجموعة الواحدة وفيما بين المجموعات (انظر الباب الثالث). كما يجب

أن تراعي البحوث التي تُجرى لتحديد هذه الاحتياجات وقضايا الاختلافات داخل المجموعة الواحدة والاختلافات بين المجموعات، وينبغي عليها التحكم في ذلك عن طريق توزيع النتائج عبر مجموعة من الخصائص الديموغرافية (مثل الجنس أو العمر أو العرق أو التقارب الديني أو الفئة اللغوية أو الموقع الجغرافي أو الميل الجنسي أو الإعاقة). كما يجب على الباحثين شرح الغرض الذي سيتم استخدام البحث فيه، وضمان تقديم المشاركين لموافقتهم المستنيرة، واتخاذ الترتيبات اللازمة كي يدلي المشاركون بآرائهم، واتخاذ الخطوات الضرورية لضمان التعامل مع مساهمات المشاركين بسرية تامة قبل توصيل ذلك لمشاركين آخرين في البحوث.

وكما أظهرت العديد من الدراسات، فإنه عندما تتعارض الخصائص المشتركة بين المجموعات وداخل المجموعة الواحدة والتي تنجم عنها أضرار متعددة، تزداد أهمية ضمان شمول الجماعات التي غالباً ما يتم إقصاؤها من مناهج بحثية معينة في عملية البحث. ومثال ذلك استخدام الاجتماعات العامة لقياس مشاعر المجتمع إزاء بعض الحلول لاحتياجاتهم ومشكلاتهم. كذلك فإن البحوث وأساليب تحديد الاحتياجات التي تعتمد على مثل هذه الاجتماعات أو التي تعتمد فقط على المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، وبالاستعانة بأدق المعلقين، تكون عرضة لخطر تحديد الاحتياجات والمشاكل والحلول بطرق مشوهة. ويرجع ذلك، إلى أن الاجتماعات المجتمعية غالباً ما يسيطر عليها من هم على دراية وثقة بالتعبير عن أنفسهم في مثل هذه المحافل، ويكونون في معظم الأحيان رجالاً طاعنين في السن. ويمكن أن يثني ذلك الفئات المهمشة الأخرى أو الأعضاء في الفئات الفرعية بها عن التحدث وشرح الأسباب التي تجعل الاجتماعات المجتمعية الكبيرة مؤشراً ضعيفاً على "الاحتياجات المستشعرة" للمجتمع، وفي حين أن "الاحتياجات المعرب عنها" غالباً ما تنحاز لصالح الفئة المهيمنة.

ويوضح برادشو (١٩٧٢) أهمية تأمل أربعة أبعاد للاحتياجات: الاحتياجات المُستشعرة، الاحتياجات المُعرب عنها، الاحتياجات المعيارية، والاحتياجات المقارنة. ومن الجدير ذكره، أن العديد من دراسات الحالات التي تم استعراضها كجزء من بحوث الشمول التي أجرتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تصف عمليات تقييم الاحتياجات وعمليات تنظيم المجتمع التي تتناول ما لا يقل عن ثلاثة وأحيانا أربعة من هذه الأبعاد. وعلى سبيل المثال، في دراسة لامبي ودامينى، قامت مؤسسة التنمية المتكاملة (IDF)، وهي منظمة غير حكومية للتنمية المجتمعية تعمل في بامندا بالكاميرون، بتيسير إشراك المرأة المهمشة والشباب المهمشين عن طريق الاضطلاع بفعاليات واسعة النطاق لتنظيم المجتمع، في محاولة للوصول إلى الأشخاص الذين كثيراً ما تغفل عنهم عمليات التشاور المعتادة. وتم تنظيم المشاركين في المشروع في صورة جمعيات تنمية لمناطق الإيواء(QDAs) ، في ظل اتفاقات الشراكة المكتوبة بين هذه الجمعيات والمجالس البلدية، مما أعطى السكان المهمشين الحق في المشاركة ووفر قنوات فعالة لتوصيل أولوياتها الإنمائية لسلطات المجلس (انظر القسم ٣/٢). وكانت الفعاليات التي نظمتها مؤسسة التنمية المتكاملة لتحديد الاحتياجات والمشكلات

المجتمعية بمثابة منتديات للنساء والشباب لتحديد احتياجاتهم والحلول المقابلة لها، وبذلك عالجت المؤسسة كلاً من الاحتياجات المستشعرة والمعرب عنها. وشمل تقييم الاحتياجات أيضاً التشاور مع مقدمي المعلومات الرئيسيين (الاحتياجات المعيارية)، وتحديد الاحتياجات والقضايا التي تعاني منها المجتمعات ذات الخصائص المقارنة (الاحتياجات المقارنة). وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال زعماء مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية والدينية، أعلنت مؤسسة التنمية المتكاملة عن إقامة العديد من المشاريع وشجعت أعضاء الفئات على المشاركة، وفي نهاية المطاف، أقامت جسور التواصل بين الفئات المهمشة التي كانت في الماضي في خصومة مع بعضها البعض.

٢/٣. دور الإعلام في حملات إصلاح الشمول

يمكن أن يشكل الإعلام حليفاً حاسماً، مع أنه قد يضطلع أيضاً بدور معاد، رداً على حملات إصلاح الشمول. إن الفئات المهمشة التي تعاني الإقصاء السياسي والتي تعتمد نهجاً إستراتيجياً لبناء علاقات إيجابية مع المؤسسات الإعلامية والحفاظ عليها قد جنت على الدوام فوائد جمة من هذا الفهم. والعديد من دراسات الحالة المعروضة هنا، وكذلك تجارب المنظمات المشاركة في حلقة العمل التي عقدتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ عن الشمول، تشير إلى علاقات إعلامية ناجحة أثمرت عن نتائج محورية في تغيير الرأي العام والرأي السياسي في نهاية المطاف إزاء عملية التغلب على الإقصاء.

ومن الأمثلة على ذلك، ما يقدمه الاتحاد النسائي البورمي من تدريب فعال لتنمية المهارات وبناء الثقة لتوفير التوجيه للنساء الشابات كقائدات محتملات في كيفية التأثير بشكل مثمر على طريقة تناول الإعلام لمسائل النوع الاجتماعي (هيدستروم ٢٠١٣: ٢٥٩). وقد كان لذلك أثر إيجابي تراكمي في تغيير المواقف والسلوكيات تجاه تمكين المرأة داخل المنظمات والمجتمعات، على حد سواء. كما أدى ذلك أيضاً إلى تمثيل أكثر وضوحاً في وسائل الإعلام لنساء الفئات المستبعدة المتمتعات بالثقة والاحترام على المستوى السياسي، مما قدم للمجتمعات البورمية رؤى بديلة أكثر شمولاً للأدوار التي يمكن، بل وينبغي، للنساء والفتيات أن يضطلعن بها.

وفيما يخص تناول وسائل الإعلام لقضايا المثليين، حقق كل من مركز ملاوي للتنمية الشعبية (CEDEP) وجمعية بلو دايموند في نيبال نجاحات كبيرة في غرس الدعم الإعلامي. وفي حالة ملاوي، وكما أفادت حلقة العمل التي عقدت عام ٢٠١٢ حول الشمول، تأثر الإعلام الذي كان معادياً في بداية الأمر، بحملات التوعية المصممة تصميما جيداً والدورات التدريبية الهادفة إلى رفع مستوى الوعي الإعلامي حول قضايا المثليين. وأعطى مركز ملاوي الأولوية لتطوير علاقات شخصية مع الصحفيين عبر إشراكهم في التدريب المستمر، وبذلك فقد ساعد على خلق مساحة دائمة لقضايا المثليين على الساحة الإعلامية. ويسهم مركز ملاوي حالياً بمقالات أسبوعية حول قضايا المثليين لصحيفة متداولة على نطاق واسع في ملاوي، في عمود اجتذب قاعدة قراء كبيرة،

بمن فيهم السياسيون. كما أسهم استخدام الإعلام بشكل فعال كوسيلة لتثقيف المجتمع، إلى حد كبير، في التحول في المواقف تجاه الأشخاص المثليين الذي حدث في ملاوي منذ واقعة الاعتقال المثيرة للجدل عام ٢٠٠٩ لإمرأة متحولة جنسياً ورجل لعقدهما حفل "خطوبة" تقليدي، وما تلا ذلك من حكم إدانة في مايو/أيار ٢٠١٠ بتهمة ارتكاب "جرائم شاذة" و"ممارسات غير لائقة" بين الذكور (مركز ملاوي للتنمية الشعبية CEDEP ٢٠١٠).

وفي كوريا الجنوبية، لعبت وسائل الإعلام، دون طلب من جماعات الضغط، دوراً حاسماً في توليد الدعم الشعبي، وخلقت بالتالي دافعاً سياسياً لتمرير الحكومة لتشريعات شاملة تحدد حقوق المواطنة وبرامج التكيف الثقافي، مما مكّن النساء الأجنبيات المهاجرات إلى كوريا الجنوبية عبر وكالات وساطة الزواج من الحصول على حقوقهن القانونية. فأدى ذلك بدوره، إلى قبول أوسع بكثير لهجرة النساء الأجنبيات، مما أسهم في نجاح تكيفهن داخل الثقافة الكورية الجنوبية (كيم ٢٠١٢: ٦).

ورغم أن دراسة الحالة تلك أظهرت قابلية الإعلام لتقبل التغيير، وفي نهاية المطاف، استطاعته أن يلعب دوراً داعماً في التغيير الاجتماعي والسياسي، فإن هناك العديد من الكيانات الإعلامية – بما في ذلك تلك التي أشار إليها كيوكو (٢٠١٢: ٤) أو زوهالي– ورال وفيرفاكس رايت في فيلمهما سمّني كوجو *Call me Kuchu* (كوجو تعني المُنفلِت) الذي تدور قصته حول ديفيد كاتو، الناشط الأوغندي لحقوق المثليين والذي توفي في يناير/كانون الثاني عام ٢٠١١، والكيانات الإعلامية التي تلعب أدواراً ضارة ومدمرة في تأجيج المشاعر العدائية تجاه الفئات المهمشة وجماعات المثليين بشكل خاص.

ويُبرز ذلك أهمية وضع جماعات الإصلاح لخطط إدارة الأزمات تحسباً للحالات التي ينقلب الإعلام فيها ضدها، بما في ذلك الاختيار الدقيق لمتحدثيها لضمان تنسيق الرسائل التي ينقلونها وتوقيتها. كما أن بعض الجماعات (كما أوردت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٢: ٦)، قد حددت أهمية الاستعانة بأفراد كقدوة أو كمتحدثين رسميين مثل الرياضيين، حيث يمكن إما لأعضاء من الفئة المهمشة أو شخص متعاطف من فئة الأغلبية أن ينهض بهذه الأدوار. وعلى غرار نهج مركز ملاوي في بناء العلاقات مع الإعلام، أكدت جمعية بلو دايموند في نيبال أهمية عقد فعاليات "صديقة للإعلام" كجزء من عمليات التغيير، لجذب الانتباه وتشجيع النقاش.

وأخيراً، فإن المساهمة النشطة في برامج الإذاعة والتلفزيون المجتمعية – كما كان نهج مركز ملاوي – يمكنها أن تلعب دوراً حاسماً في حماية المنظمات من الاهتمام السلبي من مصادر الإعلام الأخرى، حال ظهوره.

٣/٣. أهمية إدارة الصورة العامة وقيمة التطوع

يمكن أن تنتج عن الصورة العامة، وخاصة عند غياب الصورة الكاملة، مزايا إستراتيجية كبيرة، تماماً كما هو الحال بالنسبة لروح العمل التطوعي. ومن بين إحدى الاستنتاجات الناشئة عن دراسة حالة نساء واجير (كيماثي ٢٠١٣: ٨٢) هو أن ابتعادهن عن الأضواء، وبالتالي السماح للآخرين باحتلال بؤرة الأضواء والاستفادة من نجاحات النساء على طاولة المفاوضات، كان فعالاً للغاية. وقد مكن هذا النهج النساء من كسب احترام جميع أصحاب العلاقة والشأن الآخرين بسرعة، نظراً لكفاءتهن وعدم الاندفاع وراء غرورهن. وترتبط بذلك قدرة نساء واجير على تغيير الأدوار وبؤر التركيز تبعاً للظروف، بما في ذلك معرفة الوقت المناسب للسماح للآخرين باحتلال دائرة الضوء، ومتى يتعين عليهن أخذ زمام المبادرة بأنفسهن. وهذه المرونة والتفكير الداعم لها، تعد من أوجه الحكمة التي يمكن للعديد من نشطاء الإصلاح الاستفادة من امتلاكها.

وبالإضافة إلى ذلك، كان لنظرة الناس إلى دوافعهن الإيثارية التي تقوم على روح العمل التطوعي دور أساس في قدرة نساء واجير على كسب احترام جميع الأطراف. وتُعد روح التطوع هذه والشعور بالملكية والمسؤولية من قبل أعضاء الفئة المستبعدة مسألة محورية في مجابهة التهميش. ويصبح التطوع أكثر أهمية، لأن الدعم الذي تقدمه الحكومة أو المنظمات غير الحكومية لا يصل في كثير من الأحيان إلى الفئات المهمشة، مما يحتم على البشر أنفسهم تنظيم جهودهم ومحاربة الإقصاء، حتى من دون وعود بمنفعة مادية.

٤/٣. توقيت حملات الشمول

لا ريب في أن ضبط توقيت حملات الشمول، بحيث يتزامن مع الفعاليات ذات الأهمية الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية، من المرجح أن يزيد من وتيرة ونطاق التغيير. وفي العديد من دراسات الحالة المستعرضة هنا، كانت هياكل السلطة التقليدية بالفعل في حالة من الاضطراب وتزامنت جهود الإصلاح المحلية مع هذه التطورات، في حين تلازمت جهود أخرى مع حركات الإصلاح الوطني. وحتى في الثقافات التي تبدو مفرطة في السلطة الرجولية، هناك دائماً فرص يمكن للفئات المهمشة اغتنامها للتغلب على الإقصاء وعدم المساواة. وكما يشير والز في دراسته عن صوماليلاند، فإن التحدي يكمن في تحديد الوقت المناسب لتنفيذ إستراتيجيات التغيير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم المحرز على أحد مستويات الحكم قد يؤدي إلى تقدم على مستوى آخر، مما يتسبب في توالي النتائج، كما أشار جونستون وأوبينك وهيمان وهيدستروم في دراسات الحالات عن بوغانفيل وناميبيا وجنوب أفريقيا والاتحاد النسائي البورمي BWU، على التوالي (انظر القسم ١/١).

وقد لاحظ جونستون أن الفترات الانتقالية، مثل مرحلة ما بعد الصراع في بوغانفيل، غالباً ما تتيح مساحة للفئات المهمشة: كالنساء والشباب لتولي القيادة ومراكز صنع القرار. وكان تقارب

العديد من الفعاليات إيذاناً بحلول الوقت المناسب لمؤسسة ميلانيزيا التابعة لمنظمة تمكين الشعوب والمجتمعات (PEACE) للشروع في تدخلها القائم على تدريب الوسطاء. فبعد أن فقد الزعماء سلطتهم السابقة ووجدوا أنفسهم في مرحلة انتقالية، كانوا على استعداد لدعم النساء وغيرهن من أفراد المجتمع كي يصبحن صانعات القرار، وهو موضوع تناولته يوبينك أيضاً في دراسة الحالة التي أجرتها عن ناميبيا. وعلاوة على ذلك، وكما لاحظ دوغلاس (المشار إليه في جونستون ٢٠١٣: ٦٨)، فإن العمليات أو المؤسسات التي تبدأ في المراحل الانتقالية، غالباً ما تستمر في العمل بعد ذلك. ويعني ذلك، أنه إذا أمكن حماية حقوق الفئات المهمشة من البداية خلال هذه الفترات، فهناك فرصة أكبر أن تستمر بعد انقضاء المرحلة الانتقالية وخلال مراحل التنمية.

٣/٥. استخدامات اللغة

يمكن استخدام اللغة للتوفيق بين المصالح المتعارضة، وكسب تأييد الفئة المهيمنة. وكذلك للغة تاريخ طويل في وضع العقبات والعراقيل أمام الشمول الاجتماعي والسياسي. ولطالما أُشير إلى استخدام لغة محايدة في أدبيات الفصل في النزاعات، وتتجلى أهميتها في التوفيق بين المصالح المتضاربة في عديد من دراسات الحالة. ولعل أوضح وأبسط مثال على ذلك، قد نجده في دراسة حالة الاتحاد النسائي البورمي في ميانمار. لقد اختار الاتحاد اسمه بعد مداولات طويلة، وبالرغم من أن ألفاظ مثل "البورمي" و"اتحاد" تشعل التوترات جراء دعوات الاستقلال من قبل بعض الأقليات العرقية، فإن الإشارة إلى العدو المشترك في التوقيت المناسب يساعد في التغلب على الخلافات الكثيرة التي تعصف بالعديد من المساعي الرامية إلى تشكيل موقف موحد بين الفئات العرقية والنسائية المتضاربة (انظر الإطار ٣/٢). ومرة أخرى يتوافق ذلك مع الإشارات المتكررة في أدبيات الفصل في النزاعات إلى أهمية تحديد "فئة خارجية" متنافسة وكذلك، وهو الأهم، تحديد الخيارات لتحقيق مكاسب متبادلة بين الفئات المتصارعة (فيشر ويوري ١٩٩١).

الإطار ٣/٢. التدخل بالوقت المناسب في الساعة الأخيرة للمفاوضات، ميانمار

في سبتمبر/أيلول ١٩٩٩، اجتمعت الممثلات من جمعيات الأقليات العرقية والاتحاد البورمي النسائي (BWU) في ماي هونغ سون بتايلاند. وقد جرى تصميم ذلك الاجتماع ليكون حدثاً تحضيرياً للمنتدى الثاني للنساء من بورما، الذي كان من المقرر انعقاده في غضون بضعة أشهر. وعلى الرغم من أن نساء الأقليات العرقية قد اتفقن بشكل غير رسمي فيما بينهن على تشكيل نوع من التحالف، صار الوضع مثيراً للجدل للغاية مرة أخرى. وكانت هناك شكوك حول النوايا الفعلية للاتحاد في تشجيعه على إقامة مثل هذا التحالف، وعلا السخط والخلافات فوق كل الجوانب، بدءاً من الغرض من هذه المؤسسة الشاملة إلى هيكل أعضائها. وبدأت الأمور في التداعي، وخشيَ الاتحاد ألا يتمكن مطلقاً من إنشاء حركة نسائية موحدة تشمل البورميات.

وكادت القصة أن تنتهي عند هذا الحد لولا تدخل امرأة تدعى الرائد ماري أوهن، وهي ضابط رفيع المستوى في جيش التحرير الوطني لكارين (Karen National Liberation Army (KNLA، وعضوة في منظمة نساء كارين. وكانت تتمتع بقدر كبير من الكاريزما والحماس والاحترام في المجتمع، فاستخدمت نفوذها لدعم تشكيل مجموعة تحالف متعددة الأعراق. وقد روت إحدى السيّدات كيف كانت الرائد ماري تجادل وتناقش بشكل مقنع كي تتجاوز النساء خلافاتهن:

«قالت الرائد ماري أوهن: "عليكن أن تتذكرن أننا لا نتنازع مع الفئات العرقية الأخرى، بل نناضل ضد النظام العسكري. لا نريد أن يكون للبغضاء مكان [بيننا]. نحن جميعاً نحارب النظام".

وقد أصغت المشاركات باهتمام كبير لما قالته الرائد ماري. وقبل نهاية الاجتماع، تمكنّ أخيراً من الاتفاق على أهمية تشكيل حركة نسائية موحدة متعددة الأعراق.

ويُعزَى جزء كبير من القرارات الإيجابية التي تم التوصل إليها في نهاية الاجتماعات إلى [الرائد ماري أوهن]، لأن الأخريات، وكلهن أصغر منها سنّاً، استمعن لها. وقالت، إن علينا أن ندعم رابطة للنساء. ولو لم تحضر ماري أوهن الاجتماع، ربما ما كُتب [لرابطة نساء بورما] أن تنشأ. وبفضل الرائد ماري، استطعنا جميعاً أن نتفق».

من ج. هيدستروم: "التضامن في المنفى؟ تأثير سياسة النوع الاجتماعي في النضال المؤيد للديمقراطية في ميانمار"، في "رحلات من الاقصاء إلى الشمول: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٣)، ص ٢٥٤-٢٥٥

إن الاستخدام المتعمد للغة الفئة المهيمنة يمكن أن يكون وسيلة فعالة للغاية للتأثير على المواقف تجاه الفئات المهمشة، كما توضح جيهان أبو زيد من خلال سردها لقيام الداعيات المسلمات بكسب الدعم لعملهن بين الزعماء الدينيين المحافظين. فخلال الانتقال من ممارسة الدعوة في المنازل إلى ممارستها علناً في المساجد وتنظيم فعاليات الدعم الأسري التي تستفيد منها الأعداد المتزايدة من المترددات على المساجد اللاتي تمكنّ من جذبهن، استخدمت النساء لغة دينية تعج بالإشارات القرآنية والأمثلة المختارة بعناية لأبرز الشخصيات الدينية المحترمة كالنبي (ص) وأصحابه وزوجاته (أبو زيد ٢٠١٢: ٢١).

وعلى مستوى استخدام اللغة الوطنية، كانت اللغة حاجزاً رئيساً حال دون مشاركة الطبقات الدنيا في نيبال بالحكم، وحرم الفقراء في المناطق الريفية في سريلانكا من اللجوء إلى نظامها القضائي. وحتى فترة السبعينيات، وكما هو الحال في العديد من البلدان ذات التاريخ الاستعماري، كان دخول مهنة المحاماة في سريلانكا والمشاركة في نظامها القضائي يعتمد على القدرة على التحدث والقراءة بالإنجليزية (كوراي ١٩٧٦ الوارد في موناسينغي ٢٠١٢). وفي نيبال، أُعلنت اللغة الأم لكل من طبقات برامين وشيتري وثاكوري العليا باعتبارها اللغة الوطنية في البلاد، وهي لغة لا تفهمها غالبية الأقليات العرقية والطبقية التي يزيد عددها عن ١٠٠ طائفة في نيبال، والتي تتحدث بأكثر من ٩٠ لغة ولهجة مختلفة. وقد لعب ذلك دوراً رئيساً في إقصاء وتهميش السكان من الطبقات الدنيا على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي منذ أمد بعيد (غورونغ ٢٠١٢: ٢).

وبالمثل، يصف هيلي وآخرون (٢٠١٢) بروز اللغة كحاجز في جورجيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد أعطت الحكومة الجورجية الأولوية لاعتماد اللغة الجورجية كلغة وطنية بسبب مخاوف التوترات الانفصالية، على خلفية العديد من النزاعات الانفصالية المسلحة العنيفة في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في البلاد. ونتيجةً لذلك، تراجع استخدام اللغة الروسية التي كانت في السابق اللغة الأساسية أو كجسر فيما بين اللغات، (ويتلي ٢٠٠٩ الوارد في هيلي وآخرون ٢٠١٢: ١٤). وبات غياب الطلاقة في التحدث باللغة الجورجية عقبة كبيرة أمام المشاركة الاقتصادية والسياسية لعرقيات الأرمن، وأصبح توظيفهم في كل من القطاعين العام والخاص يعتمد على مدى إجادتهم للجورجية. إضافة إلى ذلك، فإن القوانين لا تُنشر إلا بالجورجية، مما يجعل من الصعب على الأقليات العرقية أن تكون على بينة تامة من حقوقها (المجموعة الدولية لحقوق الأقليات ٢٠١١ الوارد في هيلي وآخرون ٢٠١٢: ١٤). وعلاوة على ذلك، يتعين تدريس اللغة الجورجية في مدارس الأقليات في البلاد وعددها ٤٠ مدرسة. ونظراً لعدم توفر مدرسين يجيدون اللغتين، فإن ذلك يعني أنه في مناطق: مثل سامتسخي- جافاخيتي لا يتمتع الطلاب فيها بكفاءة لغوية تسمح بالاستخدام والعمل ، لأن اللغة الجورجية لا تُمارس في الحياة اليومية (لومسادزي ٢٠١١ الوارد في هيلي وآخرون ٢٠١٢: ١٤). وتعزز هذه الدراسة النتائج التي تم التوصل إليها في بحوث أخرى (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE 1999: 4) فيما يخص (أ) أهمية التدريب بلغة الأقلية اللغوية عند السعي للحفاظ على ثقافتها والتعبير عنها، وكما أظهرت دراسات أخرى (دي فارين ٢٠١٢: ٣٠) لضمان قدر أكبر من الكفاءة في تعليم الأطفال من خلال تعليمهم بلغتهم الأم، و(ب) تيسير وصول الأقلية اللغوية لفرص العمل عبر التدريب بلغة الفئة المهيمنة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، يشير هيلي وآخرون (٢٠١٢: ١٧) إلى أن الحكومة الجورجية حاولت الحد من انعزال الأرمن في منطقة سامتسخي-جافاخيتي من خلال تحسين فرص حصولهم على التدريب على اللغة الجورجية، وتغيير اشتراطات اختبارات القبول بالجامعات. ويشير الكُتّاب إلى أنه يمكن بذل المزيد من الجهد مثلاً من خلال تعليم اللغة الأرمنية لغير الأرمن، تيسير تكافؤ فرص الحصول على المواد التعليمية بلغات مختلفة بالاستناد إلى المنهج نفسه، توفير المساعدة الاقتصادية لضمان التنمية الثقافية، تحسين المعلومات حول القوانين، وضمان القدرة على الوصول إلى الإعلام في الوقت المناسب للتقارير الإخبارية (هيلي وآخرون ٢٠١٢: ١٨).

٦/٣. حدود المشاركة

إن المشاركة وحدها لا تكفي لضمان المساواة ما لم تكن قائمة على سيطرة المواطن. ففي دراسة الحالة التي أجرتها جونستون عن بوغانفيل، ترى أن مقدار التمكين الذي ينتج عن المشاركة محدود ويجب النظر فيه في سياق ديناميكيات السلطة المهيمنة. غير أن ذلك ربما يستند إلى تعريف محدود للمشاركة، إذ تشير جونستون إلى وصف ويجكاوسكا وكننغهام للمشاركة بأنها "قدرة المرء

على التعبير عن رأيه" (ويجكاوسكا وكننغهام الوارد في جونستون ٢٠١٣: ٦١). ورغم الاختلاف في الرأي، يجب تصور المشاركة بدلاً من ذلك بطريقة متعددة الأبعاد، مثل تلك التي وضعتها آرنشتاين في مقالها الكلاسيكي عام ١٩٦٩، حيث تصف سلم مشاركة المواطنين (انظر الإطار ٣/٣). وتتضمن دراسة حالة بوغانفيل مثالاً لموقف اتخذت فيه المشاركة شكلاً رمزياً بدلاً من شكل العمل الجاد. كما برز بُعد آخر لعملية المشاركة في بعض دراسات الحالة، وهو أن مشاركة بعض الدوائر ستتطلب وقتاً ومساحة كي تتطور بسبب التردد الأولي وعدم التعاطف مع هذه القضايا. فالتردد الأولي من جانب بعض نساء الأقليات العرقية البورمية بشأن المشاركة مع الاتحاد النسائي البورمي هو مثال يدلل على ذلك (انظر الإطار ٢/٣).

الإطار ٣/٣. سلم آرنشتاين لمشاركة المواطنين

ثمة تصنيف لثمانية مستويات للمشاركة قد يساعد في تحليل هذه المسألة المربكة. ولأغراض التوضيح، فقد تم ترتيب الأنواع الثمانية على هيئة سلم، بحيث تمثل كل درجة منها مدى قدرة المواطنين على تحديد شكل المنتج النهائي.

وتشير الدرجتان في أسفل السلم إلى (١) التلاعب و(٢) العلاج. وتصف هاتان الدرجتان مستويين من "عدم المشاركة" التي يحاول البعض إظهارها كبديل عن المشاركة الحقيقية. والهدف الحقيقي ليس تمكين الناس من المشاركة في التخطيط أو تنفيذ البرامج، وإنما تمكين أصحاب السلطة من "تثقيف" أو "معالجة" المشاركين. وتشير الدرجتان ٣ و٤ إلى مستويين من "الرمزية" يسمحان للمعدمين بالإنصات، وبأن يكون لهم صوت: (٣) الإعلام و(٤) التشاور. وحين يعرضهما أصحاب السلطة كأقصى قدر للمشاركة، فقد يتمكن المواطنون بالفعل من أن ينصتوا ويُنصت إليهم. ولكنهم في ظل هذه الظروف يفتقرون إلى القدرة على ضمان أن تلقى وجهات نظرهم آذاناً صاغية من قبل ذوي السلطة. وعندما تقتصر المشاركة على هذين المستويين، فلا توجد متابعة، ولا "قوة"، وبالتالي لا يوجد ضمان على تغيير الوضع الراهن. والدرجة (٥) هي الاسترضاء، وهي مجرد مستوى أعلى من الرمزية، لأن القواعد الأساسية تسمح للمعدمين بتقديم المشورة ولكنها تحتفظ لأصحاب السلطة بالحق المستمر في اتخاذ القرار. أما أعلى السلم، فيضم مستويات لسلطة المواطن وتنطوي على درجة متزايدة من حق اتخاذ القرار. ويمكن للمواطنين الدخول في (٦) الشراكة التي تمكنهم من التفاوض والدخول في مقايضات مع أصحاب السلطة التقليدية. وفي أعلى الدرجات، (٧) السلطة المفوضة و(٨) مراقبة المواطن، حيث يحصل المواطنون المعدمون على أغلبية مقاعد صنع القرار، أو السلطة الإدارية الكاملة.

وكما هو واضح، فإن سلم الثماني درجات ما هو إلا تبسيط للصورة، لكنه يساعد على توضيح الأمر الذي غاب عن الكثيرين – وهو أن هناك تدرجات كبيرة لمشاركة المواطنين. وتتيح معرفة هذه التدرجات تجاوز المبالغات، وفهم تزايد المطالب الملحة الداعية الى مشاركة المعدمين، فضلاً عن سلسلة الاستجابات المربكة من جانب أصحاب السلطة.

من س. ر. أرنشتاين: "سلم مشاركة المواطنين"، مجلة المعهد الأميركي للمخططين، ٤/٣٥ (١٩٦٩) ص: ٢١٦-٢٢٤

وثمة درس آخر جدير بالذكر من الكاميرون، وهو أن مشاركة المواطنين ستكون أيسر إذا سُنت تشريعات مناسبة للحوكمة التشاركية، من خلال الأطر القانونية التي تُسنِد إدارة الحكومة المحلية إلى مسؤولين منتخبين بدلاً من المسؤولين الذين تعينهم الحكومة. وعلاوة على ذلك، فإن فرص مشاركة المواطنين في الحكم المحلي تزداد حين يُدعون إلى القيام بذلك في وجود قنوات واضحة تتيح لهم المساهمة من خلالها (لامبي ودامیني ٢٠١٣: ٣٧١). ورغم أن العمل الإيجابي في الحكم الديمقراطي المحلي قد يكون خطوة هامة نحو تطوير بيئة شاملة، ينبغي أن يوضع في الاعتبار، كما أشارت دي وين (٢٠١٢: ١٤)، أن الشمول وحده لا يؤدي إلى التمكين، ولكن الهدف العام هو تعميم مشاركة الفئات المهمشة.

وأخيراً، فإن هناك جزءاً هاما يتمثل في تمكين ضمان تزويد الفئات المهمشة بكافة المعلومات الضرورية، على أن يتم إيصالها بطرق ذات معنى بالنسبة لها، بحيث تمكنها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أوضاعها. ويتمثل ذلك في تفاوض الشركات مع المجتمعات لاستخراج الموارد الطبيعية من أراضيها. وفي كثير من هذه الحالات، غالباً ما تغرق المجتمعات وسط خضم هائل من المعلومات شديدة التقنية بلغة أخرى غير لغتها الأم، أو قد لا يصل إليها إلا النزر اليسير من المعلومات، أو ربما تحرم كلية من أية معلومات.

٣/٧. استكشاف السمات المتقاطعة للجماعات المهمشة

إن استكشاف السمات المتقاطعة من شأنه تسهيل الوصول إلى الوحدة، وحل النزاعات عند اندلاع الانقسامات على أسس واحدة من السمات. وتُبرِز دراسة حالة الاتحاد النسائي البورمي في ميانمار كيف يمكن لتعزيز هدف مشترك على أساس الهوية المشتركة في بُعد ما (وهو في هذه الحالة، الجنس الاجتماعي) أن ينجح في التغلب على الخلافات المتجذرة بعمق في بُعد آخر (وهو العِرق في هذه الحالة). وتجلت هذه الظاهرة أيضاً في حالة صوماليلاند، حيث تخلت النساء من جماعات عشائرية مختلفة عن ولائهن العشائري من أجل إقامة شراكة تقوم على النوع الاجتماعي، وعلى التزامهن بوضع حد للمنافسات بين العشائر التي كانت سائدة في صوماليلاند على مر السنين. والدرس المستفاد من هذه التحليلات، هو أن تعزيز سمات كالنوع الاجتماعي والخبرات المشتركة على أساس تلك السمة، يمكن أن يجمع بين البشر بطرق تقلل من الخلافات الناشئة عن السمات الأخرى.

وينسجم ذلك مع النتائج التي توصل إليها هيويت (٢٠١١)، وهي أن تبادل القصص وتجاوز الاختلاف في الحركات الاجتماعية يمكن أن يكون فعالاً جداً في تعزيز الشعور المشترك بالنضال وتخفيف حدة الخلافات داخل الحركة، من خلال الاستفادة من الاختلافات المتأصلة في أي مجموعة. وتثبت الإستراتيجيات التي طبقتها النساء في ميانمار وصوماليلاند نجاحهن في التأكيد على النتائج المشتركة، مع الاعتماد على القوة التي أتاحتها لهن مختلف الهويات في تحقيق أهدافهن.

توصيات

١. يتعين أن تستند إستراتيجيات المناصرة على الأدلة البحثية التي تعكس جوانب القصور الناجمة عن التمييز والاستغلال والإقصاء السياسي للفئات المهمشة، وفي المقابل؛ المكاسب الناتجة عن شمولها الحقيقي في صنع القرار السياسي المماثلة لتلك التي وردت في دراسات الحالة قيد الاستعراض.

٢. ينبغي أن تنهض عمليات البحث بإشراك الفئات المهمشة في جمع وتصنيف وتحليل البيانات البحثية، بما في ذلك استخدام بحوث دراسات الحالة بالاعتماد على خبرات الفئات المهمشة ذاتها، والتي تعبر عنها بأسلوبها الخاص، لتشجيع الخطاب داخل المجتمع، وعلى مستوى أوسع بين الفئات المتأثرة وأصحاب العلاقة والمصلحة السياسية للإقدام على تيسير الحلول وإصلاح الشمول.

٣. يتعين أن تعطي أساليب البحث الأولوية لدراسة تعريف الفئات والفئات الفرعية المهمشة لاحتياجاتها ومشكلاتها وحلول هذه المشكلات باعتبارها مصادر المعلومات الأكثر أهمية (وهي الاحتياجات المُستشعَرة والمُعبّر عنها)، مع معلومات إضافية لتجميع هذه المدخلات المستقاة من مصادر أخرى، بما في ذلك تحليلات مقدمي المعلومات الرئيسيين (الاحتياجات المعيارية) والمعلومات التي تعكس تجارب المجتمعات المماثلة (الاحتياجات المقارنة)، وذلك باستخدام مواد من المصادر الثانوية (على سبيل المثال الإحصاءات المقارنة). والأهم من ذلك، ينبغي تصنيف البيانات، عند الاقتضاء، بحسب الخصائص الديموغرافية مثل، الجنس أو العمر أو العِرق أو التقارب الديني، أو المجموعة اللغوية، أو الموقع الجغرافي، أو الميل الجنسي أو الإعاقة على سبيل المثال.

٤. ينبغي أن يقوم دعاة ونشطاء الإصلاح بإجراء تحليل إستراتيجي لتحديد الصورة العامة التي ينبغي أن يظهروا بها خلال المراحل المختلفة من حملتهم، مع تقييم الظروف التي تقتضي الابتعاد عن الأضواء، وتلك التي تقتضي بروزاً أكبر ومزايا وعيوب كل من الخيارين، جنباً إلى جنب مع تقييم الظروف التي تستلزم الاستعانة بأطراف ثالثة، لإعطاء قوة دافعة لتطورات الإصلاح.

٥. ومن الضروري أن ينظر دعاة الإصلاح في أهمية التوقيت في حملات إصلاح الإقصاء، وينبغي عليهم خلال تحليلاتهم الظرفية والتخطيط الإستراتيجي تقييم التطورات الأخرى التي تؤدي إلى تغييرات في المواقف والسلوكيات التي تتم، أو تكاد أن تتم داخل الهياكل السياسية والاجتماعية، وإلى أي مدى سيشجع ذلك أو يثبط إستراتيجيات الإصلاح الخاصة بهم.

٦. يجب إيلاء العناية والاهتمام باستخدام اللغة في مساعي الإصلاح، مع تقييم المزايا والعيوب والظروف التي يتم بموجبها استخدام لغة الفئة المهيمنة، مقابل لغة الفئة المهمشة في الخطاب والحالات التي يساعد فيها استخدام لغة محايدة في تسهيل الوصول إلى نتائج مثمرة في المفاوضات بين الفئتين المهيمنة والمهمشة. وينبغي أن يسبق ذلك إجراء تقييم لمدى الدور الرئيس الذي لعبته لغة الفئة المهيمنة في الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأثر ذلك على الفئات المهمشة.

٧. يتعين على الدول التي تعتزم الشروع في عمليات التجنيس اللغوي، أن تكون على بيّنة من تأثير ذلك على الفئات الناطقة بلغات بعينها، المرجح أن تُستبعد من المشاركة في صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن ضرورة الحفاظ على لغات الأقليات أو على الأقل تلك اللغات التي تشكل جسراً لغوياً. فتعزيز التنوع اللغوي، دائماً يمثّل الخيار الأفضل.

٨. ينبغي على الإصلاحيين الذي يستطلعون الخلافات البينية والمشتركة فيما بين الفئات المهمشة، أو بين الفئة المهمشة والفئة المهيمنة، دراسة أثر السمات المشتركة والقصص التي يُرجح أن يتبادلها الناس بسبب تلك السمات وقدرتها على توحيد صفوف الناس، حتى في ظل التوترات الناجمة عن الخصائص الأخرى (على سبيل المثال، سمات الدين أو العرق أو العجز أو اللغة أو الميل الجنسي أو غير ذلك).

الباب ٤

القضايا الرئيسية في الحكم العرفي

الباب ٤

١/٤. موائمة حقوق الإنسان مع القيم العرفية

إن النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية في ظل الحكم العرفي، يجب أن يتماشى مع القيم العرفية التي تقوم عليها المعايير التقليدية. كما أن التقاليد الثقافية تشكل مفهوماً، غالباً ما يُساء استخدامه من قبل الفئات المهيمنة عند تفسيرها للتهميش. ومع ذلك، وحتى بين التقاليد الثقافية الأكثر جموداً، هناك طرق لإيجاد قيم تاريخية، بل وحالية، تتماشى مع المساواة بين الجنسين والميل الجنسي، وغير ذلك من مبادئ المساواة في حقوق الإنسان الأخرى التي يتبناها الإصلاحيون. وكما أوضح تقرير مؤتمر أوسلو الدولي بشأن حقوق الإنسان والميول الجنسية والهوية الجنسية الذي عُقد في أبريل/نيسان ٢٠١٣ (وزارة الشؤون الخارجية النرويجية ٢٠١٣: ٨)، فإنه كثيراً ما تلجأ الفئات المهيمنة في العديد من دول جُزر آسيا والمحيط الهادي إلى الثقافة أو الدين أو التقاليد لتبرير المخالفات المتعلقة بالمثليين أو التأكيد على وجهة نظر متجانسة "للقيم الآسيوية"، وتتجاهل التقاليد الشمولية في الثقافات والمجتمعات الأصلية والعديد من المجتمعات المتنوعة في آسيا والمحيط الهادي التي تشتمل قيمها على التعددية والشمول. ومن واقع دراسات الحالات التي تم استعراضها، هناك عدة نقاط رئيسية تنشأ بشأن الحكم العرفي والتغيير، من بينها مسألة عدم وجود ثقافة ثابتة ومتآلفة ومتجانسة، إذ تبدو جميع الثقافات بلا استثناء قوى شمولية. إنّ تحول الثقافات، مع مرور الوقت، يعني ضمنياً أن الضغوط الإقصائية قد تكون جديدة نسبياً، وبالتالي يمكن تقليصها، فضلاً عن حقيقة أن المصالح التعويضية قد تظهر خلال تطور ثقافة ما، أو ثقافات فرعية في داخلها. ومن الأمثلة الواضحة جداً على ذلك، ما أدت إليه المعرفة حول فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) من تحول المجتمعات من ختان الإناث إلى الطقوس الرمزية غير الضارة للفتيات.

وتشير دراستا حالة إلى تقاليد الشمول لمرحلة ما قبل الاستعمار في آسيا، التي حل محلها الصراع العسكري في مرحلة ما بعد الاستعمار والمؤسسات الأبوية والرجولية كالكنيسة الكاثوليكية. ويرد المثال الأول من دراسة هنري عن نساء كارين، حيث أشار إلى الروايات الشفوية التي تحكي عن نساء ذوات شأن بارز وقوة، عُرفن باسم كاو كساو مو Kaw K'Saw Mu، كنَّ حتى الثلاثينيات يُعترف بهن كزعيمات روحانيات وثنيات، وصاحبات معارف وسلطة حول استخدام الأراضي والممارسات

التقليدية (هنري ٢٠١٣: ٢٧٣). إضافة إلى ذلك، فقد أشار علماء الأجناس (الأنثروبولوجي) إلى أدوار نساء كارين الهامة في تنظيم الطقوس الاجتماعية وحقوق الأراضي والزراعة المتنقلة (مارشال ١٩٢٢ وشنايدر عام ١٩٦١، الواردين في هنري ٢٠١٣: ٢٧٣).

والمثال الثاني، يسوقه لنا كيوكو (٢٠١٢: ٣) الذي يرى أن عدم الالتزام بالمعايير التقليدية للنوع الاجتماعي في الفلبين لم يكن يُنظر إليه دائماً باعتباره سلبياً. وقبل وصول الإسبان وانتشار الكاثوليكية لاحقاً، لم يكن سكان الأرخبيل الذين يتبعون معايير مغايرة تتعلق بالجنس أو النوع الاجتماعي، يتعرضون لا للإدانة ولا للتمييز. ويضيف كيوكو، أنه على عكس الاتجاه الكاثوليكي اللاحق الذي حط من قيمة المرأة واعتبرها غير جديرة بالكهنوت، تشير السجلات التاريخية إلى أن النساء كن يتوسطن لتواصل البشر مع العالم الروحي. وكان يُطلب من الرجال الطامحين إلى الكهنوتية الشامانية (shamans) أو الزعامة الدينية أن يحاكوا النساء في المظهر والسلوكيات (بروير ١٩٩٩ الوارد في كيوكو ٢٠١٢: ٣). وتكشف الروايات التاريخية أيضاً أنه خلال عصر ما قبل الاستعمار، كان ارتداء ملابس الجنس الآخر وثنائية الجنس بين بعض الرجال من الأمور المقبولة باعتبارها جوانب تقليدية للممارسات الروحانية، كما كان الرجال من مرتدي ملابس النساء في عصر ما قبل الاستعمار وثنائيو الجنس هم سلائف البكلا bakla أو البايوت bayot حالياً، وهما لفظتان باللغة الفلبينية تشيران إلى الرجال ثنائيي الجنس. ومع ذلك، أدى فرض المستعمرين للقيم الدينية والثقافية الغربية إلى تدهور التلاقي بين الجنسين، وقهر النساء، وصبغ الثقافة الفلبينية بالذكورية (غارسيا: ١٢٩ الوارد في كيوكو ٢٠١٢: ٣).

وتوفر هذه الأمثلة نظرة ثاقبة، توضح كيف أن الممارسات التقليدية والقيم التي تقوم عليها يمكن أن تشمل الفئات المهمشة وتحترم هوياتها، وذلك خلافاً للاعتقاد السائد. ومع ذلك، فإنه في الحالات التي يتسبب فيها الحكم العرفي أو الممارسات التقليدية أو صور الحكم المتعارف عليها في إقصاء الفئات المهمشة من صنع القرار، يقدم عدد من دراسات الحالة الدليل على أهمية التفاهم والاستفادة من القيم الثقافية التي تستند إليها السلوكيات الاجتماعية التي تحرك الإقصاء السياسي، ومواءمة هذه القيم الثقافية لتتوافق مع الدفاع عن حقوق الإنسان. وتسلط جونستون (٢٠١٣) الضوء على هذه الإستراتيجية في سردها للطريقة التي تغلبت بها النساء على الإقصاء ولعبن دوراً حاسماً في الوساطة في نزاعات بوغانفيل المحلية، في حين توضح دراسة هيمان في جنوب أفريقيا كيف جرى استغلال المرونة المتأصلة في الحكم العرفي لإيجاد حلول خلاقة للتعارض بين المبادئ الوطنية للمساواة بين الجنسين المنصوص عليها في دستور البلاد، ومبادئ الميراث في المجالس العرفية المبنية على إعطاء حقوق الميراث للأبناء البكر. وفي وصفه لهذا التطور، يشير هيمان إلى تقبُّل الحكم العرفي للتغيير عندما يستند هذا التغيير إلى القيم التقليدية، مع أنه أمر غير معترف به بصورة ملائمة. ويدعم دائانا (٢٠١٢: ٣١) أهمية فهم القيم الثقافية الكامنة في الحكم العرفي، من خلال الاستنتاج أن بناء الجسور بين البروتوكولات العرفية من جهة والقانون

العرفي من جهة أخرى في غانا، لا سيما حين تكون العادات طويلة الأمد، يتطلب فهماً عميقاً للبروتوكولات العرفية والفولكلور المحلي وسبل تكييفها للتصالح مع مبادئ حقوق الإنسان (انظر الإطار ١/٤). وأما الاعتماد على سلطات الدولة التشريعية والقضائية والقسرية فحسب، فإنه حسبما يرى، لن يجدي نفعاً.

الإطار ٤ / ١. دور الزعيم في غانا

تمثل الزعامة في غانا حلقة وصل بين الأعضاء الموتى والأحياء في المملكة. وغالباً ما يُغفل هذا الجانب الروحي لزعامة القبائل. فالزعيم الذي يجلس مع مَن يفوقونه في المكانة لا يمثل الأحياء فحسب، ولكن الموتى أيضاً، الذين تُذكر أسماؤهم أحياناً أثناء طقوس إراقة الخمر. وذلك سبب وجيه لكون الزعماء رقباء على تقاليدنا، وهكذا ينبغي أن يكونوا. وفي كل ما يفعلونه، لا ينسى الزعماء أبداً الأجداد من جهة، ولا الأحفاد الأحياء من جهة أخرى. وأيّاً كان ما يجب القيام به، فلا بد وأن يظل الزعيم ملماً ليس فقط بما هو كائن حالياً، وإنما أيضاً بما كان وانقضى.

وفي غانا حالياً، بوصفها دولة حديثة، يشكل الزعيم التقليدي حلقة وصل مهمة بين رعاياه من جهة، والحكومة المركزية من جهة أخرى. ونظام الزعامة في غانا مؤسسة موسعة، وتكاد تكون كل قرية صغيرة أو نجع (مكان يحطّ فيه القوم رحلّهم لوجود الماء والعشب) له زعيمه الخاص. وبالتالي، تستطيع مؤسسة الزعامة أن تلعب دوراً حيوياً عندما يتعلق الأمر بشرح وتوصيل السياسات الحكومية للسكان المحليين، خاصة لمن هم مقيمون في الأرياف. وذلك أمر بالغ الأهمية، نظراً إلى عدم وجود شرطة أو جيش في العديد من المناطق الريفية في غانا. وبدلاً من ذلك، وفي ظل هذه الظروف، يتولى الزعماء مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام.

من هـ .س. دائانا، "شمول النساء الزعيمات أو الحكام التقليديين من الإناث في إدارة شؤون الزعامة أو الحكم التقليدي في غانا"، (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢) ص ٥-٦

وهذا النهج، وفقاً لسيلوكو، يشكل أيضاً أساس الحل الأرجح على المدى الطويل للصراع في مرحلة ما بعد عام ١٩٩٩، والتوترات المستمرة في جزر سليمان على حيازة الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية. وقد تضافرت الضغوط الخارجية لاستغلال موارد الغابات الطبيعية بالجزر مع سوء الإدارة، مما أطال مدة تلك التوترات. وفي سياق الأراضي، فإنها تعتبر في ميلانيزيا مصدراً للرزق الروحي والمادي وأحد المحددات الرئيسية لهوية المجموعة، ومن ثم فإن أية محاولة للإذعان للضغوط الرامية إلى إدخال نظام الخصخصة على نطاق واسع وتمليك الأراضي للأفراد من شأنه أن يؤدي، على الأرجح، إلى عواقب اجتماعية وخيمة وتمايز اجتماعي واقتصادي حاد، وفي نهاية المطاف، ظهور فئة من الفلاحين المعدمين (ألين عام ٢٠٠٨ في سيلوكو ٢٠١٢: ٣٤). ويعتمد استقرار وهدوء مستقبل جزر سليمان، إلى حد كبير، على التوفيق بين الحيازة العرفية البرية والبحرية وحقوق سكان جزر سليمان في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي شكلها سكان جزر سليمان أنفسهم، استناداً إلى القيم التقليدية المرتبطة بحيازة الأراضي التي تمكّن من الرقابة الجماعية

على استخدام الأراضي (سيلوكو ٢٠١٢: ٣). ومن بين المبادرات الأخيرة التي أصبحت ممارسات جيدة في مجال استخراج الموارد الطبيعية، هي وضع بروتوكولات مجتمعية، حيث يبادر المجتمع بأسره بالاتفاق على ما يلائمه من قيم واحتياجات ومتطلبات دنيا في سياق ما يسمى بمبادرات تنمية الموارد الطبيعية. وإذا تم الانتهاء من العملية في وقت مبكر، بما فيه الكفاية، سيشكل ذلك معياراً قبل دخول ممثلي الشركات المفاوضات ومحاولة ممارسة نفوذهم، دون الإشارة إلى أي اتفاق على نطاق المجتمع (العدالة الطبيعية، ٢٠١٢).

٢/٤. التفاوض بشأن الإصلاحات

حيثما أمكن، ينبغي التفاوض على الإصلاحات مع هياكل الحكم العرفي. وأغلب مساعي الإصلاح الوطنية والإقليمية والمحلية التي تغفل التفاوض مع قوانين الحكم العرفي القائمة أو تكييف السياسات والأطر لشمول هذه القوانين والعمليات، ستظل تسفر عن التمييز والإقصاء ضد الفئات المهمشة من قبل الهياكل الاجتماعية القبلية القوية. وتظل الفئات المهمشة، وخاصة النساء، تعاني من الآثار السلبية للنظم القانونية المزدوجة، التي تعمل في البلدان التي يُعترف فيها بالنظامين، دون أن يعترف القانون العرفي بالتقدم المحرز في القانون المدني. وهذا من شأنه أن يضع تلك الفئات المهمشة في وضع غير مؤات، على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويمثل إشكالية خاصة بالنسبة للنساء اللاتي يعانين من الإعاقة والنساء المثليات.

وغالباً ما يعكس القانون العرفي المقنن عادات الفئة العرقية المهيمنة، فينتزع الحقوق العرفية من المرأة التي تنتمي إلى الأقليات أو يحرمها من الحقوق التي منحها لها القانون العام. وتقدم دراسات الحالات عن بوغانفيل وجنوب أفريقيا وصوماليلاند نظرة ثاقبة عن كيفية إدراج حقوق الإنسان في أنظمة الحكم العرفي، كما تضرب حالة جنوب أفريقيا مثالاً ممتازاً يوضح كيف يمكن للتفسيرات القضائية للقوانين المستندة إلى دستور شامل للبلاد، جنباً إلى جنب مع التطبيقات الإبداعية للقوانين العرفية المرنة، أن تضمن اتفاق النظم العرفية مع القانون الوطني في حماية حقوق المرأة. ويكرس دستور جنوب أفريقيا شرعة الحقوق التدريجية، ويعزز المساواة بين الجنسين ويطمح إلى أن يكون أداة للتحول، ومن ثم فهو موضع إجلال وتقدير من مواطني جنوب أفريقيا. وعلى غرار الدساتير الأفريقية الأخرى، فهو يعترف بالقانون العرفي فضلاً عن مؤسسة القيادة التقليدية. والعديد من الدساتير الأفريقية – وفي الواقع، معظم دساتير ما بعد الصراع التي تعود إلى التسعينيات– تُخضِع تطبيق القانون العرفي للدستور. وكما لاحظ هيمان، يبدو أن ذلك، على الأقل، هو الدرس المستفاد.

توصيات

١. يتعين على أصحاب العلاقة والشأن الساعين إلى إصلاح ممارسات الحكم العرفي أو التقليدي التي تعمل على إقصاء الفئات المهمشة على أساس دعاوى الثقافة أو الدين أو التقاليد، أن يعملوا على دراسة الروايات التاريخية للمواقف والسلوكيات والممارسات تجاه الفئات المهمشة، للتحقق من مدى تعرض هذه الفئات دائماً للتهميش في الماضي، وما إذا كانت هناك في وقتٍ من الأوقات ممارسات أكثر شمولاً، وأن التهميش ليس سوى ظاهرة أكثر حداثة ترتبط، على سبيل المثال، بالمؤثرات الخارجية الاستعمارية، أو غيرها.

٢. ينبغي على مساعي الإصلاح الوطني والإقليمي والمحلي التفاوض مع السياسات والأطر وملاءمتها، لدمج القوانين وعمليات الحكم العرفي القائمة والتوفيق بينها، بصورة خاصة، والتنبّه إلى أنه في الحالات التي يترتب فيها على الحكم العرفي أو الممارسات التقليدية أو الحكم التقليدي إقصاء الفئات المهمشة من خلال صنع القرار، فلا بد والحالة هذه من فحص القيم الثقافية التي تقوم عليها الممارسات والسلوكيات التقليدية لتبيان صلاتها بحقوق الإنسان التي غالباً ما تنتج عنها، مع ضرورة إبرازها وتقديمها لتسهيل الخطاب المحلي والدعم من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي الشامل.

الباب ٥

دروس لأصحاب العلاقة
والشأن في المساعدة
والتعاون الديمقراطي

الباب ٥

١/٥. تمثيل الجماعات المهمشة في المؤسسات السياسية

غالباً ما يحصل تراجع في تمثيل الفئات المهمشة في المؤسسات السياسية. وتشير العديد من الحالات، بما في ذلك دراسة حالة كمبوديا التي أجراها غوليفر (٢٠١٢)، إلى سطحية أو نقص تمثيل المرأة في المؤسسات العرفية أو الديمقراطية القائمة، حيث تُكلف النساء في كثير من الأحيان بالمسؤوليات التي تتناسب فقط مع أدوارها التقليدية النمطية. وفي المقابل، تمثل النساء ٣٠ في المئة من أعضاء البرلمان (النواب) في تيمور الشرقية، وهو أعلى تمثيل برلماني للمرأة على مستوى جميع البلدان الآسيوية. ولكن، كما أشار ويغلزورث (٢٠١٢: ٨)، أفادت الممثلات النيابيات في برلمان تيمور الشرقية أن الترويج لأهداف نسائية يتطلب قدراً كبيراً من الشجاعة في مواجهة اعتقاد الرجال والنساء معاً، أن المرأة في الأحزاب السياسية ينبغي أن تكون مسؤولة عن إعداد الطعام في اجتماعات الحزب (انظر الإطار ١/٥).

الإطار ٥ / ١. شمول النساء بصنع القرار في تيمور الشرقية

كثيراً ما توصف النساء البرلمانيات بكونهن "نشيطات" أو غير نشيطات. وقد وصفت إحدى عضوات البرلمان لفظة "نشيطة" بأن معناها هو امتلاك الشجاعة على التحدث علناً والدخول في نقاشات، ولكن في تقديرها أن ثمة ٢٠ في المئة فقط من الممثلات البرلمانيات وفي مجالس سوكو [المحلية] يُعتبرن "نشيطات"، (مقابلة مع الجبهة الثورية لتيمور الشرقية: فريتيلين بتاريخ ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١). ولعل ذلك هو انعكاس للتقاليد في تيمور الشرقية، حيث تُحترم المرأة لكونها هادئة ولالتزامها بيتها. ولكن كون المرأة نشيطة يستلزم تركها لبيئتها التي تشعر فيها بالارتياح، أو على الأقل خروجها عما هو متوقع منها في العادة. وبالتالي، فإنه يُنظر إلى النساء العضوات بمجلس البرلمان في بعض الأحيان بأنهن يفتقرن إلى الكفاءة وسلطة اتخاذ القرارات، ولا يتجاوزن حدود التمثيل الرمزي (ناينر ٢٠١١). وترى العديد من النساء البرلمانيات أن المسألة باتت أقل حدة حالياً عما كانت عليه قبل عدة سنوات، في إشارة إلى زيادة الثقة والتدخلات الواضحة الآن بين صفوف البرلمانيات من النساء، وخاصة خلال فترتهن الثانية في البرلمان.

وضربت إحدى البرلمانيات مثالاً على ذلك قائلة إنها كانت هادئة في البداية، ولكن حين بدأت تفهم القضايا وعملية النقاش تمكنت من المشاركة بنشاط (مقابلة بتاريخ ٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ بشأن المؤتمر الوطني لإعادة إعمار تيمور CNRT). وتفيد التقارير، أنه عندما تتحدث المرأة في البرلمان يضحك الرجال أحيانا ويتهكمون عليها (مقابلة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتاريخ ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١).

من: أ. ويغلزورث، دراسة حالة عن النساء في صنع القرار، تيمور الشرقية (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢)، غير منشورة، ص ٨-٩.

ويتوافق ذلك مع استبيان أجراه الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) عام ٢٠٠٨، أفاد فيه أكثر من نصف برلمانيات تيمور الشرقية ممن شملهن الاستبيان أنهن يواجهن صعوبات في تحقيق التوازن بين الالتزامات العائلية والسياسية، باعتبارها عوائق تحول دون تقلدهن مناصب قيادية (الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٠٨: ٧٦). ووفقاً للاستبيان، في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨ شغلت النساء ٢٨ منصباً فقط من ٢٦٢ منصباً قيادياً برلمانياً، أي ما يمثل ١٠,٧ في المئة من جميع المناصب الرئاسية في البرلمانات والمجالس الوطنية في جميع أنحاء العالم (الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٠٨: ٧٦).

وعلى الرغم من ذلك، أشارت الدراسة الكمبودية إلى استخدام النساء لتهميشهن داخل المجالس الحكومية المحلية كوسيلة لتمكين أنفسهن من خلال التأكيد على الأدوار المخصصة لهن والمستندة إلى النوع الاجتماعي كأدوار لا يتمتع الرجال بالمهارة الكافية للقيام بها، ومن ثم استخدام هذه الادوار كمنبر يمكنهن من خلاله بناء المعرفة والسلطة السياسية، وبناءا على ذلك التفرع إلى مجالات أخرى. ومع ذلك، وبالرغم من أن هذه الإستراتيجية قد تساعد النساء في البيئة السياسية المتأثرة بالنوع الاجتماعي، إلا أنها تؤيد المسألة التي أثارتها دي وين (٢٠١٢: ١٤) وهي أن الشمول أو الشمول الجزئي، كما هو في مثال كمبوديا أعلاه، قد لا يؤدي بالضرورة إلى تمكين الجميع، وأن الهدف العام لنظام الحكم الشامل ينبغي أن يكون تعميم منظور النوع الاجتماعي وتعزيز المشاركة الحقيقية للفئات المهمشة بالمعنى الذي تصفه آرنشتاين (١٩٦٩: ٢٢٣) باعتباره من ضروب المراقبة من جانب المواطن.

وتدعم هذا الاستنتاج دراسات الحالة التي أجرتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والتي تعكس نضال الأشخاص ذوي الإعاقة في أوغندا، حيث كان التمثيل منخفض الجودة بالرغم من نظام الحصص (الكوتا) الذي ييسّر تمثيل المعاقين من الرجال والنساء على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم والحكم المحلي، نظراً لتخاذل بعض الممثلين عن النضال بنشاط من أجل المعاقين وانشغالهم في "تحقيق المصالح الذاتية"، مما حمل المعاقين على الشعور بالخيانة (موسيوكا ٢٠١٢: ١٧). ويشير موسيوكا، إلى أنه رغم افتخار أوغندا بإجمالي ٥٠,٠٠٠ عضو في مجالس الحكم المحلي يمثلون الأشخاص ذوي الإعاقة عبر ٥٦ مقاطعة، إلا أن الكثير من ذوي الإعاقة

يعانون من رداءة ما يتلقون من تعليم، فضلاً عن أنهم "غير مستعدين ويفتقرون إلى الثقة الكافية للتنافس مع أعضاء المجالس غير المعاقين" (٢٠١٢: ١٧). ويشير الكاتب كذلك إلى أنه في ظل تاريخ من الأعمال الخيرية والصدقات، يتوقع الكثير من المعاقين الصدقات من أعضاء مجالسهم، مما حمل الكثير من أعضاء المجالس على "التواري عن أهالي دوائرهم الانتخابية خجلاً" – وهو يبرز ضرورة تدريب الممثلين السياسيين، وخاصة أولئك الذين يستعدون لدخول المحافل التمثيلية لأول مرة. ويضاف إلى ذلك، التحدي بالغ الخطورة المتمثل في العنف والترهيب الذي يستهدف النساء الساعيات إلى العمل في سلك البرلمان، وهي مشكلة تواجه المرأة في أفغانستان، بمن فيهن الوزيرات في الحكومة الساعيات إلى إدخال الاصلاحات في النوع الاجتماعي و/أو الإصلاحات الأخرى، وكذلك في البلدان الأخرى، مثل ميانمار وتيمور الشرقية، المستعرضة خلال هذا المنشور.

ويتناول القسم ٣/٥ القضية الأوسع، وهي تنمية القدرات للأشخاص الجدد على المحافل التمثيلية بمزيد من التفصيل.

٢/٥. إجراءات العمل الإيجابي

يمكن لإجراءات العمل الإيجابية التي تحدد نسبة ممثلي الفئة المهمشة في أنظمة الحكم في ظل ظروف معينة، أن تكون فعالة في التغلب على الإقصاء السياسي. كما أن أنظمة الحصص والمقاعد المحجوزة، حين تتوافق مع النظام الانتخابي، كثيراً ما تؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد النساء وأفراد الفئات المهمشة الأخرى الذين انتُخبوا لشغل المناصب. وهناك من الأدلة ما يشير إلى اعتماد مدى تمكن الفئات المهمشة من الدخول إلى البرلمانات على كل من النظام الانتخابي المتبع، ومدى استيعاب القوانين الدستورية والانتخابية وقوانين الأحزاب السياسية للفئات المهمشة أو الأقليات (بالدوين وآخرون ٢٠٠٧: ١٣-٤). تشير الأدلة التي ترد في بحوث كل من بالدوين وتشابمان وغراي، إلى أن المقاعد المحجوزة يمكن أن تسهل تمثيل الأقليات في البرلمانات الوطنية، كما أنها تدلل على حسن النية من جانب الدولة، ومن ثم، يمكن أن تكون مهمة في خلق بيئة شمولية حيث يمكن للأقليات العرقية والدينية الشعور بأنها جزء من الأمة، مما يقلل من احتمال النزعات الانفصالية بينها. ومع ذلك، وتجنباً لردود فعل الفئة المهيمنة، يوصي الكُتّاب أن تقدِّم الدول أيضاً تفسيرات واضحة لضرورة مثل هذه الإجراءات، وكيف أنها يمكن أن تعود بالنفع على الدولة ككل. والأهم من ذلك هو ضرورة التصدي للأسباب الفعلية لغياب تمثيل المهمشين في البرلمان، بما في ذلك تجاربهم مع التمييز المنهجي، وينبغي عدم استخدام المقاعد المخصصة كذريعة لإخفاء وتجاهل المشاكل الكامنة (بالدوين وآخرون ٢٠٠٧: ١٣-٤).

كما يمكن لنظم انتخابية معينة، في ظل الظروف الصحيحة، أن تعزز تمثيل الأقليات في المجالس التشريعية والحكومات، وتحسن من فرص منع الانتكاس والعودة إلى الحرب في سيناريوهات ما بعد

الصراع، في ضوء أدلة تشير إلى أن نظم التمثيل النسبي بالقوائم هي أكثر نجاحاً من نظم الأغلبية في تعزيز تمثيل الأقلية، على الرغم من أن الفوائد التي تمتاز بها بعض النظم على غيرها دائماً ما ترتبط بالسياق (بالدوين وآخرون ٢٠٠٧: ١٤). ويتفق نوريس وكروك على أن نظم التمثيل النسبي، وتحديداً تلك التي تعتمد على بطاقات القوائم الحزبية ذات التوازن بين الجنسين، قد زادت من تمثيل المرأة في الغرفة الأولى للبرلمان بسرعة أكبر من نظم الأغلبية (نوريس وكروك ٢٠١١: ٥٤).

ومع ذلك، وكما أُشير في أماكن أخرى، فإن الشمول في الأنظمة البرلمانية لا يُترجم بالضرورة إلى تمثيل فعال وتمكين للفئات المهمشة. وتتناول اثنتان من دراسات الحالات المشار إليها في هذا المنشور مسألة فعالية التدابير الإيجابية للإجراءات الانتخابية. وتؤيد دراسة حالة الكاميرون ممارسة حجز المقاعد لتعزيز مشاركة المرأة على المستوى التنفيذي في جمعيات تنمية مناطق الإيواء (QDAs)، في حين تصف دراسة حالة جنوب أفريقيا كيف تقلص نظام حصص المقاعد (الكوتا) في هيكل الحكم العرفي في جنوب أفريقيا بشدة. وتعمل دراسة ثالثة (ستغتر ٢٠١٢)، والتي أجرت تقييم أثر الحصص على مستوى الحكم المحلي في أفغانستان، على إثارة تساؤلات هامة أيضاً حول شرعية نظم الحصص، وجودة نتائج مشاركتها (انظر الإطار ٢/٥).

الإطار ٢/٥. أنظمة الحصص (الكوتا) على مستوى الحكم المحلي في أفغانستان

...على الرغم من التزام الحكومة الأفغانية بالاتفاقيات الدولية، ودعمها لتنفيذ برنامج التضامن الوطني (وهو برنامج قائم على تكافؤ فرص انتخاب المرأة والرجل في مجالس تنمية المجتمع والمشاركة في قرارات المجلس بشأن مشاريع تنمية المجتمعات المحلية)...فإن هياكل السلطة القائمة على النوع الاجتماعي تبدو وكأنها قد أحكمت سيطرتها على هذه العمليات...حيث...يختار أصحاب السلطة التقليدية من الذكور الممثلات من النساء المواليات لهم عند استيفاء الحصص، مما يقوض أنظمة الحصص التي تهدف إلى تحسين مشاركة المرأة...ويثير أسئلة هامة حول مدى فعالية نظام الحصص من حيث جودة مشاركة المرأة.

من ي. ستيغتر شمول النساء في هياكل الحكومات المحلية: دروس من برنامج التضامن الوطني (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢) غير منشور

علاوة على ذلك، فبعد الانتخاب في الهيئات الحكومية المحلية، ذكرت عضوات المجالس في جنوب أفريقيا (هيمان ٢٠١٣: ١٣٨) وكمبوديا (غوليفر ٢٠١٣: ٣٠٦) أن أصواتهن لا تُسمع داخل المجلس الذي يهيمن عليه الذكور، مما يعكس الظاهرة المشار إليها في القسم ١/٥، حيث تعرض ذوو الإعاقة المنتخبون في المؤسسات السياسية في أوغندا للتهميش في مثل هذه المحافل من قبل السياسيين غير المعاقين (موسيوكا ٢٠١٢: ١٧). ومن مظاهر تكيّف أصحاب السلطة الراسخين مع فرض ترتيبات التدابير الإيجابية، التي تهدف إلى شمول الفئات المستبعدة سابقاً من عملية صنع القرار، هي

إخلاء أصحاب السلطة لمحافل صنع القرار، والشروع في إقامة عمليات موازية وغير رسمية خاصة بهم لصنع القرار (انظر الإطار ٢/٥).

وفي المقابل، فإن ثمة دراسة أخرى تناولت انتخاب أول مهاجرة في كوريا الجنوبية –في سياق نظام حصص المرأة على المستوى الوطني ومستوى الحكم المحلي– تؤيد فعالية نظام الحصص، وأهمية تدريب المرشحين على الحقوق السياسية والمشاركة (كيم ٢٠١٢: ١٠).

ويمكن استخلاص نتيجتين من هذه الدراسات. أولاً، أن مشروعية العملية التي تنظم كيفية اختيار المرشحات النساء والمرشحين من الفئات المهمشة الأخرى المتقدمين للحصول على مقاعد محجوزة أو حصص لهو أمر بالغ الأهمية. ثانياً، من المرجح أن يحتاج النواب المنتخبون، لا سيما المنتخبين حديثاً ممن يفتقرون إلى التعليم الرسمي، إلى تدابير التدريب وبناء الثقة للمنافسة في معترك الجدل السياسي والمفاوضات (موسيوكا ٢٠١٢؛ سايابي ٢٠١٢؛ كيم ٢٠١٢؛ غوليفر ٢٠١٣). وفي العديد من البلدان، أقامت النساء داخل البرلمانات تكتلاتهن أو شبكاتهن الخاصة للحصول على الدعم المتبادل فأثمرت عن نتائج مختلطة.

وفي دراسة حالة الكاميرون، كانت المقاعد، سواء المحجوزة أو غير المحجوزة في هيئات صنع القرار المحلية، مفتوحة أمام أي مرشح مجتمعي مستعد للترشح، وخضعت الانتخابات للرقابة من قبل هيئات انتخابية مستقلة وفقاً للوائح واضحة ومفهومة، وجرت هذه العمليات بمنأى عن التدخل السياسي. وفي المقابل، تصف دراسة حالة كل من جنوب أفريقيا وأفغانستان كيف أن أصحاب السلطة التقليدية من الذكور كانوا يختارون النساء الموالية لهم لاستيفاء الحصص، مما تسبب في تقويض نظام صُمم في الأساس لتحسين مشاركة المرأة. وتتوافق هذه الاستنتاجات مع نتائج البحوث التي أجرتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول نظام الحصص (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٣)، والتي تكشف عن أنه رغم سير مثل هذه الأنظمة في الاتجاه الصحيح على درب تحقيق التوازن بين تمثيل الإناث والذكور في المحافل المنتخبة، فإن الجهات المتحكمة كالأحزاب السياسية وأصحاب القوة التقليدية من الذكور، إلى جانب العقبات المالية، غالباً ما تحول دون دخول المرأة وغيرها من الفئات المهمشة إلى عالم السياسة.

٣/٥. تطوير المهارات القيادية

إن استثمار الوقت والموارد في تدابير بناء الثقة عن طريق التدريب على القيادة، والذي غالباً ما يقترن بالتدريب على محو الأمية والفرص المدرّة للدخل، ثبُت أنه محوري في حملات الشمول الناجحة. وقد بدا ذلك فعالاً بشكل خاص في ميانمار، حيث استخدم الاتحاد النسائي البورمي (BWU) التوجيه المستمر من قبل أعضاء المجموعة الأكثر الخبرة في العمل مع الأعضاء الأصغر سناً لأغراض التمثيل الخارجي، في ظل هيكل إداري يتم فيه تقلد الوظائف بالتناوب، مما يتيح

فرصاً للأعضاء الأقل خبرة لتقلد مناصب إدارية. وكانت برامج التدريب السياسي للشابات حاسمة في تطوير ناشطات سياسيات نابغات يتمتعن بالدهاء والثقة في أنفسهن كقدوة للأجيال الأصغر سناً.

كما توالت نجاحات مماثلة على منظمة نساء كارين (KWO)، حيث اعتمد تنظيمها المجتمعي على التثقيف السياسي للناشطات وعملية تدريب المدربين. وفي حين استغرق هذا النهج وقتاً كي يسفر عن نتائج، فقد تجلت الآثار الإيجابية في نمو متسارع في قاعدة دعم المنظمة، فضلاً عن تغيير سياسي مستدام لأجيال نسائية متعاقبة. كذلك فإن خريجات معهد قيادات الشابات التابع لمنظمة نساء كارين الراغبات في مواصلة العمل داخل المنظمات المجتمعية الأخرى تحت مظلة كارين، التحقن ببرنامج قادة المستقبل الأكثر تقدماً والذي يستمر لمدة عشرة أشهر، مما يعكس استثماراً لا بأس به من جانب منظمة نساء كارين في هذه الإستراتيجية (انظر الإطار ٣/٥).

وتحمل الأدلة البحثية المستقاة من أوغندا المزيد من التأييد لأهمية التدريب والتوجيه على تطوير القيادة والمهارات لإصلاح الشمول، وعلى وجه التحديد، التحديات التي تواجه المعاقين في الوصول إلى تمثيل سياسي فعال. وكما ذُكر سابقاً، يتمثل أحد جوانب القصور العديدة في قطاع الإعاقة الأوغندي – وهو جانب يتضح أيضاً بين الفئات المهمشة الأخرى المشار إليها في مختلف أنحاء هذا المنشور، في أن النواب المنتخبين، وخاصةً الجدد المستجدين منهم لشغل المقاعد المحجوزة أو مقاعد الحصص، ممن يفتقرون إلى التعليم الرسمي، يجدون صعوبة شديدة في العمل بشكل فعال في خضم البيئات السياسية ومعتركها، التي غالباً ما تفرض تحديات حتى بالنسبة للنواب المخضرمين.

وفي ضوء تحليل القسم ١/١، فإن غياب الفرص المتاحة لعضوات المجالس الريفيات في تيمور الشرقية لتلقي التدريب على أدوارهن ومسؤولياتهن قد تفاقم بسبب افتقارهن لمهارات القراءة والكتابة، ومن ثم تعذر على نسبة كبيرة من النائبات الوصول إلى التدريب الذي قدمته المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وإضافة لذلك، فإن طبيعة تدريب المنظمات غير الحكومية الذي يتسم بكونه غير منسق وغير مكتمل، يؤدي إلى العديد من الثغرات، سواء على مستوى المناطق الجغرافية التي يغطيها التدريب أو الكفاءات التي يسفر عنها.

الإطار ٥ / ٣. تطوير المهارات القيادية لدى الشابات بولاية كارين، ميانمار

ينشأ في داخل منظمة نساء كارين (KWO)...جيل جديد من قيادات كارين النسائية والعاملات في المجتمعات المحلية من خلال برامج مثل معهد مهارات القيادة للشابات، وهي دورة مكثفة لمدة عشرة أشهر، يعقبها شهران من العمل الميداني. ويغطي المنهج الدراسي للمعهد تنمية وإدارة المجتمع، حقوق الإنسان، حقوق المرأة والطفل، المهارات الأساسية في القانون والإدارة، جمع المعلومات والتوثيق (على سبيل المثال مهارات المكتبات ومهارات إجراء المقابلات)، تاريخ وسياسة كارين، اللغة البورمية واللغة الإنجليزية، مهارات القراءة والبحث، مهارات الحياة العملية (مثل الكتابة وفن الكروشيه والتطريز والطهي)، ومهارات القيادة. ويتضمن برنامج معهد تطوير مهارات القيادة للشابات (YWLS) التركيز على الكتابة والخطابة، سواء لتطوير هذه المهارة على وجه الخصوص أو لبناء الثقة العامة لدى النساء في التحدث عن المسائل السياسية، "بحيث يشعرن بثقة أكبر في التحدث من خلال التدريب". ومع ذلك، تستند هذه الثقة التي تكتسبها الشابات من خلال مشاركتهن مع منظمة نساء كارين إلى أكثر من التدريب وممارسة الخطابة وحدهما. فممارسة التنظيم والتعليم من جانب منظمة نساء كارين، تشكل قاعدة للقوة الجماعية التي يمكن للمرأة أن تثق بها لدعمها في جهودها الرامية إلى التعبير عن نفسها واتخاذ إجراءات من أجل التغيير. وكما أفادت واحدة ممن أجرت منظمة نساء كارين مقابلة معها:

"يمكننا القول، إنه بفضل منظمة نساء كارين لو كانت هناك أي مشكلة تواجه المرأة، فيتعين عليها عندها ألا تخشى شيئاً وألا تلوذ بالصمت، وستدرك حينها أن هذه المنظمة تحاول مساعدتها".

وقد نجحت الكثيرات من خريجات معهد مهارات القيادة للشابات (YWLS) في تولي مناصب رئيسية في منظمة نساء كارين (KWO) والمنظمات الأخرى...وهذه المناصب لم تشغلها النساء من قبل. كانت إحدى النساء التي عملت مع منظمة نساء كارين وتعمل حالياً في المجلس التنفيذي لرابطة نساء بورما من طليعة خريجات هذا المعهد. وتعود المشاركات اللاتي يتم تعيينهن من قبل منظمات المجتمع المحلي الأخرى التابعة لكارين إلى منظماتهن لدى إتمام البرنامج، حيث تستمر منظمة نساء كارين بمتابعتهن للاطمئنان على ما أحرزنه من تقدم.

كما أنشأت المنظمة برنامجاً أكثر تقدماً لقياديات المستقبل. وهذا البرنامج الذي يستمر لمدة عشرة أشهر، يتناول مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك مقدمة عن النوع الاجتماعي، تاريخ ميانمار وكارين، الديمقراطية والفيدرالية، الخطابة، الاقتصاد والتنمية، رسم السياسات، ومهارات كسب التأييد وغيرها الكثير (منظمة نساء كارين ٢٠١٠: ٣٠). وقد جرى عقد البرنامج مرتين في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، حيث تخرجت منه ٢٨ مشاركة، وعُدن إلى العمل في منظمات المجتمع المحلي التابعة لكارين... وقد نجح كل من معهد مهارات القيادة للشابات وبرنامج قياديات المستقبل في تعزيز قدرة نساء كارين إلى حد كبير على التأثير في حكم مجتمعاتهن، وأيضاً في إقامة علاقات تعاونية بين منظمة نساء كارين وغيرها من منظمات المجتمع المحلي.

...كما تدعم المنظمة المرأة أيضاً في مشاركتها في نظام القضاء التقليدي...ولتمكين المرأة والمجتمع من المشاركة في نظام القضاء التقليدي والوصول إليه، تقدم منظمة نساء كارين تدريباً على القانون العرفي كجزء من برامج التعليم التي تقدمها. كما توفر المنظمة تعليماً عاماً للنساء والأطفال في مخيمات اللاجئين، إلى جانب تشغيل مشروع الحضانة ومشاريع محو أمية الكبار ومشاريع التعليم الخاص للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن تقديم الدعم المباشر للنساء والأطفال للانخراط في التعليم.

من: ن. هنري، "مكان على المنبر: مشاركة المرأة في منظمات مجتمع كارين"، في رحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي (ستوكهولم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٣) ص ٢٨٤ – ٢٨٦

ويستفاد من تجربة ميانمار، أنه عند تنفيذ التدريب على المهارات القيادية بشكل صحيح مع وضع تدابير ملائمة لمحو الأمية وبناء الثقة، فذلك قد يؤدي أيضاً إلى تحسين نتائج ومحصلات آليات الشمول للأشخاص ذوي الإعاقة في أوغندا.

وثمة نقطة أخرى تتطلب التأمل عند تصميم وتنفيذ برامج التدريب على القيادة وبناء الثقة، وهي أهمية نموذج التدريب المختار. ومن الدروس المستفادة من دراسة حالة الهند الغربية التي أجراها موهان وتبسّم (٢٠١٣)، هو أن استخدام النماذج المهيمنة للقيادة على أساس مفهوم امتلاك السلطة على الأفراد بدلاً من السلطة أو القدرة على تيسير استغلال مهارات الفئات المستبعدة لا يتنافى مع هدف الشمول فحسب، بل ويسفر عن نتائج عكسية.

ويوصي مايتا (٢٠١٢: ٣٨) بتوسيع نطاق التدريب الذي تقدمه منظمات الشباب في كينيا ليشمل أيضاً القضايا الداخلية للحوكمة التنظيمية، لضمان المساءلة داخل تلك المنظمات بدلاً من مجرد توقع المساءلة من الحكومات وممثليها.

وتكثر الإشارة إلى التدريب أو "بناء القدرات" أو "تنمية القدرات" في مجال المساعدة الإنسانية وتنمية المجتمع وأدبيات العمل الاجتماعي، ولكن غالباً ما تعتمد مثل هذه العمليات بشكل كبير على فعاليات التدريب التي تعقد مرة واحدة أو التدريب قصير الأجل دون متابعة. وعلاوة على ذلك، فهي تميل إلى عدم تضمنها ممارسات التدريب الجيدة (انظر على سبيل المثال هيدستروم ٢٠١٣؛ هنري ٢٠١٣؛ غوليفر ٢٠١٣، دي وين ٢٠١٢؛ قمحاوي وأندروود ٢٠١٢؛ سولانكي ٢٠١٢؛ ويغلزورث ٢٠١٢). وتشمل أمثلة عناصر الممارسات الجيدة في هذا الصدد التوجيه الطويل المدى والتوجيه الميداني، وتوفير فرص للتقاسم العملي للمسؤولية بين القادة الأكثر خبرة ونظرائهم الأقل خبرة، والتعلم الأفقي أو التعلم المتبادل للدعم بدلاً من التعلم التلقيني، والتدريب المتقدم الذي يوفر المتابعة الضرورية لتمكين أعضاء الفئات المهمشة من اكتساب مهارات صنع القرار والدعوة والتفاوض والإدارة، إلى جانب المهارات التحليلية اللازمة للتوفيق بين التقاليد والثقافة القائمة من جهة والأدوار الجديدة من جهة أخرى، إضافة إلى الإشراف بفعالية على حملات الإصلاح.

وهناك عنصر إضافي لعمليات التدريب الناجح غالباً ما يجري إغفاله، وهو تنظيم منتديات تقاسم مهارات ما بعد التدريب ومنتديات تقاسم الخبرات ودورات "تدريب المدربين". وحتى في حالة استخدام إصدارات مختصرة من الدورات وموادها، فإن المشاركين الذين تتاح لهم فرص نقل معرفتهم للآخرين في بيئاتهم المحلية يبدون استجابات إيجابية جداً، كما تلاحظ دي وين

(٢٠١٢)، مما يسفر عن نتائج مثمرة. وفي تحليلها لتدريب النساء على مستوى الحكومة المحلية في كمبوديا، تلاحظ دي وين، أن التقييمات بعد التدريب خلصت إلى أن التدريب الذي يعتمد على تقاسم الخبرات المتبادلة وتوليد إستراتيجيات لتبادل الدعم فيما بين النساء في الحكومة المحلية، نجح في تمكين القيادات النسائية المحلية من خلال زيادة الثقة لديهن وبناء التضامن وتبادل التجارب وتوفير الدعم المتبادل. ويبدو أن ذاك النهج قد كان أكثر فعالية بكثير من أساليب التدريس الرأسية، كالتدريب التعاقبي، التي تميل إلى تعزيز العلاقات المنطلقة من القمة. وفي الواقع، فإن نموذج التعلم الذاتي الأفقي والموجه ذاتياً وُجد أنه من "أفضل" الممارسات في سياق كمبوديا من حيث المحصلات (دي وين ٢٠١٢: ١١)، ومنذ ذلك الحين، كررته منظمات مثل اليونيسيف والبنك الآسيوي للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان (تاتش ٢٠١١ الوارد في دي وين ٢٠١٢). ومع ذلك، وكما يستخلص كل من غوليفر ودي وين، ينبغي توخي الحذر عند اتباع هذا النهج لتحديد المنظمات المتمتعة بمهارات التيسير القوية وفهم النهج المتبع.

أما النتائج التي توصل إليها قمحاوي وأندروود من تقييم محصلات تدريب برنامج المرأة العربية للتعبير بحرية، فتوفر أدلة تجريبية ونوعية قوية تؤيد الاستنتاج بأن طرق التدريب التي تعتمد على النُهُج التي يوجهها الميسر، والتي تجمع بين النساء من خلفيات متشابهة بغرض دراسة افتراضاتهن واستطلاع خياراتهن والتخطيط معهن لاتخاذ إجراءات، أثبتت أنها فعالة للغاية (٢٠١٢: ١٨-٢٠).

والأهم من ذلك، تشير سولانكي إلى التحدي المتمثل في إعداد المجتمعات المحلية لقبول قيادة المرأة، وتوصي بأن يبدأ ذلك من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الإجبارية للمرأة في لجان تنمية القرى التي تُشكل إما بتنسيق من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية. وفي حين أنها ترى في إضفاء الطابع المؤسسي تحدياً صعباً في المجتمعات التي تقيدها التقاليد، إلا أنها حددت أطرافاً فاعلة في المجتمع المدني، باعتبارها جهات التنسيق الأرجح والأكثر فعالية من الناحية الإستراتيجية لمثل هذا الإجراء، من خلال المفاوضات مع الهيئات التقليدية والعرفية الرئيسية، والتنفيذ عبر المنتديات كالتجمعات الدينية واجتماعات الشباب القبليين أو غيرها من الاجتماعات، حيث يمكن توجيه اهتمام الناخبين الذكور نحو حقوق الجنسين على يد قادتهم المحليين (سولانكي ٢٠١٢: ٢٣).

وبمجرد اجتياز الفئات المهمشة للتدريب، يُعتبر الدعم المستمر أمراً بالغ الأهمية. ففي تيمور الشرقية، وبعد إدخال نظام الحصص للنساء، كان يُنظر إلى النائبات أحياناً بأنهن يفتقرن إلى الكفاءة ولا يتجاوزن حدود التمثيل الرمزي (ناينر ٢٠١١ الوارد في ويغلزورث ٢٠١٢: ٩). وترى البرلمانيات أن هذه النظرة باتت أقل حدة حالياً عما كانت عليه قبل عدة سنوات، مشيرات إلى زيادة الثقة والتدخلات الواضحة الآن بين صفوف الممثلات في المجلس النيابي، وخاصة خلال فترتهن الثانية في البرلمان. وقد ساعد مركز موارد النوع الاجتماعي ومقره في مجمع البرلمان بتيمور الشرقية، في بناء الثقة لدى المرأة من خلال توفير البحوث والمعلومات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي، جنباً إلى جنب مع تدابير بناء الثقة مثل الجولات الدراسية للبرلمانيات للتعلم من

تجربة البلدان الأخرى في القضايا التشريعية، مثل سن قانون الأسرة وقانون المساواة بين الجنسين وعمليات وضع الميزانيات المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين (ويغلزورث ٢٠١٢: ٩).

وأخيراً، تستلزم مبادرات التدريب وبناء الثقة الفعالة، التعامل مع جميع مستويات الحكومة والحصول على دعمها. وعلاوة على ذلك، وكما في حالة كمبوديا، فإن الدعم المقدم من الجهات المانحة وشركاء التنمية في ضمان كون التمويل المخصص لمبادرة التدريب المشروط بالتزام الحكومة، قد يشكل مصدراً هاماً للتأثير على الحكومات حين تحاول التهرب من دعم مثل هذه المبادرات (دي وين ٢٠١٢: ١٠-١).

٤/٥. أدوار الجهات العاملة في ميادين المساعدات الإنسانية والسياسية

إن الأدوار التي تقوم بها جهات تقديم المساعدات الإنسانية والسياسية الخارجية والتعاون قد يعقبها، إما الدعم الحاسم للشمول أو إجراءات تعرقل مسار تقدم الإصلاحات. وفي بيئة يتسم الدفاع عن حقوق الإنسان فيها بالحساسية الشديدة، فإن الروابط التي أقامها الاتحاد البورمي واتحاد نساء كارين مع الحلفاء الدوليين في تسليط الضوء على ميانمار وقضايا محددة في مجال حقوق الإنسان كانت محورية لنجاحها. ومن خلال الشراكات مع المنظمات الإنسانية الخارجية وغيرها من المنظمات، فإن البروز على الساحة الدولية لاحقاً قد أكسب فئات الاتحاد النسائي البورمي دعماً متزايداً من جانب الشعب البورمي في مناطق الحدود بين تايلاند وميانمار وغيرها. ومن ثم، يمكن للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تلعب أدواراً هامة في تسليط الضوء على المظالم في مجال حقوق الإنسان والإقصاء السياسي في مراحل على المستوى الدولي والإقليمي والقطري. وفي الواقع، لعبت التطورات الدولية مثل المناظرات العالمية حول المساواة بين الجنسين دوراً حاسماً في حمل المرأة على التساؤل بشأن الوضع المحلي لحقوق الجنسين. فمثلاً، تشير سولانكي إلى أن إعلان الأمم المتحدة لعام حقوق المرأة، الذي تلاه إعلان المجلس العالمي للكنائس للعقد المسكوني (١٩٨٨-١٩٩٨) للكنائس تضامناً مع المرأة، قد أثار مناظرات إقليمية داخل الكنائس المسيحية في الهند وفي كنائس مانيبور على وجه الخصوص. وقد أسهم ذلك في خلق مساحات لإشراك المرأة في هيئات صنع القرار وداخل الكهنوت المرسوم، وإدراج اللاهوت النسوي في الدراسات اللاهوتية (سولانكي ٢٠١٢: ٢٠).

وعلى الرغم من أن هذا المنشور يتضمن إشارات إلى إستراتيجيات أوسع وتوصيات لمنظمات التعاون في مجال الديمقراطية حول كيفية العمل مع الشركاء الوطنيين للتعاون في مجال الديمقراطية، تجدر الإشارة هنا إلى بعض التوصيات الأكثر تحديداً للجهات المقدمة للتعاون والمساعدة الدوليين في مجال الديمقراطية. وهي تشمل شرط اعتماد الدعم الخارجي – كي يكون مرتكزاً على المبادرات المحلية، كما خُلصت دراسة صوماليلاند. وتدرك النساء المهمشات في صوماليلاند تماماً مدى

الحاجة إلى العمل بنشاط من أجل توسيع المساحة المخصصة للمرأة في المؤسسات الديمقراطية العرفية والتقليدية. وما تطلبه هذه النسوة والفئات المهمشة الأخرى في معظم الأحيان، حسبما يلاحظ والس (٢٠١٣: ٣٦٥)، هو الدعم عند الاضطلاع بجهود الدعوة بطرق أكثر منهجية، مع الاستفادة من الدروس التي يقدمها النشطاء في أنظمة الحكم الأخرى.

وعلى وجه التحديد، يمكن للوكالات الخارجية العمل مع الشركاء المحليين في تحديد الإستراتيجيات والتكتيكات السياسية والأمنية العامة التي قد يتعذر على النشطاء بمستوى المجتمع المحلي الوصول إليها، بل وشرحها أحياناً. ومن ثم يرقى ذلك إلى مرتبة التوصية، كما لوحظ في دراسة جمهورية صوماليلاند، وكما تكرر في دراستي الهند الغربية والكاميرون، وهو أن الدعم الدولي في بناء مؤسسات صنع القرار الأكثر شمولية وتمثيلاً، يجب أن يكون راسخاً في فهم الهياكل المؤسسية والمجتمعية القائمة وقيمها ومعاييرها. وفي الواقع، هناك أدلة وافرة تشير إلى الصعوبات التي تطرأ، والضرر الذي غالباً ما ينشأ أيضاً عندما تحاول الجهات الفاعلة الخارجية إدخال نماذج لصنع القرار الديمقراطي، دون فهم كافٍ أو مساحة كافية تسمح للنشطاء المحليين بوضع وتنفيذ جدول الأعمال ورصد محصلاتها.

وأخيراً، هناك توصية عادةً ما يُستشهد بها للشركاء الخارجيين للتعاون الديمقراطي والمساعدة، وهي ضمان اعتماد البرامج التي تسعى إلى التغلب على الإقصاء السياسي للفئات المهمشة على نهج شامل للإصلاح، كالمتمثل في دراسة الهند الغربية، حيث شملت التدخلات الرامية إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة المسلمة إرشاداً للزعماء الدينيين وبرامج بناء الوعي للمرأة وبرامج التثقيف للأطفال. وفي الواقع، شاركت مجتمعات بأكملها في تصميم الحلول وتنفيذها. وتشرح دراسة الحالة هذه كيف أن تمكين المرأة ينطوي في نهاية المطاف على تغيير نظم المساواة بين الجنسين وأسسها المعيارية، وتشرك الرجال بوصفهم المؤثرين الرئيسيين في هذه النظم، إلى جانب الشباب والأطفال كعناصر التغيير مستقبلاً.

كما يستلزم الاعتماد على نهج شامل نحو الإصلاح، الاعتراف بأنه من المرجح تعرض أكثر من مجموعة داخل المجتمع أو النظام السياسي للتهميش. وعلاوة على ذلك، فهناك تسلسلات هرمية وفئات فرعية مستبعدة داخل الفئات المهمشة (انظر القسمين ٥/٢ و ١/٣). ومن المرجح كذلك، أن تكون هذه الطبقات من التهميش فيما بين الفئات وداخلها مرتبطة ببعضها البعض. ولذلك، يتعين في الإصلاح السياسي، كي يكون فعالاً، أن يعالج جميع عناصر التهميش التي تعاني منها هذه الفئات.

٥/٥ أهمية أخلاقيات التطوير

يجب على عمليات الإصلاح الالتزام بأخلاقيات التطوير لضمان نتائج ومحصلات شفافة وخاضعة للمساءلة، تتسق مع مبادئ حقوق الإنسان التي تنشدها حملات الإصلاح. ولهذا الاستنتاج عدد من التبعات من حيث تخطيط وتنفيذ عمليات وبرامج الإصلاح، لا سيما تلك التي لا تنطوي على شراكات مع الجهات الخارجية. والتدابير العملية التالية، تستند إلى افتراض قيام الفئات المهمشة ذاتها بتوجيه وتنفيذ الأنشطة، بدلاً من قيام الجهات الخارجية بالعمل نيابة عنها.

تقييم الاحتياجات

إن عمليات تقييم الاحتياجات التي ثبت أنها الأكثر فعالية، هي تلك التي أعطت الأولوية لطرق تحديد الاحتياجات التي أعربت عنها الفئات المهمشة ذاتها. وكما ورد في القسم ١/٣، فإن هذه الاحتياجات غالباً ما يتم إغفالها في الاجتماعات العامة الواسعة النطاق والاستبيانات المكتوبة. أما الاجتماعات ذات النطاق الأصغر والتي يتم تنظيمها شفهياً بإشاعة الخبر بين الناس، أو التقييمات التي تنطوي على زيارات منزلية لأفراد المجتمع الذين يجدون صعوبة في التنقل، فإنها تكون أكثر نجاحاً في تحديد احتياجات الأشخاص الذين يواجهون الإقصاء والتهميش المزدوج أو الثلاثي (كالنساء المنتميات إلى الأقليات الدينية والعرقية، والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء والمعزولين جغرافياً، والأشخاص الموصومين اجتماعياً بسبب ميولهم الجنسية أو سمات أخرى لهم).

إن التدخلات المعتمدة على الهياكل والعمليات القائمة للمشاركة، ستكون أكثر استدامة بكثير من البرامج التي تنشئ هياكل جديدة وتسعى إلى فرضها على الهياكل القائمة، مهما كانت تلك الهياكل القائمة غير فعالة، بيد أن استخدام الهياكل الاجتماعية المتاحة كجماعات المساعدة الذاتية، حيث تتسم مشاركة الأشخاص المهمشين بالطابع المؤسسي بالفعل، سيثمر عن قدر أكبر من المشاركة والملكية مقارنة بالهياكل والعمليات المفروضة من الخارج.

وبالمثل، فإن مبادرات الإصلاح المستندة إلى الاستجابات المحلية للاحتياجات التي تم تحديدها محلياً، تحقق دائماً نتائج أكثر فعالية واستدامة مقارنةً بالاستجابات التي تعتمد على نهج واحد يناسب الجميع باستخدام أطراف خارجية وتوفير الموارد على نطاق واسع. وكما تظهر دراسة حالة الهند الغربية، ينبغي ألا ينظر إلى البشر على أنهم ضحايا أو متلقون سلبيون للدعم، بل كقادة وشركاء في تنمية مجتمعاتهم باستخدام معارفهم القائمة وقيمهم ومعتقداتهم وتصوراتهم ونقاط القوة في الفئات المهمشة لقيادة عملية الإصلاح. وبهذه الطريقة، تصبح ملكية المجتمع المحلي للمشروع مضمونة ومشاركة المجتمع أعلى.

التنفيذ

عند تنفيذ برامج الإصلاح في السياقات المحلية، ينبغي على المنظمات التي تعاني من عجز في المهارات التركيز على تطوير الموظفين المنتمين إلى الفئات المهمشة باعتبار ذلك التزاماً طويل الأمد، إن كانت هناك حاجة لذلك، بدلاً من الاعتماد على إستراتيجيات التوظيف التي تستقطب الموظفين ذوي الخبرة من المنظمات الأخرى. فالتوظيف من قبل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، غالباً ما يستنزف الموارد البشرية الشحيحة في المجتمعات التي تعاني أصلاً من مشكلة "نزوح العقول" المرتبطة بالنزاعات، ما لم تلتزم هذه المنظمات بإستراتيجيات مستدامة لتطوير طاقم الموظفين المحليين. وينبغي على المنظمات التي ترغب في العمل في مجال تمكين الفئات المهمشة، التعاون مع المنظمات المحلية التي تضطلع بمثل هذا العمل بالفعل، والتفاوض على إقامة شراكات بدلاً من تكرار البرامج الموجودة.

وينبغي للمنظمات الدولية أيضاً، السعي لفهم ودعم الإستراتيجيات التي تضطلع بها منظمات الفئات المهمشة المحلية والنهوض بها، عبر الجمع بين الحكم الذاتي والانتماء إلى الحكم العرفي والمجتمع، بدلاً من فرض طرق خارجية لا تراعي السياقات الثقافية المحلية. وأخيراً، يجب أن تعكس تدخلات التعاون الديمقراطي تنوع الفئات المهمشة وتمكينها، لا سيما تمكين النوع الاجتماعي. وينبغي أن تستند هذه التدخلات على مبادئ الشفافية والمساءلة والصدق والنزاهة وشمول مشاركين متنوعين والاعتقاد الراسخ في قوة الوحدة، ليس فقط داخل المجتمع المهمش وفئاته الفرعية، ولكن أيضاً داخل المجتمع الأوسع الذي يجب أن يكونوا جزءاً منه.

الجهات المانحة

علاوة على دعم العمل المستقل لمنظمات الفئات المهمشة، يتعين على الجهات المانحة العمل لضمان تعميم قضايا الشمول، من خلال تشجيع مشاركة الفئات المهمشة وقيادتها بواسطة برامجها الخاصة مع المنظمات الأخرى. ومثال على ذلك، يسوقه روتسالاينين (٢٠١٢: ١١-٢)، هو الدور الذي لعبته الوكالة السويدية للتنمية الدولية (Sida) في تسهيل شمول نساء الماساي في ممارسات صنع القرار في تنزانيا (انظر الإطار ٤/٥). وفي هذا الصدد، يجب أن تستند تقييمات الجهات المانحة لمقترحات التمويل على الفئات المستبعدة التي تتولى مراحل تصميم المشروع وتنفيذه ورصده.

الإطار ٥ / ٤. شمول نساء الماساي في صنع القرار لإدارة الموارد الطبيعية

إن أحد العوامل المساهمة في زيادة مشاركة نساء الماساي في الاجتماعات [العامة]، هو النهج الذي تتبعه الوكالة السويدية للتنمية الدولية (Sida) في برنامج الموارد الطبيعية الذي ترعاه، والذي يطلق عليه برنامج إدارة الأراضي (LAMP). وكان الجانب الأكثر أهمية هو إشراك أصحاب العلاقة والمصلحة المحليين، بمن فيهم النساء، من جميع الفئات العرقية المختلفة التي تستوطن في المنطقة المستهدفة. وقد بدأ البرنامج كرد فعل للصراعات على الأرض، حيث كانت الحكومة تنتزع مناطق الغابات التي يستخدمها أهالي القرى لتحويلها إلى غابات محمية، [مما يحرم أهالي القرى] من سبل الوصول إلى منتجات الغابات والاستفادة منها، مما أدى إلى إلحاق قدر أكبر من التدمير بالغابات، خلافاً للهدف من المحميات. وقد تم وضع ترتيب لإدارة الغابات بالاعتماد على القرى [وتنفيذه] بحيث يتمكن أهالي القرى... الذين يعيشون في الغابات من استخدام منتجاتها [مع] تحملهم مسؤولية حمايتها. وقد تطور البرنامج ليشمل الموارد الطبيعية الأخرى بالطريقة ذاتها. وقام أهالي القرى... بإعداد خطط الإدارة التشاركية لاستخدام الأراضي، وتم اعتماد قوانين تضم لوائح تخص المستوطنات والحماية والإدارة للاستخدام المستدام لمناطق الغابات، وحماية مسارات الماشية التقليدية ومناطق الرعي ومصادر المياه...وانطوت الأنشطة على إشراك أصحاب المصلحة في مختلف المشاريع [المتعلقة] بقضايا المساواة بين الجنسين، التي تركز على استغلال كل من المرأة والرجل للموارد الطبيعية ووصولهما إليها وسيطرتهما عليها. وعندما بدأ مشروع برنامج إدارة الأراضي في عام ١٩٩٥، كانت ورش العمل المعنية بالوعي بقضايا النوع الاجتماعي تشكل عنصراً بالغ الأهمية، مما جعل الرجال يدركون السبب وراء ضرورة شمول المرأة في أنشطة التنمية وفي هيئات صنع القرار التي يموِّلها البرنامج. واستهدفت هذه الورش، أهالي القرى والفئات العرقية المختلفة في المنطقة والسياسيين المحليين وموظفي الحكومة.

من: ب. ج. روتسالاينين، إشراك نساء الماساي في ممارسة صنع القرار (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢) غير منشور، ص ١١-١٢.

وتشكل مقترحات التمويل في ذاتها مشكلة إضافية، وهي مشكلة أشارت إليها العديد من الفئات المهمشة من واقع تجربتها مع الجهات المانحة. ويشمل ذلك عملية تقديم الطلبات للحصول على تمويل، والتي تتسم بالتعقيد الشديد وتستغرق وقتاً طويلاً – وهي عملية تعتبرها بعض الفئات بأنه يستحيل التفاوض فيها، في حين أن فئات أخرى كالمنظمات المجتمعية، استبعدتها الجهات المانحة أساساً من التقدم للحصول على الأموال. ويتم تناول هذه المسألة في تقرير بعنوان: "حان الوقت للإصغاء: سماع أناس في الطرف المتلقي للمساعدة الدولية (Time to Listen: Hearing People on the Receiving End of International Aid) (انظر الإطار ٥/٥). وباختصار، ينبغي للجهات المانحة تعديل إجراءاتها الخاصة بتقديم الطلبات والإبلاغ بعد أخذ قدرات وحالات الفئات المستهدفة في الاعتبار، كما أشار أندرسون وبراون وجينن (٢٠١٢: ١٥٢).

الإطار ٥ / ٥. أربع خطوات بديلة لتمويل المانحين

الخطوة الأولى: الاستماع المبكر لمتلقّي التمويل

يعمل مقدمو المساعدات مع مجموعة متنوعة من الأشخاص في البلد أو المجتمع المحتمل تلقّيه لتلك المساعدات ويستمعون إليهم قبل وضع مقترح للتمويل. ويمكن لأي جهة مقدمة للمساعدات أن تعتمد على مجموعة من الصناديق المالية التي توفرها جهة مانحة واحدة أو مجموعة من الوكالات المانحة لهذا الغرض. وتغطي الأموال تكاليف زيارة ميدانية استطلاعية وحوارات مع العديد من الناس داخل المنطقة وحولها (يقصد منها الاستماع بصفة أساسية)، لتحديد الأولويات المحلية والخيارات المتاحة لتحقيق تلك الأولويات من خلال الاستفادة من المساعدات الخارجية. ويمكن للحوافز أن تشجع مقدمي المساعدات على العمل معاً لتجنب إهدار وقت وجهد المتلقين.

الخطوة الثانية: وضع المقترح

يقوم كل من مقدمي المساعدات ومجموعة متلقي المساعدة (معروفون بكونهم أشخاصاً يثق فيهم الناس في المنطقة المقترحة) بوضع اقتراح للتمويل. ولن تكون هناك حاجة لقوالب جاهزة. ومن المتوقع أن يتضمن المقترح كل المعلومات اللازمة للبرهنة على جدوى الخطة من وجهات نظر الفئات المستفيدة (وكذلك الفئات الأخرى القريبة التي لن يتم تضمينها في النشاط ولكنهم سيكونون على علم به وسيحكمون عليه). يمكن أن يكون هذا المقترح طويلاً أو قصيراً. والقاعدة الأساسية هي أن تضم المقترحات كافة المبررات، وتقدم سيناريوهات بديلة توضح كيف يمكن أن تسير العملية على الأرجح وما قد يحدث أثناء ذلك، وتحدد الفترة الزمنية، وترفق أرقاماً محتملة لتكاليف هذه البدائل. وتستند الميزانيات إلى مبلغ قد تصل إليه التكلفة دون أن تتجاوزه.

الخطوة الثالثة: صرف الأموال

ينبغي أن تكون الأموال متاحة بسهولة حسب الحاجة. كما ينبغي عدم تحديد أي جدول زمني للسحب. ويجوز تجنب جعل الأموال في صورة "حساب مصرفي" يمكن للمسؤولين عن البرامج (الذين ينبغي أن يتضمنوا المستفيدين والمقدمين) السحب منه بحسب الحاجة (مع تقديم إيضاحات مختصرة للجهة المانحة عند كل عملية سحب). وعلى مقدمي المساعدات ومتلقيها معاً، مراقبة صرف واستخدام هذه الأموال مع توفير المعلومات بشفافية لجميع المشاركين، وذلك للحد من فرص الفساد أو سوء الإدارة.

الخطوة الرابعة: رفع التقارير/تدقيق الحسابات

ينبغي أن تكون القاعدة هي البساطة والوضوح والصدق. كما ينبغي على الجهات المانحة ومقدمي المساعدات والمستفيدين منها الاتفاق معاً على التوقيت المناسب لرفع التقارير وسبل تقييم الفعالية وآليات تدقيق الحسابات قبل أي اتفاق على التمويل. وينبغي إتاحة التقارير علناً، على ألا يقتصر دور المجتمعات المستفيدة على المساهمة فيها، بل يشمل أيضاً مراجعتها.

من: م. ب. آندرسون، د. براون، و أ. جين، حان الوقت للإصغاء: سماع أناس على الطرف المتلقي للمساعدة الدولية (كامبريدج، ماساتشوستس: مشاريع التعليم التعاونية، ٢٠١٢)، ص ١٥١

توصيات

١. يتعين مراجعة الحقوق الدستورية للفئات المهمشة، بما في ذلك الحق في التصويت وشغل الوظائف العامة، على أن يُزال أي شكل من أشكال التمييز مع النظر في تدابير وإجراءات العمل الإيجابي للفئات المهمشة، بما فيها تحديد المقاعد المخصصة أو اشتراط تطبيق حصص الكوتا القانونية لتسهيل التمثيل الكافي للفئة المهمشة.

٢. ينبغي أن تعيد الدول والأحزاب السياسية النظر في القوانين الانتخابية وتمويل الحملات الانتخابية لتنظيم الترشح والحملات والعمليات الانتخابية للمنتديات التمثيلية كالبرلمانات، مع وجوب إيلاء الاعتبار لاعتماد نظم انتخابية يرجح أن تكون في صالح الفئات المهمشة (كالتمثيل النسبي في ظل نظام المقاعد المحجوزة أو الحصص في مقابل نظم حكم الأغلبية)، وعلى من يستخدم النظم الانتخابية بنظام القوائم الانتخابية للتمثيل النسبي إبراز بطاقات لصالح الفئات المهمشة، لتسهيل وصولهم إلى المقاعد في مجلس النواب في البرلمان.

٣. يتعين أن يقوم دعاة إصلاح الفئات المهمشة بمراقبة قواعد اختيار الأحزاب السياسية التي تحكم اختيار المرشحين للحصص ومخصصات المقاعد المحجوزة للفئات المهمشة، وممارسة الضغط على المتحكمين بها، كالأحزاب السياسية وكل من أصحاب السلطة التقليدية وغير التقليدية للالتزام بقواعد اختيار المرشحين بشفافية.

٤. ينبغي أن تدرس الأحزاب السياسية اعتماد تدابير وإجراءات لتيسير دخول المرشحين من الفئات المهمشة ولا سيما النساء، إلى المحافل السياسية، سواء من خلال التوظيف المستهدف أو الحصص الداخلية أو المناصب المخصصة، أو تدابير التدريب والتمرين والتوجيه، أو من خلال من يوفرون فرصاً منظمة لأعضاء الفئات المهمشة لتنمية ثقتهم ومهاراتهم، مثل تناوبهم على تولي مناصب صنع القرار بمجرد توظيفهم.

٥. ينبغي أن يتجنب الشركاء الخارجيون العاملون مع الفئات المهمشة فعاليات التدريب التي تعقد لمرة واحدة أو تكون قصيرة المدى دون متابعة، واستبدال ذلك بدمج الممارسات الجيدة لتنمية القدرات والتدريب بهدف تحسين المشاركة السياسية لأعضاء الفئات المهمشة ومهارات القيادة لديهم. وينبغي أن تشمل هذه الممارسات توجيهاً ميدانياً أطول أجلاً، بما يوفر فرصاً للتقاسم العملي للمسؤولية بين القادة الأكثر خبرة ونظرائهم الأقل خبرة، والتعلم الأفقي أو التعلم من خلال الدعم المتبادل، بدلاً من التعلم التلقيني والتدريب المتقدم. وينبغي لمثل هذا التدريب توفير المتابعة الضرورية التي تمكّن أعضاء الفئات المهمشة من اكتساب مهارات صنع القرار والدعوة والتفاوض والإدارة، إضافة إلى المهارات التحليلية اللازمة للتوفيق بين التقاليد والثقافة القائمة من جهة والأدوار الجديدة من جهة أخرى، إلى جانب الإشراف بفعالية على

حملات الإصلاح. وكلما أمكن، ينبغي أن يتناول تطوير المهارات القضايا الداخلية للحوكمة التنظيمية، لضمان القدرة على المساءلة داخل المنظمات المهمشة.

٦. يتعين أن يقوم الشركاء الخارجيون، وبخاصة الجهات المانحة الخارجية إذا اقتضى الأمر، بكسب دعم الحكومة والتزامها بتنمية القدرات للفئات المهمشة من أجل تحسين مهاراتها التمثيلية وثقتها في التمثيل السياسي بوجه عام.

٧. يفترض أن يحرص الشركاء الخارجيون العاملون مع الفئات المهمشة للتغلب على الإقصاء الاجتماعي والسياسي، وذلك بتصميم ووضع برامجهم على أساس فهم المبادرات والهياكل المؤسسية والمجتمعية القائمة والالتزام بها. وينبغي أن يضاف إلى ذلك تقدير القيم التي تقوم عليها ومعاييرها. والأهم من ذلك، ينبغي على الشركاء الخارجيين الاعتراف بأنهم من المرجح أن يضيفوا قيمة من خلال دعم جهود الدعوة على أساس الدروس المستفادة من الناشطين في أنظمة الحكم الأخرى، مثل تلك التي وردت في هذا المنشور. إن مساعدة الشركاء المحليين على تحديد وفهم الإستراتيجيات والتكتيكات السياسية المصممة للسياق المحلي والتي يصعب أو يتعذر على الناشطين المجتمعين فهمها، من المرجح أن تسفر عن نتائج مثمرة.

٨. من الضروري أن يتجنب الشركاء الخارجيون الاعتماد على نهج واحد ليناسب الجميع باستخدام الأطراف الخارجية وتوفير الموارد على نطاق واسع، وبدلاً من ذلك الدخول في شراكات تعتبر أعضاء الفئات المهمشة قادةً في تطوير مجتمعاتهم المحلية، وتستخدم المعارف والقيم والمعتقدات والتصورات ونقاط القوة القائمة للفئات المهمشة في قيادة عملية الإصلاح، مما يضمن امتلاك المجتمع لمبادرات الإصلاح.

٩. ضرورة أن يعطي الشركاء الخارجيون الأولوية، إذا لزم الأمر، لتنمية قدرات أعضاء الفئات المهمشة الذين تربطهم بهم شراكة بدلاً من توظيف أشخاص من منظمات أخرى لسد الحاجة إلى المهارات، وأن تعكس تدخلات التعاون الديمقراطية التنوع وممارسات التمكين للفئات المهمشة على أساس مبادئ الشفافية والمساءلة والصدق والنزاهة، بما في ذلك شمول مختلف المشاركين.

١٠. يتعين أن تضمن الجهات المانحة قيام المنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بالتنسيق مع بعضها البعض ومع الشركاء المحليين في مبادرات تنمية القدرات لتجنب استبعاد مجموعات على أساس المكان الجغرافي أو الافتقار إلى مهارات القراءة والكتابة، وكذلك تفادي اتباع النهج المجزأ الذي دائماً ما تترتب عليه فجوات جغرافية وثغرات في الكفاءة من حيث نتائج ومحصلات التدريب.

١١. يجب أن تعمل الجهات المانحة على ضمان تعميم قضايا الشمول عبر تعزيز مشاركة الفئات المهمشة وقيادتها من خلال برامجها مع المنظمات الأخرى.

١٢. أن تحرص الجهات المانحة على تبسيط عمليات وضع مقترحات التمويل وإعداد التقارير والإدارة، وأن تستند مقترحاتها للتمويل على الفئات المستبعدة التي تتولى قيادة مراحل تصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها.

المراجع

AbouZeid, G., *Egyptian Women between Civic Exclusion and Religious Inclusion* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(النساء المصريات بين الإقصاء المدني والشمول الديني)

Anderson, M. B., Brown, D. and Jean, I., *Time to Listen: Hearing People on the Receiving End of International Aid* (Cambridge, MA: CDA Collaborative Learning Projects, 2012)

(حان وقت الإصغاء: الاستماع إلى الناس في الطرف المتلقي للمساعدة الدولية)

Arnstein, S. R., 'A Ladder of Citizen Participation', *Journal of the American Institute of Planners*, 35/4 (1969), pp. 216–24

(سلم مشاركة المواطن)

Baldwin, C., Chapman, C. and Gray, Z., *Minority Rights: The Key to Conflict Prevention* (London: Minority Rights Group International, 2007)

(حقوق الأقليات: مفتاح منع الصراع)

Bastola, A., *Inclusion of SC, ST Communities and Women in Decentralized Governance in India: A Case of Wadi Village in India* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(شمول المجتمعات والنساء المهمشين في الحكومة غير المركزية في الهند: حالة قرية وادي في الهند)

Bayart, J.F., The state in Africa: the politics of the belly (2nd ed.) (London: Longman, 1993)

(الدولة في أفريقيا: سياسة البطون)

Bradshaw, J., 'The Concept of Social Need', *New Society*, 19/496 (1972), pp. 640–3

(مفهوم الحاجة الاجتماعية)

CEDEP (2010) 'Gay Couple Convicted in Malawi', available at: <http://www.cedepmalawi.org/media.html>

(الحكم على اثنين من مثليي الجنس في ملاوي)

Commonwealth Secretariat, *Civil Paths to Peace: Report of the Commonwealth Commission on Respect and Understanding* (London: Commonwealth Secretariat, 2007)

(الممرات المدنية للسلام: تقرير مفوضية الكومنولث بشأن الاحترام والتفاهم)

Cuyco, V. T., *Ang Ladlad and the Participation of Lesbian, Gay, Bisexual, and Transgender Filipinos in Electoral Politics* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(أنغ لادلاد، ومشاركة السحاقيات والمثليين وثنائي الجنس والفلبينيين المتحولين جنسياً في السياسة الانتخابية)

Daannaa, H. S., *The Inclusion of Queen Mothers or Female Traditional Rulers in the Administration of Chieftaincy or Traditional Governance in Ghana* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(شمول النساء الزعيمات أو الحاكمات التقليديات في إدارة الزعامة أو الحكم التقليدي في غانا)

De Wijn, M., *Gender and Local Democratic Government in Cambodia* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(النوع الاجتماعي والحكم الديمقراطي المحلي في كمبوديا)

Department for International Development, *Reducing Poverty by Tackling Social Exclusion: A DFID Policy Paper* (London: Department for International Development, 2005)

(الحد من الفقر من خلال معالجة الإقصاء الاجتماعي: ورقة سياسات دائرة التنمية الدولية البريطانية)

Diala A. C., *Case Study of the Osu People in Owerri, South-East Nigeria* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(دراسة حالة عن شعب أوسو في أويري، جنوب شرقي نيجيريا)

Fawcett, S. B., 'Some Lessons on Community Organization and Change' in J. Rothman (ed.), *Reflections on Community Organization: Enduring Themes and Critical Issues* (Illinois: F. E. Peacock Publishers, 1999)

("بعض الدروس حول تنظيم المجتمع والتغيير" الوارد في تأملات حول تنظيم المجتمع: أفكار محتملة وقضايا حرجة)

Fearon, K. and Mearns, E., 'The Media Initiative for Children: Using Early Years Programmes to Tackle Sectarianism and Racism', *The International Journal of Diversity in Organizations, Communities and Nations*, 11/5 (2012), pp. 139-47

(مبادرة الإعلام للأطفال: استخدام سنوات العمر المبكر لحل مشكلة الطائفية والعنصرية)

Fisher, R. and Ury, W. L., *Getting to Yes: Negotiating Agreement Without Giving In* (Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 1991)

(الوصول إلى نَعم: مناقشة الاتفاقيات من دون إذعان)

Francis, D. (ed), *Peace and Conflict in Africa* (London: Zed Books, 2008)

(السلام والصراع في أفريقيا)

Gollifer, S., '"Beyond Almost All Politicians there are Women in the Shadows": Cambodian Women's Experiences of Local Governance' in *Journeys from Exclusion to Inclusion: Marginalized Women's Successes in Overcoming Political Exclusion* (Stockholm: International IDEA, 2013)

("وراء كل السياسيين تقريباً، هناك نساء في الظل: تجارب المرأة الكمبودية في أنظمة الحكم المحلي" في: رحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي)

Gurung, I. S., *Successful Inclusion of Ethnic Minority in the Democratic Governance of Nepal: A Case Study of the Struggle of the Gurung in Sirdibas to Elect their First Gurung* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(شمول ناجح للأقليات العرقية بالحكم الديمقراطي في نيبال: دراسة حالة لنضال الجورونج في سيرديباس لانتخاب أول جورونج لهم)

Heemann, L., 'Living Customary Law in South Africa: A Space for Women to Overcome Exclusion' in *Journeys from Exclusion to Inclusion: Marginalized Women's Successes in Overcoming Political Exclusion* (Stockholm: International IDEA, 2013)

("العيش في ظل القانون العرفي في جنوب أفريقيا: مجال للمرأة للتغلب على الأقصاء" في: رحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي)

Hedström, J., 'Solidarity in Exile? The Influence of Gender Politics in the Pro-democracy Struggle in Myanmar' in *Journeys from Exclusion to Inclusion: Marginalized Women's Successes in Overcoming Political Exclusion* (Stockholm: International IDEA, 2013)

("تضامن في المنفى؟ تأثير سياسات النوع الاجتماعي في النضال المؤيد للديمقراطية في ميانمار" في: رحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي)

Henry, N., 'A Place on the Platform: Participation of Women in Karen Community Organizations' in *Journeys from Exclusion to Inclusion: Marginalized Women's Successes in Overcoming Political Exclusion* (Stockholm: International IDEA, 2013)

(مكان على المنبر: مشاركة المرأة في مجتمع منظمات كارين" في: رحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي)

Hewitt, L., 'Framing Across Difference', *Interface: A Journal For and About Social Movements*, Vol 3 (2011), pp. 65-99

(التأطير عبر الاختلاف، إنترفيس: صحيفة للحركات الاجتماعية وعنها)

Hille, C., Gendron, R. and Goos, M., *Circassia: Successful Marginalized Group Inclusion in Customary Governance Structures and Processes* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished.

(الشركس: الشمول الناجح لمجموعة مهمشة في هياكل وعمليات الحكم العرفي)

Hille, C., Gendron, R. and Goos, M., *Javakheti Successful Marginalized Group Inclusion in Customary Governance Structures and Processes* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(جافاخيتي: الشمول الناجح لمجموعة مهمشة في هياكل وعمليات الحكم العرفي)

Hofstede, G., Hofstede, G. J. and Minkov, M., *Cultures and Organizations: Software of the Mind* (New York: McGraw-Hill, 3rd ed., 2010)

(الثقافات والمنظمات: برمجيات العقل)

Ibrahim, D. and Jenner, J., 'Community Based Conflict Management', Paper presented at the Kenya Peace Forum Annual Conference. Nairobi, 2-5 May 1996, pp 11

("إدارة الصراع على أساس مجتمعي"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر السنوي لمنتدى السلام في نيروبي)

International IDEA, *Democracy and Diversity: Expert Consultation Report, 26–27 November 2008 Pretoria, South Africa* (Stockholm: International IDEA, 2009)

(الديمقراطية والتنوع: تقرير استشاري للخبراء)

International IDEA, *Democracy For All? Minority Rights and Minorities' Participation and Representation in Democratic Politics. Background Note, The International IDEA Democracy Forum, Madrid, Spain, 28–29 November 2011* (Stockholm: International IDEA, 2011)

(الديمقراطية للجميع؟ حقوق الأقليات ومشاركة الأقليات والتمثيل في السياسة الديمقراطية. ملاحظة تقديمية مقدمة للمنتدى الدولي للديمقراطية بمدريد)

International IDEA, *Successful Strategies Facilitating the Inclusion of Marginalized Groups in Customary and Democratic Governance: Lessons from the Field* (Stockholm: International IDEA 2012), available at: <http://www.idea.int/democracy-and-diversity/strategies-for-inclusion-lessons-from-the-field.cfm>

(الإستراتيجيات الناجحة لتسهيل شمول الفئات المهمشة في الحكم العرفي والديمقراطي: الدروس المستفادة من الميدان)

International IDEA, *Women in the Driver's Seat of Democratic Politics*, 8 March 2013, available at: <http://www.idea.int/gender/women-in-the-drivers-seat-of- democratic-politics.cfm>

(المرأة بمقعد السائق في السياسات الديمقراطية)

Inter-Parliamentary Union, *Equality in Politics: A Survey of Women and Men in Parliaments. Reports and Documents no. 54* (Geneva: Inter-Parliamentary Union, 2008)

(المساواة في السياسة: دراسة مسحية للنساء والرجال في البرلمانات)

Inter-Parliamentary Union, 'Youth Participation in the Democratic Process: Resolution adopted by the 122nd IPU Assembly' (Bangkok: Inter-Parliamentary Union, 1 April 2010), available at <http://www.ipu.org/conf-e/122/res-3.htm>

(مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية: قرار تبنته جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماعها الـ ١٢٢)

Johnstone, N., 'The Intervention of PEACE during "the Crisis": Promoting the Inclusion of Women in Customary Systems in Melanesia' in *Journeys from Exclusion to Inclusion: Marginalized Women's Successes in Overcoming Political Exclusion* (Stockholm: International IDEA, 2013)

("تدخل السلام خلال "الأزمة": تعزيز شمول المرأة في الأنظمة العرفية في ميلانيزيا" في: رحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاح النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي)

Kamhawi, S. and Underwood, C., *Arab Women Speak Out* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(المرأة العربية تُسمع صوتها)

Karen Women's Organisation (KWO), *Walking Amongst Sharp Knives: The Unsung Courage of Karen Women Village Chiefs in Conflict Areas of Eastern Burma* (Mae Sariang: Karen Women's Organisation, 2010), available at: <http://www.karenwomen.org/Reports/WalkingAmongstSharpKnives.pdf>

(السير بين سكاكين حادة: الشجاعة غير المرويّة لزعيمات قرية كارين بمناطق الصراع في بورما الشرقية)

Kim, K., *Brides from the South: Inclusion of Female Marriage Immigrants to South Korean Society* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(عرائس من الجنوب: شمول المهاجرات من تزاوج الإناث في مجتمع كوريا الجنوبية)

Kimathi, L., 'Breaking Through the Confines of Traditions: the Wajir Peace and Development Committee in Northern Kenya' in *Journeys from Exclusion to Inclusion: Marginalized Women's Successes in Overcoming Political Exclusion* (Stockholm: International IDEA, 2013)

("اختراق حدود التقاليد: لجنة السلام والتنمية بمنطقة واجير في شمال كينيا" في رحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي)

Kimathi, L., *Contesting Local Marginalization through International Instruments: The Endorois Community Case to The African Commission on Human and Peoples' Rights* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(الطعن بالتهميش المحلي من خلال الصكوك الدولية: حالة مجتمع الأندورويس المقدمة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب)

Kroon, M. L. (ed.), *Women, Gender, and Politics: A Reader* (New York: Oxford University Press, 2010)

(المرأة، النوع الاجتماعي والسياسة: مطالعة)

Lambi, J. and Dameni, O., 'Making Decentralization Meaningful for Marginalized Communities: Lessons from the Integrated Development Foundation in Cameroon' in *Journeys from Exclusion to Inclusion: Marginalized Women's Successes in Overcoming Political Exclusion* (Stockholm: International IDEA, 2013)

("جعل اللامركزية مجدية للمجتمعات المهمشة: دروس من مؤسسة التنمية المتكاملة في الكاميرون" في: رحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي)

Maitha, K., *Breaking the Chains of Marginalization; An Account of Youth Struggles in Public Budgeting Processes in Kenya* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(كسر سلاسل التهميش، قصة نضال الشباب في عمليات الموازنة العامة في كينيا)

Mitchell, A. and Shillington, R., 'Poverty, Inequality and Social Inclusion' in *Perspectives on Social Inclusion* (Toronto: The Laidlaw Foundation, December 2002)

("الفقر وعدم المساواة والشمول الاجتماعي" في: وجهات نظر حول الشمول الاجتماعي)

Mohan, V. and Tabassum, S., 'The inclusion of Muslim women in Indian Democratic Governance Structures and Processes' in *Journeys from Exclusion to Inclusion: Marginalized Women's Successes in Overcoming Political Exclusion* (Stockholm: International IDEA, 2013)

("إشراك المرأة المسلمة في هياكل وعمليات الحكم الديمقراطي الهندي" في: رحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي)

Munasinghe, A. A., *Developments of Community Mediation in Sri Lanka: Recognising the Significance of Customary Governance through Administration of Justice* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(تطورات الوساطة المجتمعية في سري لانكا: الإقرار بأهمية الحكم العرفي من خلال إقامة العدل)

Musyoka, J., *Successful Inclusion of Persons with Disabilities in Democratic Governance Structures and Processes: The Case of Uganda* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(الشمول الناجح للأشخاص ذوي الإعاقة في هياكل وعمليات الحكم الديمقراطي: حالة أوغندا)

National Congress for Reconstruction of Timor-Leste (Congresso Nacional para Reconstrução de Timor-Leste) interview with author, 6 October 2011

(المؤتمر الوطني لإعادة إعمار تيمور الشرقية، مقابلة مع المؤلف)

Natural Justice: Lawyers for Communities and The Environment, *Biocultural Community Protocols Briefing Note*, available at: <http://naturaljustice.org/wp- <content/uploads/pdf/BCPI-Brief.pdf

(العدالة الطبيعية: محامو المجتمعات والبيئة، ملحوظات إيجاز بروتوكولات المجتمع البيولوجي الثقافي)

Nijzink, L., *The Position of Northern Traders in Juba, South Sudan* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(وضع التجار الشماليين في جوبا بجنوب السودان)

Niner, S. 'Hakat Klot, Narrow steps.' *International Feminist Journal of Politics* 13(3), (2011), pp. 413-35.

("هاكات كلوت، الخطوات الضيقة" المجلة النسوية الدولية للعلوم السياسية)

Norris, P., 'The Impact of Electoral Reform on Women's Representation', *Acta Politica*, Volume 41, Number 2, July 2006

(أثر الإصلاح الانتخابي على تمثيل المرأة)

Norris, P. and Krook, M. L., *Gender Equality in Elected Office: A Six Step Action Plan* (Warsaw: Office for Democratic Institutions and Human Rights, 2011)

(المساواة بين الجنسين في المناصب التي تشغل بالانتخاب: خطة عمل من ست خطوات)

Norwegian Ministry of Foreign Affairs, *International Conference on Human Rights, Sexual Orientation and Gender Identity, Oslo 15–16 April 2013: Summary and Toolkit* (Oslo: The Norwegian Ministry of Foreign Affairs, 2013)

(المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان والميول الجنسية وهوية النوع: الملخص ومجموعة الأدوات)

Ochieng, F. X., *A Case of the Karamojong Ethnic Minority of Uganda* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(قضية أقلية كاراموجنغ العرقية في أوغندا)

Otto, M., *Successful Marginalized Group Inclusion in Customary Governance Structures and Processes: The Batwa Living in the Central African Region* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(الشمول الناجح لمجموعة مهمشة في هياكل وعمليات الحكم العرفي: مجموعة "باتوا" القاطنة في منطقة وسط أفريقيا)

Organization for Security and Cooperation in Europe, 'Address by Ambassador Rolf Ekéus OSCE High Commissioner on National Minorities to the OSCE-HCNM-UNDP Conference 'Promoting Integration and Development in the Samtskhe-Javakheti Region of Georgia',' Organization for Security and Cooperation in Europe November 19 2002, available at <http://www.osce.org/hcnm/42321>, accessed 14 October 2014

Owuamanam Donatus (interview), Professor of Education, Ado-Ekiti, Ekiti State, 18 September 2011

(مقابلة مع أوامنام دوناتوس، أستاذ التربية في أدو-أكيتي بولاية أكيتي)

Pant, M., *Nomads: the Marginalized Citizens—A Participatory Research of Rights and Citizenship amongst Nomadic Communities* (New Delhi: Society for Participatory Research in Asia (PRIA), 2004)

(البدو: المواطنون المهمشون- بحوث تشاركية للحقوق والمواطنة بين المجتمعات البدوية)

Payne, C., *I've Got the Light of Freedom: The Organizing Tradition and the Mississippi Freedom Struggle* (Los Angeles, CA: University of California Press, 1995)

(لقد حصلت على ضوء الحرية: التقليد المنظم ونضال ميسيسيبي من أجل الحرية)

Polletta, F. and Jasper, J., 'Collective Identity and Social Movements', *Annual Review of Sociology*, Vol. 27 (2001)

(الهوية الجماعية والحركات الاجتماعية)

Ruotsalainen, P. J., *Inclusion of Maasai Women in Decision-making Practices* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(شمول نساء الماساي في ممارسات صنع القرارات)

Sajjabi, K. R., *Social Inclusion of People with Disabilities in Uganda: Triumphs and Tribulations* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(الشمول الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في أوغندا: الانتصارات والمحن)

Sebuliba, M., Busuulwa, A. and Atwijukire, J., *The Inclusion and Participation of Disabled Persons in Democratic Governance and Decision-Making Structures and Processes in Uganda* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(شمول ومشاركة المعوقين في هياكل وعمليات صنع القرار في الحكم الديمقراطي في أوغندا)

Solanki, P. S., *Women Break Barriers: A Case of Recent Trends of Efforts and Inclusion of Women in Church Leadership and Village Authority in Manipur, India* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(النساء يحطمن الحواجز: حالة الاتجاهات والجهود المبذولة مؤخرا من أجل شمول المرأة في قيادة الكنيسة والسلطة القروية في مانيبور، الهند)

Siloko, S., *Safe so far: Dispersed Customary Landowners Conserve Tetepare* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(آمنة لحد الآن: مُلّاك الأراضي التقليديون المبعثرون يحافظون على جزيرة تيتيبير)

Standley, S., *Adaptive Capacity to Climate Change in Northern Kenya: The Role of Customary Governance Structures and Processes in Enabling Women to Be Agents of Change* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(القدرة على التكيف مع تغير المناخ في شمال كينيا: دور هياكل وعمليات الحكم العرفي في تمكين المرأة لتصبح وكيلة للتغيير)

Stigter, E., *The Inclusion of Women in Local Governance Structures in Afghanistan: Lessons from the National Solidarity Program* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(شمول المرأة في هياكل الحكم المحلي في أفغانستان: دروس من برنامج التضامن الوطني)

Tromme, M., Hillebrandt, M., Rohland, T. and Foreman, J., *The Confederation of Indigenous Nationalities of Ecuador (CONAIE) Partnership for Research in International Affairs and Development (PRIAD)* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(برنامج الشراكة البحثية لاتحاد القوميات الأصلية في الإكوادور في الشؤون الدولية والتنمية)

Ubink, J., 'The Successful Road Towards Inclusion of Women in Traditional Governance Institutions: The Case of Namibia's Uukwambi Traditional Authority' in *Journeys from Exclusion to Inclusion: Marginalized Women's Successes in Overcoming Political Exclusion* (Stockholm: International IDEA, 2013)

("الطريق الناجح لشمول المرأة في مؤسسات الحكم التقليدية: حالة السلطة التقليدية في أوكوامبي بناميبيا" في: رحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي)

UNDP, 'Cultural Liberty in Today's Diverse World', *Human Development Report* 2004 (New York: UNDP, 2005)

(الحرية الثقافية في عالم اليوم المتنوع)

—, *Towards Inclusive Governance: Promoting the Participation of Disadvantaged Groups in Asia-Pacific* (Bangkok, UNDP Regional Center in Bangkok, 2007)

(نحو حكم شامل: تعزيز مشاركة الفئات غير المستفيدة في آسيا والمحيط الهادي)

de Varennes, F., 'Language, Rights and Opportunities: The Role of Language in the Inclusion and Exclusion of Indigenous Peoples', Paper submitted to the UN Expert Mechanism on the Rights of Indigenous Peoples, 17 February 2012, available at <http://www.ohchr.org/Documents/Issues/IPeoples/EMRIP/StudyLanguages/FernandDeVarennes.doc> accessed on 14 October 2014

(اللغة، الحقوق والفرص: دور اللغة في شمول واستقصاء السكان الأصليين)

Walls, M., 'Women's Political Participation in Somaliland' in *Journeys from Exclusion to Inclusion: Marginalized Women's Successes in Overcoming Political Exclusion* (Stockholm: International IDEA, 2013)

("المشاركة السياسية للمرأة في صوماليلاند" في رحلات من الإقصاء إلى الشمول: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي)

Witmer, J., *Democratizing Urban Space through Community Inclusive Governance: The Case of Manenberg, South Africa* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(تحول المجال الحضري نحو الديمقراطية من خلال الحكم الشامل للمجتمع: دراسة حالة مانينبيرغ بجنوب أفريقيا)

Wigglesworth, A., *Case Study on Participation of Women in Decision Making, Timor Leste* (Stockholm: International IDEA, 2012) unpublished

(دراسة حالة حول مشاركة المرأة في صنع القرار، تيمور الشرقية)

Zouhali-Worrall, M. and Fairfax Wright, K., *Call me Kuchu* (USA, Distributed by Cinedigm Entertainment Group, October 2012)

(فيلم: "سَمّني: كوجو")

الهوامش

١ مجالات التأثير الثلاثة الأخرى هي عمليات بناء الدستور والعمليات الانتخابية، وتركز المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على العلاقة بين الديمقراطية والتنمية.

٢ الشركس، هم السكان الأصليون لشمال القوقاز، ويُشار إليهم أحياناً بلفظة أديجاي (Adygei). ويتألف السكان الشركس من ثلاث مجموعات فرعية: القباردينو (Kabardin) والشركس (Cherkess) والأديجاي (Adygei). (ميناهان ١٩٩٦ :١٢٨، ورد في هيل وآخرون ٢٠١٢: ٤).

٣ أدت التوترات بين السودان وجنوب السودان منذ استقلال الثانية إلى حلقات من الصراع، مما يوحي بأن تحليل نجزينك عام ٢٠١١ يتطلب إعادة النظر فيه.

٤ الإجراءات الخاصة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هي التي يقوم بها خبراء مستقلون مكلفون بإعداد التقارير وتقديم المشورة حول حقوق الإنسان من منظور أحد المواضيع أو الأقطار. ولمزيد من المعلومات حول الإجراءات الخاصة، راجع الموقع:

<http://www.ohchr.org/en/HRBodies/SP/Pages/Welcomepage.aspx>

٥ تنص المادة ٧ بأن: "كل الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان، وضد أي تحريض على مثل هذا التمييز".

٦ هيئتا الأمم المتحدة الأخريتان المعنيتان بقضايا الشعوب الأصلية هما آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية.

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
(International IDEA)

ما هي المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، هي منظمة حكومية دولية تضطلع بمهمة دعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

وأهداف المؤسسة هي إرساء مؤسسات وعمليات ديمقراطية أقوى، ودعم إقامة أنظمة ديمقراطية تتمتع بمزيد من الاستدامة والفعالية والمشروعية.

ما الذي تقوم به المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تقوم المؤسسة بعملها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، بالتركيز على المواطن باعتباره هو محرك التغيير.

وتنتج المؤسسة معارف مقارنة في مجالات خبرتها الأساسية: العمليات الانتخابية، صياغة الدساتير، المشاركة والتمثيل السياسيين، الديمقراطية والتنمية، وكذلك الديمقراطية في علاقتها بقضايا النوع الاجتماعي والتنوع والصراع والأمن.

وتقدّم المؤسسة هذه المعارف إلى الفاعلين الوطنيين والمحليين الذين يعملون من أجل إصلاح ديمقراطي، وتيسير الحوار بغية دعم التغيير الديمقراطي.

وتهدف المؤسسة في عملها إلى ما يلي:

- زيادة قدرات النظام الديمقراطي وشرعيته ومصداقيته.
- مشاركة أكثر شمولا، وتمثيل خاضع للمساءلة.
- تعاون ديمقراطي أكثر فعالية وشرعية.

أين تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في جميع أنحاء العالم، ومقرها في ستوكهولم بالسويد، وللمؤسسة مكاتب إقليمية في أفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، أميركا اللاتينية والكاريبي، غرب آسيا، وشمال أفريقيا.

يتطرق هذا التقرير الى العقبات التي تحول دون مشاركة نشطة للفئات المهمشة في عملية صنع القرار السياسي، واصفاً كيف اجتهدت تلك الفئات—والتي تشمل المنتمين إلى الأقليات الدينية، والعرقية، واللغوية، ومن يعانون التمييز على أساس الانتماء الطبقي، وذوي الإعاقة ، والشباب، وكذلك السكان الأصليين ومن يقطنون مواقع جغرافية نائية، ومن يعانون التمييز لأسباب تتعلق بميولهم الجنسية—وذلك للتغلب على الحواجز التي تعترض سبل مشاركتهم في الحكم.

ويستند المنشور إلى خبرات ودروس مستقاة من ٣٨ دراسة حالة، وعليه يقترح الاستراتيجيات التي يمكن للمهمشين اتباعها للانتقال من حالة الإقصاء السياسي إلى حالة المشاركة الفعالة في مختلف دوائر السياسة، العرفية منها والديمقراطية على حد سواء، وبما يمكن لأية فئة مهمشة الاستفادة منها أو تبنيها.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
International IDEA
Strömsborg
SE-103 34 Stockholm
Sweden
Tel: +46-8-698 37 00 Fax: +46-8-20 24 22
E-mail: info@idea.int - Website: www.idea.int